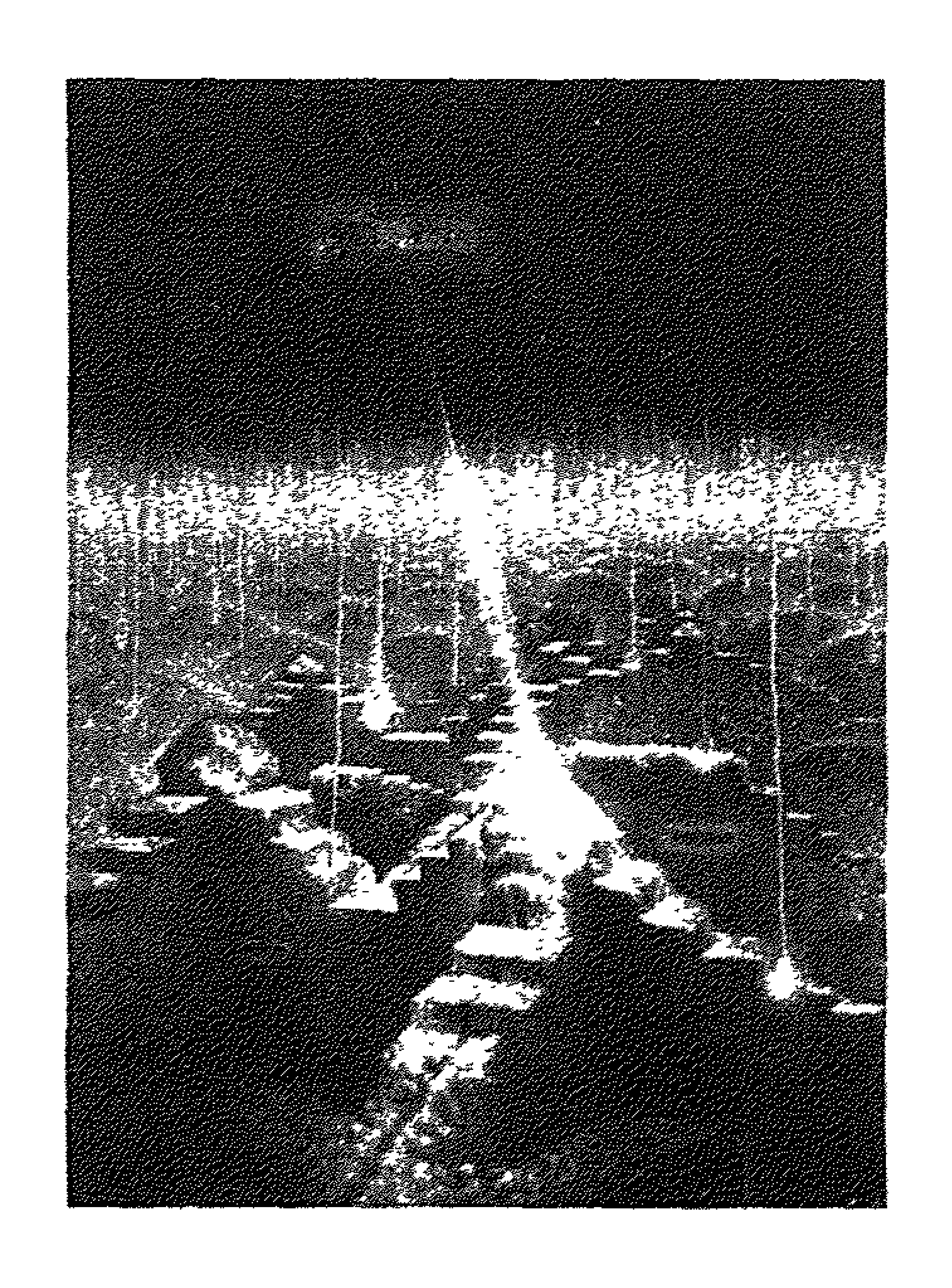
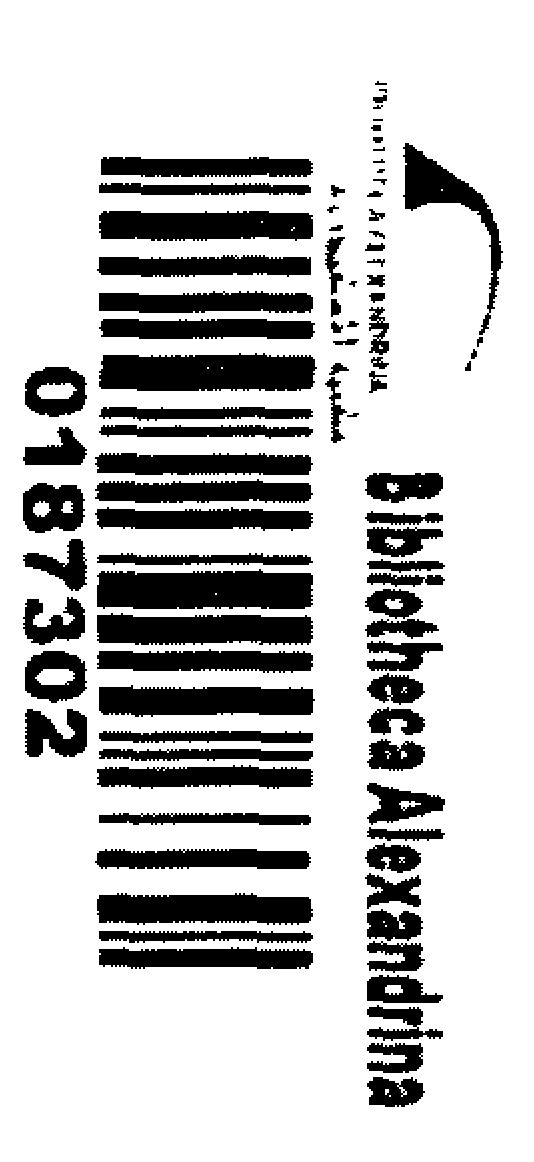
يحي اليحياوي

العولمة : أية عولمة؟





أفريقيا الشرق

العولـــة :
أية عولـــة ؟

المؤلف ـ يحيى اليحياوي
عنوان الكتاب

العولمة :
أية عولمة ؟

رقم الإيداع القانوني : 1999 - 296
ردمك 2 - 140 - 25 - 9981

أفريقيا الشرق ـ المغرب

159. مكرر شارع يعقوب المنصور ـ الدار البيضاء
الهاتف 25.95.04 - 25.98.13 ـ فاكس 44.00.80

أفريقيا الشرق ـ بيروت ـ لبنان

ص. ب. 3176 - 11

يحيى اليحياوي

العولمة :
أية عولمة ؟

أفريقيا الشرق

صـــدر للمؤلف

- « الاتصالات في محك التحولات : الدولة ، الاحتكار ، اللاتقنين والمنافسة» ، (باللغة الفرنسية) ، منشورات عكاظ ، الرباط ، 1995 (حاصل على جائزة المغرب للكتاب سنة 1996) .
- «حركية الليبرالية ومنطق الخوصصة : الاتصالات مرفق عمومي ؟ » ، (باللغة الفرنسية) ، منشورات عكاظ ، الرباط ، 1996 .
- « الوطن العربي وتحديات تكنولوجيا الإعلام والاتصال» ، (باللغة العربية) البوكيلي للطباعة والنشر والتوزيع ، القنيطرة، 1997 .
- « العولمة : الاتصال / العالم ، تطرف الليبرالية الكونية والفكر الواحد» ، (باللغة الفرنسية)، البوكيلي للطباعة والنشر والتوزيع ، القنيطرة ، 1998 .
- « العولمة ورهانات الإعلام» ، (باللغة العربية) ، دار النشر المغربية ، سلسلة شراع، الدار البيضاء ، 1998 .
- « العولمة الموعودة : قضايا إشكالية في العولمة والسوق والتكنولوجيا» ، (باللغة العربية) ، منشورات عكاظ ، الرباط، 1999 .

ـ قيد النشر ـ

- « المحطات الفضائية في العالم الإسلامي : "دراسة تحليلية في المضامين الثقافية" منشورات المنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة.
- «تكنولوجيا العولمة» ، منشورات الزمن .

من أجل فهم المنطق الداخلي للعولمة

د . محمد سبيلا

تقدم العولمة نفسها للوهلة الأولى كشعار مليء بالإيحاءات والإملاءات لكنه لايخلو من خلفيات وألغاز. ولعل تضخم الخطابات حول العولمة لاينبؤ عن فهم معمق لآلياتها ومقاصدها بقدر مايشي بتكرار أفكار جاهزة صادرة عن العولمة نفسها.

ولذلك فإن الجهد الفكري يجب أن ينصب حول تحليل المفهوم والشعار بقدر ماينصب على الكشف عن آليات الظاهرة نفسها من حيث هي ظاهرة كلية بل كليانية.

من المؤكد أن العولمة التي تفرض نفسها اليوم على كل مفاصل الحياة الاجتماعية في كل البلدان هي في المقام الأول ظاهرة اقتصادية تعكس شمولية الاقتصاد / العالم في القرية الكوكبية، لكن سيرورتها الحتمية ترتبط أيضا بالتطور الهائل للتكنولوجيات المختلفة حيث يندغم منطق رأس المال بمنطق الكشف التكنولوجي، في نوع من التحالف الثلاثي المقدس بين **المال والتقنية والإرادة السياسية** الناتجة عنهما والموجهة لمسارهما.

هذا الثالوث المقدس يفرض نفسه، عبر حتمياته وإكراهاته المختلفة، كقدر كوني لامحيد عنه، قدر يستدمج بنوع من العنف كل الفضاءات الاقتصادية والسياسية والثقافية على ظهر كوكب يترنح

تحت الشبكات الاخطبوطية التي تفرض نفسها «كخيار» وحيد أمام كل الشعوب.

لقد انطلقت دينامية العولمة مع انطلاق دينامية الرأسمالية الأوربية ذاتها، حيث تحدث كبار المفكرين في القرن التاسع عشر عن المنزع الكوسموبولي للرأسمالية الأوربية، التي شكلت الاكتشافات الجغرافية نواتها الأولى مرورا بالتوسع العالمي التدريجي لرأس المال، وبالاستعمار والاستعمار الجديد، والامبريالية ليصل اليوم، بموازاة التقدم التكنولوجي الهائل، إلى هذه الظاهرة المستجدة التي تخيم اليوم على سماء العالم كله.

والجديد في عولمة هذه الأيام هو قدرتها الهائلة على المجانسة والصهر والتوحيد ونزع الخصوصيات والمقاومات والانزواءات مقتادة الجميع إلى حلبة صراع كوني قوامه القدرة اللامتناهية لرأس المال والسلط الرهيبة للتقنية المنفلتة من عقالها، وللإعلام الذي يبسط اليوم نفوذه على كل ثنايا الكوكب.

لقد أصبحت العولمة اليوم، في أبعادها المختلفة، بمثابة ديانة اقتصادية كونية جديدة لها طقوسها وأحبارها ووصاياها، شعارها وحدانية السوق وقوامها السوق الواحد والفكر الواحد، في إطار مايطلق عليه اليوم اسم « الليبرالية الجديدة» بمضمونها التوحيدي الواسع.

بل إنها تعلن عن نفسها كذلك كيوتوبيا خلاصية جديدة وكفردوس أرضي يضمن ويعد بالخلاص النهائي للجنس البشري برمته، داعية الاقتصادات المحلية والفاعلين الاقتصاديين إلى ضرورة التكيف مع متطلباتها لإمكان الانخراط الناجح في أتون دينامية تنافسية لاترحم.

هذه المعطيات التحليلية التي تستهدف الكشف عن البنية العميقة المتراتبة المستويات للعولمة التاوية خلف المظاهر السطحية لهذه الأخيرة هي الرهان الذي يضعه الأستاذ اليحياوي نصب عينيه بهدف تقديم عمل متميز في تشريح الأبعاد المختلفة للظاهرة.

هذا الكتاب إذن يندرج ضمن سلسلة من المؤلفات التي خص لها الأستاذ اليحياوي ظاهرة العولمة، بل لعله يتوج هذه الكتابات كلها من حيث أنه يهدف إلى الكشف عن الدينامية الداخلية للظاهرة في مختلف أبعادها، وذلك من منطلق الباحث المتخصص، المؤهل بحكم نوع ثقافته الاقتصادية والتقنية، لتشريح الظاهرة من الداخل ، بعيدا عن أية مقاربة تعميمية أو إنشائية. وربما كانت هذه السمة هي إحدى أهم المميزات التي تطبع هذا الكتاب الذي ينقل المعالجة من إطار الخطاب الهاوي إلى الخطاب المتخصص.

مقدمة.. تقديم

1 ـ لربما قد لا نكون مبالغين في شيء إن قلنا، جازمين منذ البداية، إنه قلما أجمع الكتاب و الدارسون على ظاهرة في بداية تشكلها واضطراب مكوناتها كإجماعهم على ظاهرة العولمة وتكريسهم لواقعها تكريس المفرط في تعظيمها أو المغالي في تفخيمها ومدحها أو المهلل بضرورة مسايرتها أو المحذر من أخطار الوقوف في وجهها أو تبني " منهجا " خارجها.

والواقع أن الإجماع لم يشمل الظاهرة في تكوينها الإبستمولوجي المحض أو في تركيبتها المفاهيمية الخالصة بقدر ما شمل تمظهراتها الخارجية الصرفة و تبعاتها الآنية منها والبنيوية.

وهو في ذلك ساهم — وإلى حد كبير — في الدعاية للظاهرة أكثر ما ساهم في استكشاف خباياها واستنباط مضامينها كمرحلة لإخضاعها للبحث الأكاديمي أو للتنظير العلمي.

ونعتقد، إلى جانب ذلك، أن توظيف " الظاهرة / اللغز " وتمييع استخداماتها التبريرية منها والتجنيدية قد أسهم في جماهيريتها و"شعبيتها "؛ إذ لم تعد حكرا على وسائل الإعلام ولا على النخب السياسية والمثقفة بل تعدتهم لتغزو مخيال المستضعفين وتفسر واقعهم وتبرر وضعهم ومستقبلهم.

ويخال لنا أيضا أن المصطلح، مصطلح العولمة، في تضارب استخداماته وتجاذب توظيفاته وتقارب تفسيراته، بل وتحوله إلى مادة للاستهلاك الجماهيري الواسع أصبح محملا بأكثر مما يطيق وضاقت به إمكانية الجمع بين الأمر ونقيضه، بين الشيء وغريمه لدرجة قد يصدق معها القول، وإلى حد بعيد، إن لكل عولمته يجد فيها ضالته ومبتغاه.

2 ـ هذا الانبهار المتسارع بظاهرة حديثة الاستعمال، جديدة التوظيف، عديمة التمأسس كظاهرة العولمة، مهد له انبهار آخر، مزامن له، مصاحب لتطوراته :الانبهار بالتسارع التكنولوجي الذي ميز العقود الثلاثة الأخيرة من هذا القرن وأكد من جديد كوكبية الأرض وعالمية مكوناتها المؤسساتية، ومأسس لإيديولوجية القرية الكوكبية.

ومعنى هذا أن العولمة بحكم شموليتها واستقطابها لكل بقاع العالم لم يكن لها أن تتجذر وتتمأسس ميدانيا لولا " المهمة التبشيرية " التي مكنتها منها ثورة المواصلات والإعلام والاتصالات، إذ بقدر ما تتجدد الثانية وتوسع المجال بقدر ما تفعل الأولى وتؤسس لتمركز الاقتصاد والمال والأعمال لدرجة قد يصعب معها التمييز بين الظاهرة ــــ الأم (ظاهرة العولمة) والظواهر المتفرعة ولنقل المصاحبة لها (ظاهرة الثورة التكنولوجية والقرية الكوكبية العالمية).

ونعتقد أن خطاب واقع الحال، نهاية هذا القرن، لا يقدم لظاهرة العولمة في مطلقها، بل يربطها أشد ما يكون الارتباط بظاهرة القرية الكوكبية العالمية، وكلاهما إيديولوجيتين، متكاملتان في طرحيهما، متناسقتان في أهدافهما، يجد الكل فيهما غايته وضالته.

3 ـ ولعل أول من وجد في العولمة غايته وضالته الدولة ، أو ما اصطلح على تسميته في سوسيولوجيا السياسة بالدولة ــــ الأمة، في

تحالفاتها البيقطرية وفي تطلعاتها للتكاملات الجهوية والتفاعلات الإقليمية على اعتبار أن للواقع الجديد (واقع العولمة) نواميس وضوابط وقوانين جديدة لا مجال للعمل خارجها أو الفعل من دونها.

ولئن كانت هذه النواميس والضوابط والقوانين الجديدة تجد في العولمة ما يبررها ويزكيها، فليس لأن الدولة — الأمة قد عجلت بقدومها أو استلطفت فعلها ولكن لكون هذه الأخيرة وجدت نفسها رهينة لها، سجينة لمنطقها.

والواقع أن الشركات المتعددة الجنسيات قد دفعت بالدول (وبالأمم أيضا) إلى تبني منطقها وتيسير الطريق لها لا لكونها ذات قوة استثمارية ضخمة وإمكانات فعل وتفعيل كبرى، ولكن لكونها أصبحت الفاعل الجديد في الاقتصاد والمال، في التكنولوجيا والثقافة، وبالتالي فلم تعد الدولة هي المسير والمتحكم بل أصبحت التابع والمتأقلم.

4 - في ظل العولمة، إذن، تكرس اهتزاز المفاهيم الكبرى، وارتفعت المطالبة بمراجعتها، أو على الأقل تقييم وظيفتها « الجديدة »، وتزايدت الضغوط أيضا على أدوار مؤسسات كانت إلى عهد قريب في مأمن عن كل مزايدة أو تشكيك.

فمؤسستا « الثقافة والديموقراطية » مثلا لم تعودا — في تصور مروجي ظاهرة العولمة — مبنيتان على ركائز وطنية أو قطرية محضة كما نظّر لذلك علماء الاجتماع التقليدي — بقدر ما أصبحتا مطالبتان بالانصهار في ثقافة عالمية، شاملة شمولية الاقتصاد والتكنولوجيا والمال. ومعنى ذلك، في نظر هؤلاء المروجين، أنه بقدر ما لا خلاص خارج انصهار الثقافات (في القوية من بينها) بقدر ما لا تنمية خارج اقتصاد السوق وديموقراطيته.

وهم، في هذا، لا يمأسسون، في اعتقادنا، إلا لإيديولوجيا أن «حضـارة العولمة» إنما هي حضارة الديموقـراطية الليـبرالية واقتـصاد السوق.

5 ـ هذا التصور « الجديد » للاقتصاد والتكنولوجيا والمال، للمجتمع والسياسة والثقافة إنما هو تجسيد لطبيعة الفكر السائد ونموذج « لوحدانيته » وصهره لتمثلات الأفراد والجماعات، الدول والشعـوب، العقائد والمعتقدات في الأقوى منها، في « الأنسب » للظاهرة المتشكلة.

وهو، بغض النظر عن أحاديته الصارخة وتوجهه باتجاه «الشوملة والكونية »، لا يتمثل منطقا آخر غير « منطق السوق » و « ديمقراطية السوق »، وقيما أخرى غير « قيم » التنافسية والمرونة والإنتاجية أو عقيدة أخرى غير « عقيدة » الانضباط والتكيف والقدرية والأنانية على اعتبار أن « محدد التاريخ » إنما يكمن، نهاية المطاف، في المصلحة الاقتصادية لا في غيرها.

6 ـ عـن أية عـولمة إذن يتحـدث الخـطاب السـائد نهايـة هـذا القرن؟

لا نعتقده يتحدث عن عولمة خارج عولمة السوق وقيم السوق وديموقراطية السوق، بقدر ما لا نعتقده مكرّسا لفكر غير فكر الليبرالية الجديدة، فكر «السلط الجديدة » المتشكلة حول الاقتصاد الحر والمال والأعمال.

ولا نعتقده أيضا متحدثا في غير حديث « السوق الشمولي » و«الثقافة الشمولية » و« الفكر الواحد الشمولي ».

7 ـ وبقدر ما لا نظن بحديث العولمة هذا، نهاية هذا القرن، بقدر ما لا نظن بإمكانية أنسنتها (أنسنة العولمة) وإلا فلسوف نظن بأن

الانتصار في « الحرب الاقتصادية » إنما يمر عبر تكريس « السلم الاقتصادي » وعبر مأسسته.

8 ـ وعلى هذا الأساس، فإننا لا نطمح، من خلال هذا البحث، إلى طرح بديل عن العولمة الزاحفة (« براغماتي وعملي » كما يقال) ما دامت أنسنتها غير مجدية وتخليقها غير ممكن، بقدر ما نود طرح الإشكالية، إشكالية العولمة، في طبيعتها الحقيقية والتصور الذي انبنت عليه وتأسست وفقه.

ولئن كنا « ننادي » بضرورة الانتفاضة ضد « قيمها ومعتقداتها»، و« التصدي » لطرحها(الوحداني) في التنمية والفكر والديموقراطية، فلأننا نعتبرها مكمن « السلط الجديدة الشمولية والواحدة » في خطابها وممارستها و... إيديولوجيتها، وبالتالي مكمن التهديد والخطر.

هذا البحث، إذن، إنما هو تمهيد للمطالبة (مطالبة الساسة والمثقفين) بضرورة التفكير في إمكانية صياغة عولمة أخرى، متوازنة المكونات، متجانسة الطبيعة، منصفة الأبعاد، لا عولمة الزمن الحاضر حيث لا تنمية ولا فكر ولا ديموقراطية إلا ما يراه « الفكر الواحد » ويرتضيه.

وقد صغنا إشكاليته (إشكالية البحث) في أربعة محاور مركزية ومركزة،نراها كافية لإبراز ماهية العولمة وإيضاح مكامن قصورها :

ـــ المحور الأول وخصصناه لـ « إشكالية العولمة بين واقع الحال وتشكل المفهوم »؛

ـــ المحور الثاني وركزنا فيه على جدلية العولمة والتكنولوجيا أو إشكالية « القرية الكوكبية »؛

— المحور الثالث وسنتحدث فيه عن « العولمة بين منطق التحالفات القطبية وتطلعات الشمولية »؛

— المحور الرابع وطرحنا من خلاله إشكالية « العولمة والثقافة والديموقراطية »؛

في حين ركّزنا، في الخاتمة العامة، على ما نراه بديلا للعولمة الناشئة.

I

إشكالية العولمة بين واقع الحال وتشكل المفهوم

مصطلح العولمة من تلك التي تتداولها الألسن وتتجاذبها الدراسات دونما إبراز لنقطة انطلاقها أو تحديد لمكان ظهورها ومهد نشأتها، ناهيك عن تشخيص مضمونها أو مقاربة تشكلها وتأسيسها.

والحقيقة أن القصور في احتواء المصطلح، عبر إخضاعه للمقاربة الإبستمولوجية الصرفة، ساعد على إسقاطه في المشاع الواسع، فأصبح مجال استخدام كثيف من لدن العامة والخاصة، وتحول — في ظرف وجيز — إلى ظاهرة يسهل الجمع فيها بين الهدف ووسيلته، بين المحروم ونقيضه.

وعلى هذا الأساس، فتحديد المصطلح وضبطه ضبطا علميا ضافيا، لم يقع ضحية شيوعه الكثيف المبكر فحسب (**الفصل الأول**)، ولكن أيضا وبالخصوص لكون واقع الحال قد كرّس مركزيته وجدواه قبل تحديد مضمونه ومحتواه (**الفصل الثاني**).

الفصل الأول

في مفهوم العولمة !

العولمة ظاهرة حديثة العهد، جديدة النشأة؛وهي، نظرا لذلك، لربما تشفع للدارسين والباحثين جزءا من قصورهم بحكم عدم استقرار الظاهرة، موضوع الدرس، واضطراب مكوناتها.

والمادة، موضوع البحث، على الرغم من حداثتها النسبية واضطراب مكوناتها، لم تحُل دون الاجتهادات الرامية إلى تحديد مفهومها ورصد معالمها (1 - 1).

فإلى جانب مقارب لايرى فيها — في ظل ما أصبح يعتمد كنظام عالمي جديد — إلا مرحلة جديدة من مراحل تطور الرأسمالية (1-2)، نجد من يعتقد أن الظاهرة لاتعدو كونها انبعاثا لإيديولوجية السوق الشاملة وبالتالي ضربا من ضروب الإيديولوجية المتجددة (1-3).

1 - 1 - في تحديد المفهوم

في تدخل له بالندوة التي نظمتها مؤخرا لجنة الشؤون الاقتصادية بمجلس الشيوخ الفرنسي، قال المدير العام للمنظمة العالمية للتجارة : "العولمة واقع ليست اختيارا، واقع يبدأ بنا وبحياتنا اليومية : في الصباح، نستيقظ على جهاز راديو ياباني مجمع بماليزيا، نتناول القهوة

الواردة من كولومبيا، نستقل سيارتنا المصنوعة بفرنسا لكن 50 % من أجزائها تأتي من كل أنحاء العالم، ثم نتجه إلى المكتب حيث الحاسوب وكل الأجهزة الأخرى المنتجة بمعظم مناطق العالم. العولمة واقع في حياتنا اليومية ليست اختيارا " [1].

هذا التقديم، تقديم ظاهرة العولمة، من خلال إحدى سماتها المركزية، سمة الطابع العالمي لمخرجاتها (أوللجزء الكبير منها) لا يؤسس— في اعتقادنا — للمفهوم قدر ما يحتكم إلى تمظهراته ويركزعلى وصفه واستقراء أشكاله وصفاته.

وهو الأمر الذي غالبا ما نلاحظه في الخطابات الرسمية المتبنية لنهج منظمة التجارة العالمية، المدافعة عن طرحها.

ففي البيان الاقتصادي الصادر عن قمة « رؤساء دول وحكومات الديموقراطيات السبع الأكثر تصنيعا » (*) المنعقدة بمدينة ليون الفرنسية في يونيو 1996 نقرأ : " إن التنمية الاقتصادية والتقدم، في عالمنا المتداخل، مرتبطان — أشد ما يكون الارتباط — بمسلسل العولمة. العولمة معطى بالغ الأهمية بالنسبة لمستقبل بلداننا ومستقبل الكرة الأرضية بأكملها.

فامتيازاته عديدة : نمو غير مسبوق للاستثمارات والمبادلات، انفتاح جهات العالم الآهلة بالسكان على التجارة الدولية، فرصة للعديد من الدول النامية في تحسين مستوى عيشها،انتشار سريع

---

1 - Ruggiero. R, " Rapport sur la mondialisation ", Rapport d'information n°242, Commission des Affaires Economiques, Sénat, France, 4 - 5 Février 1997.

- من الوارد أن تنضم فيدرالية روسيا إلى هذا اللقاء السنوي الذي يضم، لحد الآن، الدول الصناعية السبع الكبرى في العالم .

للمعلومات والإبداع التكنولوجي وزيادة في المناصب المؤهلة. وهو ما ستنتج عنه زيادة كبيرة في خيرات ورفاهية العالم. لذلك فنحن مقتنعون بأن هذا المسلسل مصدر أمل بالنسبة للمستقبل. فالتاريخ يبين جليا بأن تحسين مستوى العيش مرتبط بالقدرة على الاستفادة من المبادلات والاستثمارات الدولية والتقدم التقني"[2] .

ويظهر مما ورد في البيان الاقتصادي « لمجموعة السبعة » أن الإفراط في مدح الظاهرة قد حال دون تبيان أوجه اختلافها وظواهر سابقة لها تناولتها نظريات الاقتصاد الدولي التقليدي من خلال مفاهيم لا توظف مصطلح العولمة في مقاربتها أو في فهمها على الرغم من تأكيدها على مركزية المبادلات والاستثمارات الخارجية والتقدم العلمي؛ بمعنى أن الجديد في الأمر قد لا يكون الظاهرة في قدمها أو حداثتها، بل في اللبوس الاصطلاحي الذي اكتسته بحكم تكاثف عوامل لربما لم تكن إلى عهد قريب، ذات تأثير كبير كثورة التكنولوجيا وظهور الأقطاب الاقتصادية وانتصار قيم سياسية وثقافية جديدة.

يقول رونيه ڤاليت، إن العولمة عبارة عن " مسلسل تكثيف لتيارات الأفراد والسلع والخدمات والرساميل والتكنولوجيا، وانتشارها— بموازاة مع ذلك — لتشمل الكرة الأرضية بكاملها ".

ويعترف بأن المبادلات الدولية جد قديمة بحق، إلا أن تكاثفها وكثافتها وتنوعها وشيوعها الواسع قد أدت إلى ظهور كلمة جديدة لتمييز هذا المسلسل : كلمة العولمة [3].

---

2 - Ministère des Affaires Etrangères, " Réussir la Mondialisation au bénéfice de tous ", Communiqué économique du G7, Lyon, 28 Juin 1996.

3 - Valette. R, "Mondialisation", Publication de l'Institut d'Etudes Politiques de Lyon, Service de Documentation, Université de Lyon2, 1996.

الظاهرة التي أراد المصطلح ملامستها ليست بالجديدة إذن ولا من تلك التي « لم يفكر فيها »، فقد تعرض الكثير من الدارسين لطبيعة وأسباب ونتائج تنقل السلع والخدمات والأفراد والتكنولوجيا بين الدول والأمم، لكن هذا التنقل لم يكن بالحدة والقوة والكثافة التي أوجبت التفكير في مصطلح جديد يقاربها ويتلمس واقعها.

ونظن، فضلا عن ذلك أيضا، أن منطق إنتاج وتوزيع واستهلاك وإعادة إنتاج القيمة لربما لم يكن يخضع لمقاييس دولية تضبط وفق معايير وجود « سوق كونية » شبيهة التمثلات،متقاربة الأنماط، تساهم في التنقل السريع (ولنقل الآني فيما يخص خدمات الأخبار والمعلومات مثلا) للسلع والخدمات والأفراد والتكنولوجيا.

يحدد ريكاردو بتريلا العولمة في كونها " مجموعة المسلسلات التي تمكّن من إنتاج وتوزيع واستهلاك سلع وخدمات :

— من أجل أسواق عالمية منظمة (أو ستنظم) بمعايير ومقاييس عالمية،

— من طرف منظمات ولدت أو تعمل على أساس قواعد عالمية وفق ثقافة تنظيم تتطلع للانفتاح على الإطار العالمي وتخضع لاستراتيجية عالمية من الصعوبة تحديد مرجعية واحدة لها (قانونية، اقتصادية أو تكنولوجية) نظرا لتعدد التداخلات والارتباطات التي تكتنف مختلف المراحل «الإنتاجية» قبل عملية الإنتاج نفسها وبعده [4].

ومسلسل العولمة، في نظر ريكاردو بتريلا، يخضع — إلى جانب كل هذا وذاك — إلى "انبعاث التداخلات المتزايدة بين الدول فيما يخص « تسيير المشاكل العالمية » (البيئة، المخدرات وغيرهما)، وهو ما

4 - Petrella. R, "La mondialisation de la technologie et de l'économie Une (hypo) thèse prospective", Futuribles, Septembre 1989.

يتطلب البحث عن أشكال جديدة للتنظيم «السياسي» للاقتصاد والمجتمع، عوض الهيئات الدولية التقليدية" [5] .

ما يهمنا في طرح ريكاردو بتريلا ليس اجتهاده في ضبط الظاهرة الناشئة وسبر أغوارها فحسب، ولكن أيضا وبالخصوص، محاولته ربطها بظواهر سابقة (كالتدويل وتعدد الجنسيات) مميزة عنها— إلى حد كبير — وإن كانت امتدادا لها بحكم طبيعة السيرورة والتطور، وتداخل العوامل المشكلة لها.

يقول بتريلا : " إن ظاهرتي العولمة وتعدد الجنسية — وإن كانتا مسبوقتين بظواهر أخرى،كظاهرة تدويل الاقتصاديات مثلا — إنما تعبران عن انبعاث مرحلة جديدة في تاريخ الاقتصاد.

من هنا، فالصعوبة في تحديد محيط العولمة لا تأتي من الطابع العالمي للظاهرة فحسب، بل أيضا بسبب نقصان الأدوات الإحصائية التي (الأدوات) لا تعبر في حد ذاتها إلا عن مرحلة التدويل.

ثم أن عولمة الاقتصاد غالبا ما تكون مصحوبة بظواهر أخرى لا تقل عنها أهمية كالدور المتزايد للعلم والتكنولوجيا في الأنشطة الإنسانية أو تطور وانتشار التكنولوجيا العالمية للإعلام والاتصال العابرة للحدود.

وما دامت الظاهرة، ظاهرة العولمة، في بداية تشكلها، فإنها مرشحة لتطورات أخرى مقبلة، في حين أن بعض سماتها تبدو، من الآن، متناقضة [6] .

5- Petrella. R, " La mondialisation... " Art. Précité.
6- Petrella. R, " La mondialisation ..." Art. Précité.

ونعتقد، وفقا لما ورد، أن التناقض في بعض سمات العولمة لا يجد مصدره في تعدد العوامل (والنتائج) المؤسسة للظاهرة فقط، ولكن أيضا في عدم استقرار علاقاتها بعد، استقرار مرحلتي التدويل وتعدد الجنسية، فمرحلة التدويل تتميز أساسا بتداخل **ماكر واقتصادي** دولي عميق بين مصدّر لمواد أولية وليد عاملة كثيفة،وبين شركات ومؤسسات تتسابق لاكتساح الأسواق وفق استراتيجيات تصدير قسرية (*) إحدى خصائصها التنافس وفق قاعدة «التخصصات الطبيعية »،بينما نلاحظ، في مرحلة تعدد الجنسية، أن التداخل الماكرو اقتصادي يتكرس أكثر ويتعمق بظهور بعض الاحتكارات القطاعية وتزايد فروعها وشيوعها حتى وإن كانت التنافسية بين الشركات مازالت تخضع لمنطق التخصصات كما في مرحلة التدويل.

أما في مرحلة العولمة (**)، فإن الأسواق أصبحت تنتظم وفق أشكال جديدة وتحتكم للاحتكارات كقاعدة مركزية أكثر ما تحتكم للمنافسة المحضة كمرحلة استثنائية، سيما وقد بدأت الشركات خلالها تعيد تنظيمها عبر « تفتيت » هياكلها وربط تحالفات جديدة مع الدولة / الأمة، مع بعضها البعض ومع مراكز الأبحاث العلمية والتكنولوجية.

فلم يعد تقييم « الخيرات الدولية » يتجسد وفق منطق قطري محض ولا وفق قاعدة وطنية صرفة بل بدأ يتم بين مؤسسات تنتمي إلى عالم متعدد الأقطاب تتمركز فيه قوى إنتاج السلع والخدمات والمال والتكنولوجيا.

---

* _ بمعنى « إجبار » دول العالم الثالث على تصدير مواردها الأولية ويدها العاملة بما يتجاوب ومسلسل الإنتاج الرأسمالي الدولي.

** _ المراحل الثلاث متداخلة، ولا يستثني سابقها لاحقها ولا العكس، إذ لا تمثل العولمة، في نظرنا، إلا امتدادا وتعميقا للمرحلتين السابقتين.

والعولمة وإن كانت، على هذا الأساس، محدّدة بعوامل اقتصادية، مالية وتكنولوجية خالصة، فهي محكومة — إلى جانب كل هذا — بعوامل سياسية، تحكم طبيعتها، توجهها وتطبع آفاقها وصيرورتها .

فإذا عمت ظروف اللاستقرار السياسي وعوامل الحمائية الاقتصادية، فإن الاقتصاد العالمي غالبا ما يتجزأ وتتقوقع مكوناته؛ وهو ما لربما ميز وبشدة مرحلة التدويل الاقتصادية لما قبل الحرب العالمية الثانية.

في حين، نلاحظ أن في حالة توفر ظروف التراتبية الاقتصادية(*) مع استمرار حالة اللاستقرار السياسي، فإن العولمة غالبا ما تصبح قطبية حيث لكل قطب اقتصادي حسب مقدراته وقوته.

أما في حال توفر عوامل الانفراج السياسي (الدولي) مع استمرار تراتبية الاقتصاد، فإن العولمة غالبا ما تأخذ شكلها الجهوي المحض.

وحالات العولمة القطبية والجهوية لربما هي التي عايشناها خلال الحقب الثلاث الماضية؛ على أن الحالة المثلى، حالة العولمة الشاملة، تتمثل (ويُراد لها أن تتمثل) في توفر ظروف الانفراج السياسي وعوامل التوازن الاقتصادي، وهو لربما ما تجتهد المنظمة العالمية للتجارة على خلقه وتكريسه في ظل ما بدأ يصطلح عليه بالنظام التجاري الجديد [7].

---

*- Hiérarchisation économique.

7- أنظر للمزيد من التفاصيل : De Granrut. C, "La mondialisation de l'économie, éléments de synthèse", FAST/Monitor (Document interne), Commission des Communautés Européennes, Février 1990.

1ـ2ـ العولمة، امتداد لمنطق الرأسمالية

من الملاحظ، وقتنا هذا، أن جاذبية مصطلح العولمة قد تعدت حقل الدارسين والمهتمين لتشمل فضاء عامة القوم وغلبة المواطنين.

هذا الانجذاب لظاهرة أصبحت متنفس الحاكمين والمحكومين، ملجأ الأقوياء والمستضعفين، لم يوازه — في المقابل — إلا تخبط الباحثين والمفكرين في وصف الظاهرة وتفكيك عناصرها.

والواقع أنه منذ بروز المصطلح وشيوع استخدامه، والتردد سائد بين موظِّف له ورافض لتوظيفه، بين قابل للبحث بواسطته مع تأويله ومغال في اعتماده أو متشبث بموقفه، متعصب لمفاهيمه.

من هنا، فتعدد التسميات والاصطلاحات للتعبير عن الظاهرة إنما هو تضارب اصطلاحي محض بين مدافع عن « الاقتصاد العالمي » أو في أحسن الأحوال « الاقتصاد / العالم »، [8] وبين متبن «للاقتصاد الشامل »(*) »، وبين متعصب لمصطلح « العولمة » أو « الكوكبية » أو «الشمولية » أو « الشوملة » (**).

وهم، في هذا، إنما يريدون التعبير - نهاية الأمر — عن كون الاقتصاد - اقتصاد أواخر هذا القرن — لم يعد قطريا أو جهويا أو دوليا (بالمفهوم التقليدي للكلمة)، بل أصبح كونيا، شموليا، غازيا لكل بقاع العالم وناشرا قيمه ومنطقه إلى مستويات كانت السياسة أو الإيديولوجيا أو التكنولوجيا أو المعتقدات تحول، إلى حين عهد قريب، دون اقتحامها أو اختراقها كليا أو جزئيا.

8- Wallerstein. I, " Unthinking social science : the limits of nineteenth Century Paradigms ", Cambridge, 1991.

*- Economie globale.

** - Globalisation, Planétarisation.

وهم بهذا، نراهم يعبرون — عن قصد — عن أن الظاهرة، موضوع التضارب في الآراء والمواقف، لا تعدو — في حد ذاتها — كونها مأسسة لمرحلة من مراحل تطور الرأسمالية وصورة من صورها المتجددة، ولنقل لبوسا جديدا يتماشى وظروف المرحلة.

من هنا، يرى سمير أمين أن « العولمة الجديدة » التي انتهى إليها تطور النظام العالمي مع نهايات عقد الثمانينات من هذا القرن، وهي لا تزال في حالة التبلور والسيرورة، لا تعدو كونها درجة من درجا ت التطور التاريخي للنظام الرأسمالي العالمي على صعيد التراكم الكمي، وبالتالي فما يطلق عليه بـ « النظام العالمي الجديد » لا يعدو كونه مجرد مرحلة تاريخية جديدة للنظام العالمي تنضاف إلى جملة مراحله التاريخية المتعاقبة منذ ولادة هذا النظام وإلى اليوم، أي أن " هذا الذي يسمى اليوم بـ « النظام العالمي الجديد » هو النظام العالمي القائم منذ أواخر القرن السادس عشر، لكن في إطار مرحلة تاريخية جديدة وعلى أساس موضوعي جديد... "، بمعنى أن "... النظام العالمي الجديد، كحالة جديدة لنظام « قديم » لا يتفارق مع هذا الأخير على صعيد ما يحدد الجوهر في كل منهما، بل على صعيد بعض عناصر الشكل لكل منهما فحسب" (*).

ويقول ريكاردو بتريلا : « إن التدويل وتعدد الجنسية والعولمة هي جزء من مسلسل واحد،مسلسل تطور وتحول الرأسمالية الصناعية والمالية، ميزته الأساسية، التراجع التدريجي للمبادئ والقواعد وأنماط التنظيم وتقييم الخيرات المادية واللامادية المرتكزة،إلى حد الآن، على

*- أنظر للمزيد عن تصور سمير أمين للنظام العالمي :
سمير أمين، " أمبراطورية الفوضى "، ترجمة سناء أبو شقرا، دار الفارابي، بيروت 1991.
سمير أمين، " بعض قضايا المستقبل : تأملات حول تحديات العالم المعاصر "، دار الفارابي، بيروت 1990.

وحدانية ونسقية «النظام» المسمى بالوطني (دولة وطنية، اقتصاد وطني، عملة وطنية، قانون وطني، سيادة وطنية، بنك وطني، تربية وطنية، سكك حديدية وطنية، ثقافة وطنية ...إلخ" [9] .

هذا النظام، في اعتقاد بتريلا، تآكل وتراجع لا بحكم تداخل و«تمازج » الدول والاقتصاديات والثقافات فحسب، ولكن أيضا لكون عمليات الإبداع والنقل التكنولوجي وإنتاج « الخيرات » أصبحت تتم خارج « التراب الأصلي » للفاعلين الاقتصاديين والاجتماعيين.

ويعتقد نبيل مرزوق أن العمل باتجاه إقامة نظام اقتصادي عالمي منذ نهاية الحرب العالمية الثانية لايعبر — في حقيقة الأمر— إلا عن الاتجاه التوسعي لرأس المال ونزوع الأقوى إلى اقتحام الأسواق.

ويعتبر أن مراحل هامة على طريق إنشاء نظام متكامل قد أنجزت، "إذ بالإضافة إلى شمولية النظام الرأسمالي وسيطرته على كافة جوانب المعمورة وعولمة نمط استهلاك محدد وعولمة الأسواق والاستثمارات والإنتاج، أقيمت العديد من المؤسسات التي تعتبر الإدارة المركزية للنظام مثل مؤسسات بروتن وودز ومنظمة التجارة العالمية ومنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية والاجتماعات الدورية للسبعة الكبار، بالإضافة إلى الهيئات والمنظمات غير الحكومية مثل ملتقى داڤوس ونادي روما وغيرها " [10].

9- Petrella. R, " Technologie et compétitivité, implications pour les politiques publiques : l'Etat acteur ou arbitre de la concurrence internationale ? " Conférence, FAST, Commission des Communautés Européennes, Paris, 25 - 27 Juin 1990.

10- نبيل مرزوق، "حول العولمة والنظام الاقتصادي العالمي الجديد"، مجلة الطريق، العدد 4، يوليوز – غشت 1997.

ويرى فرانسيسكو دي كاستري أن الرأسمالية— في ظل العولمة والشمولية — لا تتوانى في فرض قواعد جديدة تتشكل باستمرار وتصاغ بقوة تحت ضغط سبعة عوامل مركزية :

" التبادلات المتزايدة للأسواق، أتمتة الصناعات في العالم، انهيار الأمبراطورية السوفياتية التي حولت الوضعية الجيوستراتيجية بتعجيلها لنهاية الأقطاب، الطرق الجديدة للإعلام، كونية مشاكل البيئة بسبب انخفاض طبقة الأوزون وارتفاع حرارة الأرض، التزايد الأسي لسكان العالم وأخيرا الهجرات الكثيفة للسكان من البادية إلى المدينة، من دولة لأخرى ومن قارة لباقي أجزاء الكون" (11) .

ويعتقد أن مسلسل العولمة " يمكن تحديده — باختصار — كفعل للقوة الشمولية ذات البعد التوحيدي الممارس على أنظمة وأنماط مختلفة اختلاف مراحل تطورها التاريخي. إزاء هذه القوى الشمولية لا يوجد — حتى مع توفر مناعات مسبقة — إلا الاختيار بين التكيف أو الاندثار" (12) .

ما يهمنا من طرح فرانسيسكو دي كاستري، ليس تبيانه الموفق لعناصر قدوم الظاهرة، ظاهرة العولمة، وعوامل انتشارها خطابا وممارسة فحسب، ولكن أيضا تمييزه بين أشكال عديدة للعولمة، تعدد العلوم وتفرع مشاربها : "فرجال الاقتصاد يحمّلون الظاهرة مسؤولية تفشي الفوضى المالية والاقتصادية العالمية وأيضا نسب النمو العالية التي حققتها دول أمريكا الجنوبية ودول جنوب شرق آسيا.وعلماء الاجتماع متخوفون من إمكانية قدوم نمط حياة موحد صعب المنال،

---

11 - Di Castri F, " Maintenir le cap entre mondialisation et diversités ", Ecodec, 21 février 1997.

12 - Di Castri F, " Maintenir le cap ... ", Art. précité.

محفوف بمخاطر التناسق الرتيب لكل بقاع العالم، وأيضا بمظاهر الإقصاء والعنف والتهميش التي من المحتمل أن تتعرض لها شرائح عريضة من سكان العالم ولربما داخل البلد الواحد. ورجال الاتصال يتحدثون عن طرق إعلام جديدة بدون حدود، وتأثيراتها المحتملة على حميمية المجتمعات والأفراد.

وعلماء السياسة يحذرون من أن تكون للعولمة يد في انبعاث الحروب الجهوية والهجرات المتتالية وكذا شبح الانتشار النووي وتهديد الأمن الجيو — سياسي.

والبيولوجيون يرون في العولمة تزامنا وانفجار ظواهر غير طبيعية وما لذلك من عواقب طبية وتبعات ميكروبيولوجية. وعلماء الزراعة لا يسعهم إلا التأمل في الطرائق العنيفة لاستغلال الأراضي وتمثل الفضاءات والمجالات.

وخبراء الطقس لا يكفون — عن صدق — في تحذيرنا من التحولات الكوكبية للمناخ التي كان الإنسان، ولأول مرة وراءها، وحيث العواقب صعبة التقدير، ولربما كارثية فيما يخص الفضاء الخارجي "[13].

ومعنى ذلك أن " عولمة التجارة والأسواق والتنقل الآني وبدون حدود كانت وراء الاختلالات النقدية والمالية، ووراء البطالة الهيكلية في العديد من الدول ووراء التحولات العميقة في ترتيب وتوظيف الفضاء؛ ولكن أيضا وراء التنمية الاقتصادية لدول كانت — إلى عهد قريب — فاقدة للأمل، وفي أحسن الأحوال، متواضعة التطلع للمستقبل"(*) .

---

13 - Di Castri F. " Maintenir le cap... " Art. précité.

* ـ التلميح هنا إلى دول العالم الثالث الحديثة التصنيع والتي استطاعت توظيف " تناقضات " النظام الرأسمالي لتحقيق تنميتها واندماجها في الأسواق.

والقصد من هذا أن العولمة، كتعبير عن قدوم مرحلة جديدة من تاريخ الرأسمالية إنما هي — في عمقها — مرحلة يتقاطع فيها جديد هذا التاريخ وقديمه، قاعدته واستثناءاته. وهو ما برهن عليه سمير أمين من كون العولمة الرأسمالية الجديدة " ماهي إلا مرحلة جديدة / قديمة من مراحل التطور التاريخي للعولمة الرأسمالية. هي مرحلة قديمة لأن ما تدعو إليه من أن السوق الحر هو علاج كوني لجميع مشاكل هذا الكون كان أساسا موضوعيا قام عليه النظام العالمي حيث لحظة تصدعه وانفجار وحدته مع ثورة أكتوبر 1917. وهي مرحلة جديدة لأنها محاولة لقيام الليبرالية على الأساس الموضوعي العالمي الجديد الذي يختلف اختلافا هاما عن الأساس الموضوعي الذي قامت عليه ليبرالية القرن الماضي، نظرا للمستوى العلمي والتقني الذي وصل إليه اليوم تطور المجتمع البشري " [14].

العولمة، إذن، بقدر ماهي تجسيد لتاريخ الرأسمالية في مرحلتها الشمولية، بقدر ما هي امتداد لمنطقها، لرهاناتها ولتناقضاتها، حتى البدائية منها في بعض الأحيان. فلئن خففت شكلا من الاستقطاب السياسي والإيديولوجي الذي ميز عهدا التدويل وتعدد الجنسية، فقد حولت الرأسمالية من مجرد رأسمالية تجارية أو صناعية، إلى رأسمالية كوكبية عابرة للحدود، وشمولية الانتشار كما سنبين ذلك فيما بعد.

ولئن كانت أدواتها الرئيسية لازالت طور « التجريب » (منظمة التجارة العالمية تحديدا) أو تثير التخوفات والتحفظات (حول إزاحة كل العراقيل والحدود أمام التبادلات والاستثمارات وتنقلات الرساميل

14 - أنظر : فيصل جميل سعد، " العولمة الجديدة، آلية في تفكيك النظام العالمي الجديد : قراءة ديالكتيكية لمفهوم العولمة الجديدة عند سمير أمين "، مجلة الطريق، العدد 2 ، مارس / أبريل 1996.

بين الدول بالخصوص)، فليس لأن هذه الأدوات لم تفلح في خلق قواعد « اقتصاد سوق عالمي موحد » ولكن لأنها لا تستطيع – ولو على الأمد المتوسط فيما نظن — في تطبيقها لخلق ميكانيزمات أوتوماتيكية تربط بين اقتصاديات سوق وطنية لازالت طور « الهيكلة » وأخرى لازالت « قيم اقتصاد السوق » ناشئة فيها (*) . ومعنى هذا أن الرأسمالية — في مرحلة العولمة — لا يمكن أن تتعايش مع فضاءات مشتتة وغير منضبطة، حتى وإن كانت اقتصاداتها (اقتصادات هذه الفضاءات) اقتصادات سوق مادامت هذه الأخيرة لا تخضع لقوانين مؤسساتية وضوابط عالمية. ومعناه أيضا، أن النظام العالمي الذي يبشر به عهد العولمة لا يخرج — على هذا الأساس — عن إطار الدعوة لسيادة القيم الليبرالية وتعميمها وتبنيها واعتمادها على المستوى القطري مع التأسيس لها على المستوى العالمي.

ونظن أن في هذا المطلب، دون غيره، يكمن الطابع الإيديولوجي للنظام العالمي، لليبرالية الجديدة وللعولمة .

1-3- العولمة والليبرالية الجديدة : نصيب الإيديولوجيا

قلنا سابقا، إن العولمة أو الشمولية أو الشوملة أو الكوكبية، إنما تعبر — في حد ذاتها — عن مرحلة جديدة من مراحل التطور التاريخي للرأسمالية، لها أدواتها وضوابطها وقوانينها.

---

* _ Articuler des économies de marché nationales à une économie de marché mondiale.

وقلنا أيضا، إن هذه التعابير وظفت (ولازالت توظف)، طرحت (ولازالت تطرح) كإطار « لنظام اقتصادي عالمي جديد » يقوم على مفاهيم اقتصاد السوق والليبرالية في أبهى صورهما وأقصى معانيهما وأشكالهما.

ولما كانت المضامين غير واضحة والأبعاد غير محددة والمكونات (مكونات الظاهرة) غير مستقرة، فإن العولمة تبقى — في غياب التقييم الدقيق الضافي لفعلها — عبارة عن مجموعة من الغايات والأهداف والوعود تعطي الظاهرة طابعا إيديولوجيا أكثر ما تحيلها إلى حقائق الأمور ويقينيتها.

يقول مدير عام المنظمة العالمية للتجارة : " إننا بفضل التحرير وتشجيع المنافسة، التي حددناها للدفاع عن المنافسين الجدد والمنافسين الصغار أمام الوضعيات الاحتكارية للشركات الكبرى الموجودة، نعطي الإمكانية لكل دول العالم — غنيها وفقيرها — وعلى قدم المساواة، للوصول إلى الخبر وإلى التربية. هذا المسلسل مسلسل ثوري لأنه سيغير جذريا غد المجتمع الإنساني، ولا يمكن إيقافه... لأن التحدي الذي نرفعه يتجاوز مسألة فتح الأسواق، لأننا نحاول تحسين ظروف عيش دول العالم الفقيرة. هؤلاء لا يمكن أن يبقوا في معزل عن أرباح شمولية الاقتصاد والعولمة "[15] .

ويقول شارل ميون، " إن العولمة لا تمثل تحولا استراتيجيا — مع إزاحة الحدود — ولا تحولا اقتصاديا — مع التداخلا ت المالية — ولا تحديا اتصالاتيا — مع الإعلام والنقل — ولكنها تقدم لتحول

15 - Ruggiero. R. " Rapport sur la mondialisation ", Rapport.Précité.

حضاري ضخم... إننا، كما في عهد النهضة، نكتشف عالما جديدا، إطارا جديدا، إطار ما يمكن تسميته بالاقتصاد / العالم الواحد"[16].

ويعتقد رايمون بار " أن العالم الجديد مليء بالأمل، وبالتالي فلا يجب أن نكون متشائمين. عندما أستمع للبكائيات، التي ترتفع هنا أو هناك، عن هذا العالم الكارثي الذي نعيشه، عن المآسي التي تصيب البشرية، ألاحظ أن هناك اليوم تقدم هائل مقارنة بالماضي على الرغم من وجود صعاب وتعثرات" [17].

هذا الاحتفاء بمزايا العولمة والاقتصاد / العالم، والتبشير بـ «دخول البشرية عصرا جديدا من تاريخها » لا يعدو — في نظر العديد من الدارسين — كونه انجذابا بأطروحة تفوق الرأسمالية على سواها من الأنظمة، وانتصار قيم السوق والليبرالية على غيرها من القيم انتصارا كاملا ومطبقا.

يقول سمير أمين، إن ما " يدفع بالعولمة الجديدة إلى مزيد من الفوضى والبربرية هو ظواهر أن « الاقتصاد العالمي » الذي يصير الآن، والاستقطاب العالمي الذي يتعمق الآن، يحصلان في إطار هذه العولمة كمحاولة ليبرالية جديدة لإعادة توحيد العالم على أساس آليات السوق الرأسمالية كسوق عالمية مبتورة تنتج الاستقطاب وتعيد إنتاجه على نحو أكثر عمقا باستمرار؛ الأمر الذي يتجلى بدوره، بظاهرة أن الحركة في إطار « الاقتصاد العالمي » تقتصر على حركة الرأسمال والسلع فحسب، وعلى هذا النحو تعمل الليبرالية الجديدة بالضرورة في اتجاه

---

16 - Millon. C et Alii, " les enjeux du G7 : Regards croisés sur la mondialisation", ouvrage collectif, Economica, 1997.

17 - Barre. R et Alii, " Les enjeux du G 7 ... ", Ouv. précité.

المزيد من الاستقطاب، وبالتالي في اتجاه المزيد من الاضطراب والانفجار..." (18).

ومرحلة الليبرالية الجديدة التي يتحدث عنها سمير أمين لا تختلف، في جوهرها (وإن كان الشكل يوهم بالاختلاف) عن مرحلة الليبرالية المطلقة لبداية القرن، ولا عن مرحلة الليبرالية المنظمة التي ميزت « الفترة الكينزية ». فكلتاهما متشبعتين بفكرالنهضة الأوروبي وما جاء بعده من فكر.ولكن مرحلة السبعينات التي عرفت خلالها الاقتصاديات الرأسمالية أزمات مستعصية اجتمع فيها الكساد بالبطالة وبالتضخم، هيأت المناخ لصعود « الليبراليين الجدد » (*) إلى السلطة محملين بتصور جديد لتسيير الاقتصاد والمجتمع مختلفة عما عهدته فترات الليبرالية السابقة.

يقول رمزي زكي، إن الليبرالية الجديدة إنما هي " عبارة عن رؤية اقتصادية واجتماعية وسياسية، هدفها الرئيسي الدفاع الأعمى عن مصالح أصحاب رؤوس الأموال إلى الحد الذي دفع بعض أنصارها للقول بأن حق الملكية له الأولوية على أية حقوق عامة أخرى بما فيها حق الحياة. ولا عجب إذن، أن تنادي هذه الليبرالية بالعودة إلى المفاهيم والمقولات الكلاسيكية المبكرة لليبرالية. فهي تؤمن — إيمانا راسخا — بقدرة النظام الرأسمالي على النمو المستمر وعلى تحقيق التوظف الكامل، وأنه قادر على تصحيح أزماته بشكل تلقائي، لوعادت له الحرية المطلقة و« نقاوة » السوق، وابتعدت الدولة عن

18- فيصل جميل سعد، " العولمة الجديدة... "، مقال سابق الذكر.

* - ممثلين، على المستوى السياسي، بمارگريت تاتشر، ورونالد ريغان والحزب الليبرالي الياباني، وعلى المستوى الاقتصادي بمدرسة شيكاغو و« مونت بلران » التي يسيرها فرديريك حايك لأكثر من خمسين سنة.

التدخل في سير العجلة الاقتصادية. بل إن أنصار هذه الليبرالية أعادوا إحياء فكرة اليد الخفية التي تحقق — بشكل تلقائي — التوافق بين المصلحة الخاصة والمصلحة العامة، ونادوا بإطلاق الحرية الاقتصادية إلى أبعد مدى وبما يلغي أية تدخلات أو قيود أو ترتيبات أو تنظيمات تضعها الحكومة على الأسعار والأرباح والأجور والعمالة، وأصروا على القضاء على الملكية العامة وتحويلها للقطاع الخاص وضرورة التخلي عن أهداف التوظف الكامل والرعاية الاجتماعية ودولة الرفاه، حيث لم تعد الطبقة الرأسمالية راغبة في دفع الضرائب التي تمول هذه الأهداف.

ولهذا، فإن هذه الطبقة — في غمرة حماسها الشديد لهذه الليبرالية الطائشة — كانت تحلم بالعائد الضخم الذي ستحققه من وراء ذلك، وهو خفض الضرائب على دخولهاالمرتفعة وعلى ثرواتها الكبيرة وإعادة توزيع الدخل القومي والثروة القومية لصالحها"[19] .

هذه الليبرالية الجديدة، بغض النظر عن إجهاضها لليبرالية المتزنة التي أسس لها كاينز، لم تكن تتطلع لبناء فكر اقتصادي واجتماعي جديد فحسب، بل أيضا وبالخصوص لتأثيث البرامج الاقتصادية والاجتماعية القابلة للتطبيق. وهو ما لوحظ — منذ بداية الثمانينات — لا في بريطانيا والولايات المتحدة وباقي دول أوروبا الغربية فحسب ولكن أيضا في بعض دول أوروبا الشرقية ودول العالم الثالث الرازحة تحت التوصيات النيو — ليبرالية للبنك وصندوق النقد الدوليين.

---

19 - رمزي زكي، " الليبرالية الجديدة تقول : وداعا... للطبقة الوسطى"، مجلة عالم الفكر، المجلد الخامس والعشرون، العدد الثاني، أكتوبر/ دجنبر 1996.

ونعتقد أنه ليس من المغالاة القول إنه في ظل العولمة والشمولية، بلغت الليبرالية الجديدة مرحلة التطرف القصوى بتقديسها لإيديولوجية السوق والمنافسة واللاتقنين وبتأكيدها على مبادئ التفويت والخوصصة والتحرير.

يقول ريكاردو بتريلا : " إن تحالف العولمة والتنافسية والخوصصة واللاتقنين والتحرير والإنتاجية (والمرونة) لم تعد تقدم إلا في كونها شرعنة لتطلعات الاقتصاد الرأسمالي الجديدة في وصايتها على الاقتصاد والمجتمع العالميين"[20].

ويضيف أن متطلبات التنافسية هي — في حد ذاتها — إيديولوجية متطرفة في شرعنة « الاقتصادوية التجارية البدائية » في حين أن عولمة الاقتصاد تمأسس للإطار المرجعي « لعقلنة عمليات واستراتيجيات الشركات الكبرى » [21].

وعلى هذا الأساس، فعولمة الاقتصاد تلعب دورا إيديولوجيا كبيرا في شرعنة عمليا ت هذه الشركات وتبرير تحالفاتها وتداخلاتها وغزو الأسواق الجديدة التي فتحها « فقهاء الليبرالية الجديدة » إذ " تحاول المراكز الآن ومنها مؤسستي بروتون وودز الترويج لمفهوم « الحاكمية الشمولية » (*) ، والذي يقصد به جملة القواعد والترتيبات وفعاليتها، على أنه قيمة أساسية للنظام وذلك من خلا ل إعطاء مفاهيم « الفعالية » و « التنافسية » قيما أكثر شمولية"[22] ، والدفع بقيم السوق

---

20 - Petrella. R, " Litanies de la sainte Compétitivité ", le Monde Diplomatique, Février 1994.

21 - Petrella. R, " Litanies... " Art. précité.

*- Gouvernance globale.

22- نبيل مرزوق، " حول العولمة... "، مقال سابق الذكر.

وإيديولوجيا الليبرالية الجديدة لأن تكون المرتكز الأساسي الذي يجب للنظام أن ينبني عليه.

ويذهب أسامة عبد الرحمان إلى الاعتقاد بأنه مامن " شك في أن العالم يشهد مزيدا من الاندماج والعولمة الاقتصادية... (إذ) يسهل ذلك انتشار الفكر النيوليبرالي ونموذج اقتصاد السوق، وهو النموذج الصاعد والجذاب عالميا... وأن هذا الاندماج يكتسح المواقع في مجتمعات وأقاليم كانت مقفلة بشكل محكم أمامه مثل أوروبا الوسطى والشرقية والاتحاد السوفياتي وحتى الصين. كما أن دول العالم الثالث، التي كان بعضها يقاوم بواسطة التمسك ببدائل مختلفة، وجدت نفسها تعيش فراغا على هذا الصعيد. ويلعب كل من البنك الدولي وصندوق النقد الدولي دورا رائدا في ترسيخ العولمة الاقتصادية. فتدويل الانتاج وعولمة التفاعلات المالية الاستثمارية على وجه الخصوص، وسقوط الاستقلالية الذاتية الاقتصادية على العموم، كلها عوامل تساعد على انتشار الظاهرة العالمية[23] وشيوع الفكر النيوليبرالي المبشر بالرفاه و « التنمية المستديمة »".

ويرى أنه في ظل النهج الجديد (نهج الليبرالية الجديدة والعولمة)، " فإن الاقتصادات التي لا تطبق القواعد التي تفرضها الدول الغربية (وشركاتها) قد تجد نفسها محكوما عليها بأن تظل في الهامش للأبد. ولا يعني ذلك أنه لن تحصل على رأس المال الاستثماري فحسب، ولكن ستجد أن من المستحيل عليها — إلى حد كبير — تحقيق التنمية الفعلية وامتلاك ناصية المعرفة التقنية "[24] .

23- أسامة عبد الرحمان، " تنمية التخلف وإدارة التنمية : إدارة التنمية في الوطن العربي والنظام العالمي الجديد "، مركز دراسات الوحدة العربية، سلسلة الثقافة القومية، بيروت، يونيو 1997.

24- أسامة عبد الرحمان، " تنمية التخلف... "، مرجع سابق الذكر.

ومعنى ذلك أن خطاب الليبرالية الجديدة المروج، في زمن العولمة، لا مكان فيه للاختيار ولا مجال لديه للانتظار : فإما الاندماج الشامل في « العالمية » أو الإقصاء الكامل منها.

يقول بيتر مارتان : " إن المواقف المعادية للعولمة مواقف لا أخلاقية محضة، لأنها تتصدى لتطلعات دول العالم الثالث في التمتع بامتيازات نمط محدد للعمل بالغرب. قد يقول قائل إن العولمة تخلق من الخاسرين أكثر ما تخلق من الرابحين.

هذا القول خاطئ لا بالمعطيات المطلقة فحسب ولكن بالرجوع إلى النسبية منها أيضا؛ وهو ما أثبتته معظم الدراسات الإحصائية والاقتصادية لمرحلة ما بعد الحرب... إن تطلعات فقراء العالم الثالث وتعطشهم للثروة والرفاه والحرية تملؤني سعادة. ماذا عسى مناهضي العولمة أن يقولوا لهم ؟

هل يقولوا لهم أن لاحق لهم في اختيار مستقبلهم لأننا — نحن الأوروبيين — لم نستطع التكيف بما فيه الكفاية لنمنحهم ذلك الحق ؟ أين الأخلاق في هذه العملية ؟

إنه إذا كان بالإمكان الخروج من العولمة، فإن ثمن ذلك ليس اقتصاديا فحسب، ولكنه سياسي أيضا، لأن العمل على احتوائه (احتواء العولمة) سيؤدي حتما إلى اتساع سلط الدولة وتقلص الحرية الفردية.وسيؤدي أيضا إلى قمع رغبات الأفراد الطبيعية وإلى انبعاث للتقنين والتشريع وتجريم النشاط الاقتصادي الطبيعي وتسييس القرارات اليومية.

إننا عشنا هذا في العديد من الدول الأوروبية خلال العشرين أو الثلاثين سنة الماضية. الخروج من العولمة معناه إعادة النظر، وبصورة

جذرية، في الحقوق الاقتصادية لا سيما الثمين منها : حق انصراف الكل إلى مشاغله، وفي أمان"[25] .

ويضيف كوي دي جونكيرز، وهو لا يقل ليبرالية عن بيتر مارتان ولا احتفاء بالعولمة وإيديولوجيا السوق، " أن العولمة ليست قدرا محتوما؛ فللدول حق القبول بها أو رفضها؛ وقد رفضتها دول عديدة مفضلة عزل اقتصاداتها عن الأسواق العالمية والمنافسة الدولية.

لكن انظروا كيف آلت حالة تلك التي اختارت هذا النهج بصلابة. انظروا إلى برمانيا وإلى كوبا وإلى كوريا الشمالية وإلى إيران والعراق وليبيا، واحتكموا إلى النتائج : تعميق التخلف الصناعي، ندرة في المواد لا تطاق وانتشار للمجاعة على مستويات واسعة "[26] .

هذا نموذج من الإيديولوجيا التي غالبا ما يقدمها خطاب العولمة والليبرالية الجديدة لا لتبرير « ضرورات الاندماج والانخراط في السوق العالمي » فحسب، ولكن أيضا وبالخصوص لتبيان أن سبل التنمية والتقدم لا تمر إلا عبره ومن خلاله، وأن لا سبيل للخلاص خارج منطق ودواليب «النظام العالمي الجديد » وإن كا ن في طور تشكله. وهو أمر لا يتطابق — فيما نعتقد — وواقع الحال.

---

25 - Peter.M, "Une obligation morale", Dossier, "la mondialisation est-elle inévitable?", le Monde Diplomatique, Débat public, 7 Mai 1997.

26 - De Jonquières. G," Des réformes qui ne sont pas allées assez loin", Dossier" la Mondialisation est-elle inévitable ?, le Monde Diplomatique, Débat public, 7 Mai 1997.

الفصل الثاني

العولمة

مقاربة في واقع الحال

لّمحنا فيما تقدم من كلام، ولربما بما فيه الكفاية، إلى أن ظاهرة العولمة الناشئة وخطاب الليبرالية المصاحب لها، لم يكونا ليخلوان من زيف إيديولوجي صارخ وتغطية إعلامية واضحة، هدفهما الأساسي التمرير والتبرير لمرحلة جديدة / متجددة من تاريخ تطور الرأسمالية، وتكيف هذا التطور ومنطق العصر؛ ولنقل تكييفه (تكييف العصر) حسب منطقها (منطق الرأسمالية) وتطورها.

وأبرزنا أن هناك من المتحمسين للظاهرة، من المتبنين لخطابها، من اعتبرها طبيعية في صيرورتها، بريئة في توجهاتها وخلاصية في أهدافها.

إلا أننا لا نرى في سماتها — كما يرى ذلك غيرنا — إلا تكريسا لحيوية الشركات المتعددة الجنسيات الكبرى (2 – 1)؛ تقليصا لقدرة الدول والأمم على مجابهتها (2 – 2) وتهميشا لتطلعات أمم وشعوب في التنمية والتقدم في ظلها (2 – 3).

2 ـ 1 ـ الشركات المتعددة الجنسيات زمن العولمة

ظاهرة تعدد الجنسيات، التي ميزت الشركات الكبرى لعهود خلت، ليست حديثة حداثة ظاهرة العولمة.

فقد واكبت مراحل تطور الرأسمالية في شكليها التجاري والبحري الخالصين، ورافقت تشكلها الصناعي والمالي إلى أن بلغت أوجها إبان تكوّن الأمبراطوريات والأمبرياليات وتأسيس الاحتكارات وغيرها.

وبقدر ما لا نعتقد هنا بجدوى استعراض الأدبيات الكثيرة والمتشعبة التي تطرقت لمعظم هذه المراحل، بقدرما لا نظنها كفيلة بتقديم بحثنا عن واقع حال العولمة في شيء.

ولئن كنا لا نشك في كون الصفة الاحتكارية هي التي كانت (وماتزال) السمة المركزية لهذه الشركات طيلة مراحل تطور الرأسمالية « العالمية »، فإننا لا نعتقد بأن هذه الصفة تتشابه — حجما وانتشارا — عن تلك التي كانت سائدة إبان مرحلة الأمبريالية كما نظرّ لها العديد من الدارسين :

— فاحتكارات الشركات الكبرى، لمرحلة ما قبل العولمة ، كانت تركز معظم نشاطاتها داخل إطار أمبراطورياتها الاستعمارية، و " كانت ترفع شعار الوطنية، وتبذل كل الجهد في نمو الاقتصاد القومي في الدولة الاستعمارية على حساب اقتصادات المستعمرات وشبه المستعمرات، وتحاول حماية السوق القومية من المنافسة الخارجية بقدر الإمكان. وكان لبعضها فروعا أساسا داخل أراضي الأمبراطورية وأحيانا خارجها في مجال التعدين والطاقات الأحفورية وبعض النشاط المالي أو التجاري في أضيق الحدود... "،

— وهذه الاحتكارات كانت دائما مرتبطة " بصناعة محددة تشكل نشاطها الأساسي بغض النظر عن المنتجات الثانوية، وكان الاقتصاديون يسمون نمو الاحتكارات « التروست »...،

— وهذه الاحتكارات كانت مواقفها " إزاء التطور التقني تتسم بالحذر من التجديد وغلبة المحافظة "(م26) وتراجع تشددها المطلق إزاء الحق السياسي في خلق النقود وتزويد الأسواق بأشكالها المختلفة.

الشركات المتعددة الجنسيات (*) ، في عهد العولمة، لم تعد ترتكن إلى فضاء قومي قار ولا إلى صناعة واحدة محددة ولا إلى مرجعية قانونية محافظة في تعاملها مع المال والأعمال؛ ولم تعد — فضلا عن ذلك — حبيسة قاعدة قطرية توجه مسارها الدولة / الأمة أو السياسة الاقتصادية القطرية.

لقد حددت لنفسها إطارا جديدا يتعدى كل هذا ويتحداه :

— فالشركات المتعددة الجنسيات، زمن العولمة، تنشر نشاطها " في عشرات الدول، وتحاول الاستفادة من أي ميزة نسبية في أي دولة دون أفضلية لبلد المقر القانوني. كما تنتقي كوادرها على أساس الكفاءة والأداء وبغض النظر عن جنسية أي منهم. وتحصل على تمويل محلي من كل بلد يمتد إليه نشاطها الذي قد يكون فرعا أوشركة مملوكة بالكامل أو شركة مساهمة نشأت في ظل القانون المحلي، وتبيع أسهمها لمواطنيه، وتقترض من بنوكه أو من الجمهور مباشرة في شكل سندات، كما تجتذب مذخرات كبيرة من بلدان العالم الثالث من خلال البنوك والبورصات العالمية..."؛

— والشركات المتعددة الجنسيات، زمن العولمة، لا تهتم بسلعة واحدة محددة، إذ أن من أهم سمات هذه الشركات " تعدد الأنشطة

م26- إسماعيل صبري عبد الله، " الكوكبة : الرأسمالية العالمية في مرحلة ما بعد الأمبريالية "، المستقبل العربي، العدد 222، غشت 1997.

* يطلق عليها أيضا « الشركات المتعدية الجنسيات » اعتبارا لعدم ارتكازها على جنسية واحدة أو لكونها لا تعير الجنسية كبير أهمية. كما يطلق عليها أيضا « الشركات عابرة القومية ».

التي تشتغل فيها دون أدنى رابط فني بين المنتجات المختلفة... "، وهي تعمد "إلى تنوع شديد في النشاط لاعتبار اقتصادي مهم، هو تعويض الخسارة المحتملة في نشاط معين بأرباح تتحقق من أنشطة أخرى لها أسواقها المتميزة. والهدف هو أن ينمو الربح سنويا بانتظام رغم كل التقلبات في الأسواق. وقد يصل الأمر إلى أن مجموعة مالية تفصل فصلا كاملا بين شركات تحمل إسم الشركة / الأم مضافا إليه مجال نشاط خاص. وفي العادة، تدخل كل شركة من هذه المجموعة كشخص اعتباري مستقل في قوائم ترتيب الشركات... "،

— والشركات المتعددة الجنسيات، في عهد العولمة، لا تخاف التقدم العلمي والتكنولوجي أو تتحفظ منه، فهو لربما عمودها الفقري. فهي " المحول الأساسي — بعد الدولة — لعمليات البحث والتطـوير... "[27]؛ والمعرفة أصبحت، معها، العامل المتحكم في التنافسية العالمية، وامتلاك الأسواق.

ثم إن هذه الشركات لم تعد تخضع لرقابة البنوك المركزية أو لسياسات المصارف الوطنية،فقد خلقت لنفسها وحدات نقدية بمساعدة المؤسسات المالية التي تمنحها أيضا إمكانيات دمج شركات أخرى أو الاستيلاء عليها (عن طريق البورصة) إلى غير ذلك[28]. الشركات المتعددة الجنسيات أصبحت، إذن، إحدى أبرزسمات عصر العولمة، وأعمق المؤشرات على طبيعة وتوجهات النظام الاقتصادي السائد لفترة « الثلاثين الخوالد » (*) وما بعدها.

---

27 - إسماعيل صبري عبد الله، " الكوكبة... "، مقال سابق الذكر.

28 - أنظر للمزيد عن تاريخ الشركات المتعددة الجنسيات :

Andreff. W, "Les multinationales", La Découverte, Paris, 1987.

* - نسبة إلى الثلاثين سنة التي اعقبت نهاية الحرب الثانية وعرفت فيها دول أوروبا الغربية أوج نموها.

ولئن كانت المعطيات المتوفرة لدينا لا تتضارب كثيرا في تحديد عددها (حوالي 35 ألف شركة أواسط التسعينات)، فإن ثلة قليلة منها فقط، مركزة بـ « الثلاثي الخصب » (الولايات المتحدة واليابان وأوروبا الغربية)، هي التي تحتل — بشكل أساسي — المراكز الأولى، في الترتيبات المعتمدة دوليا، بالنظر إلى حجم نشاطاتها وتشعبها وتعدد فروعها وانتشارها بكل بقاع العالم.

فمن بين هذا العدد، تسيطر المائة شركة الأكبر (0,3 % من عدد الشركات المتعددة الجنسيات الموجودة) فيما بينها " على معظم الإنتاج العالمي، ويعود لها ما يقارب ثلث الرصيد التراكمي للاستثمار الأجنبي المباشر في العالم خلال الفترة مابين 1990 و 1994 [29]، وتقدر مبيعات فروعها بربع إجمالي المبيعات المقدرة لفروع الشركات المتعددة الجنسيات؛ وتبلغ النسبة درجة أكبر في بعض الفروع، حيث تبلغ في الألكترونيات حوالي 80 % من إجمالي مبيعات هذه الصناعة من قبل الشركات المتعددة الجنسيات "[30].

كما أن هذه الشركات تسيطر - منذ بداية التسعينات — على ما يقارب ثلثي التجارة الدولية للسلع والخدمات ومسؤولة عن حوالي 80 إلى 85 % من جملة الإنفاق على البحث والتطوير بالدول الرأسمالية الكبرى؛ وما يماثله أو أكثر على المستوى الدولي.

وعلى مستوى « الثلاثي » المذكور فإن هذه الشركات هي المسؤولة عن حوالي 75 % من إجمالي الإنفاق على البحث والتطوير في أمريكا، والشركات اليابانية مسؤولة عن حوالي 80 % من الإنفاق

29- وردت هذه المعطيات في :

UNCTAD, Word Investment Reports, 1996.

30- معطيات واردة في التقرير المذكور أعلاه.

الياباني في هذا المجال، والشركات الألمانية عن أكثر من 72 % من الإنفاق الألماني خلال سنوات الثمانينات [31](*).

كما أن هذه الشركات المائة قد حققت مستويات عالية في إنتاجية العمل - على الرغم من تباطؤ وتيرة نمو الدول الرأسمالية الكبرى— بلغت ما بين 1990 و 1994 حوالي 30 %، وهو ما يؤكد فعاليتها وتنافسيتها. ويعمل بهذه الشركات المائة ما يناهز خمس عمالة مجموع الشركات المتعددة الجنسيات المتواجدة، ناهيك عن العمالة المباشرة التي تساهم هذه الشركات في تنشيطها على مستوى فروعها أو عن طريق تحالفاتها وعقودها مع مؤسسات أخرى.

ويشير تقرير لمجلة فورشن لسنة 1996 " أن إيرادات الشركات الخمسمائة الأولى (11,4 تريليون في عام 1995) تساوي 45 % من الناتج المحلي الإجمالي لمجموع الدول المذكورة في تقرير التنمية في العالم لعام 1996 (25,3 تريليون). وإذا استبعدنا من المقارنة الدول ذات الدخل المرتفع (24 دولة) نجد أن مجموع إيرادات الشركات المذكورة يعادل 159,8 بالمائة من مجموع إجمالي الناتج المحلي لمائة وتسع دول تقطنها الغالبية العظمى من البشر (أنظر الجدول 1) :

31- Chesnais F," L'émergence d'un régime d'accumulation mondiale à domination financière", La pensée, n° 309, Janvier / Février 1997.

* - لا تتعدى نسبة إنفاق هذه الشركات في مجال البحث والتطوير8 %خارج «الوطن الأصلي».

الجدول 1 : بيان عن ضخامة إيرادات الشركات المتعددة الجنسيات الخمسمائة الأولى (1994 - 1995)[32].

	1994	1995	نسبة الزيادة
- الأصول	30,9	32,2 تريليون دولار	4,2
- إجمالي قيمة الأسهم	3,2	3,4 تريليون دولار	6,2
- إجمالي الإيرادات	10,3	11,4 تريليون دولار	10,7
- إجمالي الأرباح	281,8	323,4 مليار دولار	14,8
- العمالة	34,6	35,3 مليون عامل	1,7

ولو نحن راجعنا قائمة هذه الشركات الخمسمائة، كما أوردتها مجلة فورشن، للاحظنا أن حوالي 418 منها تتخد مقرها الرئيسي إحدى دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية الستة والعشرون وللاحظنا أيضا أنها موزعة بين دول ما أسميناه بـ « الثلاثي الخصب » الجغرافي (*)، 153 شركة بالولايات المتحدة، 155 بالاتحاد الأوروبي و141 باليابان.وفي أحدث دراسة عن تعاظم دور الشركات المتعددة الجنسيات وتزايد قوتها الاقتصادية، يشير جون كاڤاناج وسارة أندرسون:

— أن مبيعات المائتي أكبر شركة عالمية تفوق ربع النشاط الاقتصادي العالمي ؛

32 ـ مجلة فورشن (يوليوز 1996)، أورده : إسماعيل صبري عبد الله، «الكوكبة...» مقال سابق الذكر.

* ـ يصطلح عليها عموما « دول الترياد» (Pays de la Triade) .

— أن حجم هذه المبيعات يفوق النشاط الاقتصادي لكل الدول مجتمعة باستثناء التسع الأوائل منها، أي أنها تتعدى مبيعات الـ 182 دولة مجتمعة؛

— أن ثروات هذه الـ 200 شركة تبلغ ضعف تلك التي يملكها الـ 4/5 من فقراء العالم؛

— أن خمسة من أهم شركات صناعة السيارات في العالم تستحوذ لوحدها على 60 % من المبيعات؛

— وأن خمسة فقط من شركات الألكترونيات الكبرى تتحكم في 50 % من المبيعات الكلية ؛

— وأن 30 % من مجموع مبيعات شركات الطيران والفضاء والصلب والبترول والمعلوميات الدقيقة والكيمياء والإعلام، هي من نصيب الخمس شركات المتعددة الجنسيات الكبرى " (33) .

ومعنى ماورد، أن الشركات المتعددة الجنسيات(*)، أصبحت هي الفاعل المركزي في العولمة؛ تغذيها، تكرسها وتمأسس لها على مستوى الخطاب والممارسة.

ومعناه أيضا أن هذه الشركات لم تتمكن من تحقيق ذلك عبر حجم الاستثمار المباشر أو التحالفات (البينة منها والباطنة)، ولا عبر تفكيكها للعملية الإنتاجية وإعادة تركيبها وفق أسس جديدة فحسب، ولكن أيضا من خلال سيطرتها على مجالات الإعلان والإعلام

33- Cavanagh. J, Anderson. S, "le pouvoir des multinationales", Baltimore sun, Etats-Unis, Février 1997 .

* - انتقل عددها من 11000 شركة سنة 1975 إلى حوالي 37500 سنة 1990 وفروعها من 82000 إلى 207000 فرع خلال نفس الفترة .

والاتصالات وما إلى ذلك؛ وتمكنها من تجاوز قواعد الدولة / الأمة وقوانينها، وكذا توظيفها للمؤسسات الدولية ذات الطبيعة الاقتصادية والمالية والتقنينية وغيرها.

2 ـ 2 ـ « قطرية » الدولة / الأمة في ظل العولمة

مفهوم الدولة / الأمة (أو الدولة القطرية أو الدولة القومية) مفهوم حديث لا يتجاوز تاريخه (كواقع) قرنان من الزمان (*) شأنه في ذلك شأن نشوء علم الاقتصاد والاجتماع وانتصار الثورة الصناعية والرأسمالية وبروز البورجوازية.

والمفهوم، وإن كان أصلا ومازال، ذا طبيعة سياسية محضة، واكب — منذ ذاك العهد وإلى وقت قريب— تاريخ تطور الرأسمالية في معظم مراحلها (التجارية منها والصناعية) وصاحب كل أشكالها (التنافسية منها والاحتكارية).

إلا أن مايهمنا هنا — في المقام الأول — ليس الوقوف عند هذه المراحل والأشكال، فقد قيل فيها وعنها الكثير، ولربما استنفذت؛ حسبنا القول هنا :

+ إن الدولة / الأمة هي التي (من بين عوامل أخرى) حملت لواء الرأسمالية ودافعت عنها بالترغيب تارة وبالترهيب تارة أخرى؛ فوحّدت الأسواق الوطنية وأنشأت الإدارات المركزية وسنت القوانين وكوّنت الجيوش لحماية أسواقها وسيادتها، وكذا لفرض هيمنتها وتسهيل عمليات توسعها في مراحل تطورها الاحتكاري و« التدويلي »؛

---

*- نهاية القرن الثامن عشر.

+ إن هذه الدولة / الأمة قد نجحت، وإلى حد بعيد، في تكريس «قيم» القطرية اقتصاد ا وسياسة، ثقافة ومجتمعا؛ وتفوقت — بالتالي — في خلق ما سمي بالبورجوازية الوطنية والثقافة الوطنية والهوية الوطنية إلى غير ذلك.

هذان الدوران لربما لم يطلهما التقادم بقدر ما عملت فيهما عوامل التآكل (*) وذلك لا بحكم استنفاذ قوتهما التفسيرية فحسب، ولكن أيضا نظرا لظهور فاعلين جدد ذووا نفوذ متعاظم وقوة متصاعدة (الشركات المتعددة الجنسيات)، لا يرتكنون لتوجيهات الدولة / الأمة (كما كان الأمر من ذي قبل) قدر ما ينافسوها في تحديد حاضر الاقتصاد العالمي ورسم معالمه المستقبلية؛ وفي أحسن الأحوال، يتحالفون معها تجنبا لما من شأنه أن يصيب « الاقتصاد الوطني » من ضرر محتمل.

يقول بتريلا، إن العولمة شهدت " نهاية « المستوى الوطني » كنقطة انطلاق ونهاية للتناسقية الاستراتيجية للفاعلين في العلم والتكنولوجيا والاقتصاد. فـ « العامل الوطني »، وإن كان لا يزال أحد مستويات التناسق المهمة، إلا أنه لم يعد المستوى الاستراتيجي المركزي "(34) .

نلاحظ، يقول ريكاردو بتريلا... " أن القرارات الكبرى (التي تحول الحاضر وتخلق المستقبل) في تخصيص الموارد التكنولوجية والاقتصادية، والتي تهم عدة دول ومناطق من العالم، أصبحت من صلاحية الشركات العالمية الكبرى... وأن الدول لم تعد تلعب

*ـ في مقدمة هذه العوامل تنامي ظاهرة العولمة.

34 - Petrella. R, " Technologie et Compétitivité... ", Conférence Précitée.

— على حسب ما يتراءى — إلا دورا ثانويا، منـــعزلا، مهمـــشا بالنســبة للشركات. الدول لم تــعـد تعــمل بتبــصر بل بتراجع، أصبــحت التابعــة لا المسيــرة " [35].

ومعنى هذا، أن الشركات قد أصبحت المركز في تحديد «حاكمية» الاقتصاد العالمي مادامت لا تعبأ بالدول / الأمم ولا بقوانينها ولا بضوابطها؛ وإن كانت، في ذلك، لا تقلل من أهمية «تحالفها» مع دولها / الأصل استرضاء لمرجعيتها الوطنية المـؤكدة أو توظيفها لها (لدولها / الأصل) في سن قوانين تُجاري تطلعاتها أو تفتح لها أسواقا قد تعجز في اقتحامها أو تواجهها فيها شركات منافسة من حجمها أو أكثر.

ومعنى هذا أيضا أن الشركات المتعددة الجنسيات بقدر ما تتعاظم وتزداد قوتها، بقدر ما تحتاج (وتطالب) بضرورة « تواجد الدولة / الأمة إلى جانبها » لا فيما يخص تمويلها للبنيات التحتية الوطنية المكلفة، ولا في تشجيع استثماراتها في البحث والتنمية والتطوير التكنولوجي، ولا في تمكينها من العقود الوطنية ذات المردود العالي أو في اعتمادها تشريعات مرنة (في تسيير سوق الشغل بالخصوص) فحسب، ولكن أيضا وبموازاة مع ذلك في مساعدتها، قانونيا وتجاريا ودبلوماسيا وسياسيا، لخوض « صراع البقاء » على مستوى الأسواق العالمية.

وعلى هذا الأساس، تضمن هذه الشركات للدولة / الأمة أن تبقى (هذه الشركات) ذات قدرة تنافسية عالية في السوق العالمي،

---

35 - Petrella. R, " Technologie et Compétitivité... ", Conférence Précitée.

وأن تتمكن بالتالي من الدفاع « عن السمعة التكنولوجية للبلاد » ومن خلق مناصب شغل متزايدة. بعبارة أخرى، فالدول / الأمم تتطلع للعب دور اجتماعي محض متخلية، بالمقابل، عن الدور الاقتصادي / الاجتماعي للشركات.

هذه، إذن، هي طبيعة التحالف الجديد بين الدولة و « الشركات الوطنية » : " الشركات تحتاج الدول « المحلية » (الوطنية) لمواجهة العولمة أو لتحقيق عولمتها؛ والدول « المحلية » تحتاج للشركات المعولمة لتحقيق استمرارية شرعيتها ومستقبلها كتشكيلات سياسية واجتماعية « محلية» " [36].

وهذا يعني — في بين ما يعنيه — أن هذه الشركات تحصل تدريجيا غلى « مشروعية تاريخية » ودور اجتماعي يوازيان، على أكثر من مستوى، مشروعية ودور الدولة. يقول ريكاردو بتريلا : " بقدر ما تتعولم الشركة، بقدر ما تفقد تدريجيا « هويتها » وسط شبكات الشركات والتحالفات والأسواق".

فطيلة مراحل تطورها، فإن الحفاظ على / وتوسيع قوتها التقريرية ومراقبة تخصيص موارد الكون المادية واللامادية التي تتطلع الشركة للوصول إليها، يصبح الهدف الحقيقي الوحيد والأوحد.لكن الشركة تدرك جيدا أنها، إذا اقتصرت على هذا، فإنها « ستُكنَسُ » — إن عاجلا أو آجلا — من الخريطة الاقتصادية، من طرف شركات أقوى منها، متحالفة مع دول أقوى من دولها.

من هنا، فهي في حاجة لأن تعطى شرعية اجتماعية « تاريخية » لا في مواجهة المجتمع « المحلي » (الدولة / الأمة)، ولكن أيضا إزاء

---

36 - Petrella. R, " Technologie et Compétitivité ... ", Conférence. Précitée.

المجتمع العالمي. وتحالفها مع الدولة يمكنها من الحصول على الشرعية الاجتماعية -التاريخية الجديدة التي هي في حاجة إليها، لأنها قد تستطيع تبني فكرة أن الدولة قد منحتها (من دون أن يكون لهذه الأخيرة علم) وظيفة الدفاع عن / وتشجيع الرخاء الاقتصادي والاجتماعي للمجتمع « المحلي » عبر تحقيق نجاحها الصناعي والتجاري على الساحة العالمية.

فقيما يخص المجتمع « العالمي » فإن الشركة غالبا ما تدفع بحجة أن عولمتها هي— في حد ذاتها — شرعنة تاريخية لها مادامت تظهر أنها التشكيلة الوحيدة القادرة على ضمان التسيير الأحسن للموارد المادية واللامادية المتوفرة عبر العالم.

وعلى هذا الأساس، فالشركة تخوصص(وتدوِّل لأغراضهاالخاصة) الدور الاجتماعي للدولة؛ وتقوم بذلك مرارا وتكرارا، يعني لمرات عدة، في الدول المختلفة التي تتواجد بها وحيث يمكنها المطالبة بتحول هذه الدول إلى جزء من « الدولة المحلية » تساهم، بدورها، في رفاهيتها الاقتصادية والاجتماعية. كما أنها تخوصص — في غياب دولة عالمية — وظيفة تنظيم الاقتصاد العالمي... .

من هنا، فالدول « المحلية » المتحالفة مع شركاتها (المتعددة الجنسيات) لم ترتكن إلى دور تجووز وانقضى، بل أصبحت (للدفاع عن مشروعيتها أو عما تبقى منها) تتبنى هذه الشركات في حلها وترحالها.

" فمن خلال تحالفها مع « شركاتها » المتعددة الجنسيات من أجل الدفاع عن عولمة « أبطالها الوطنيين »، أصبحت الدولة / الأمة فاعلا مباشرا في السباق التكنولوجي والصناعي والاقتصادي العالمي، وأصبحت تتصرف كأنها شركة ضمن باقي الشركات.

فمن مشجع وحامل وضامن للمصلحة العامة، قبالة « الفاعلين الوطنيين » وضامن لسيادة واستقلال الدول الأخرى في الساحة العالمية، تحولت الدول إلى فاعل متحمس في الدفاع عن فاعل محدد (الشركات)، هدفه تقليص الاستقلال التكنولوجي والاقتصادي للدول الاخرى، على المدى البعيد، عبر تشجيعه للتحكم وللمراقبة الواسعة على الموارد المتوفرة للدول الأخرى لصالح شركات « البلد » "[37].

ما يقصده الكاتب مما سبق، هو محاولته التدليل على أن عولمة الاقتصاد لم تعد تضع الشركات المتعددة الجنسيات المختلفة وجها لوجه، في صراعها من أجل الهيمنة على الاقتصاد العالمي، وتحويلها للدول « المحلية » الأخرى إلى توابع تخدم رفاهية « الشعوب المركزية»، ولكن أيضا إبرازه أن هذه العولمة قد حولت دور الدولة / الأمة من فاعل محايد، مترفع عن المصالح الخاصة ومدافع عن السيادة والاستقلال « الوطنيين » إلى فاعل اقتصادي عادي شأنه في ذلك شأن الفاعلين الآخرين وإن كان يتميز عنهم بكونه يرى في نجاحهم وشرعنتهم ضمانا لمشروعيته، لمصداقيته أو لما تبقى منهما.ولنقل، باختصار، إن ماقصده الكاتب إنما هو خلاصته أنه " في الإطار الحالي لعولمة الاقتصاد والتكنولوجيا نلاحظ أن الفاعلين الخاصين، ذوي المصالح الخاصة هم الذين « يجرون » و « يوجهون » فعل الفاعلين العامين، ذوي التطلع العام والحاملين للمصلحة العامة "[*].

---

37 - Petrella.R," Technologie et Compétitivité... ", Conférence. Précitée.

*- Ce sont les sujets à vocation particulière et porteurs d'intérêts particuliers qui tirent et orientent l'action des sujets à vocation générale, porteurs de l'intérêt public.

لم يعد للدولة / الأمة من دور إذن —— زمن العولمة —— إلا ما حددته وتحدده لها شركاتها (الشركات الكبرى عموما)؛ ولم يعد لقوانينها وضوابطها من سلطات إلا سلطات ما لا يعارض مصالحها ويخدم تطلعاتها للعولمة والتنافسية، ويصب في اتجاه تكريس « شرعنتها » الاقتصادية والاجتماعية و « التاريخية » على حساب ساسة غالبا ما لم يعد يعهد لهم إلا دور تمثيل هذه الشركات والدفاع عن مصالحها، والعمل على تمكينها، زمن العولمة، مما بقي من أسواق كانت الإيديولوجيا أو نمط التنمية المعتمد تحول دون اختراقها أو تكون الاعتبارات السياسية (« الضيقة ») حائلا دون الوصول إليها. ولئن كنا مقتنعين بأن تراجع دور الدولة / الأمة قد أضحى —— زمن العولمة —— مرهونا بتعاظم دور الشركات الكبرى « العابرة للقوميات »، فإننا لا نعتقد أن الدولة / الأمة محكومة بالزوال لصالح « الحاكمية » الناشئة الجديدة؛ أو أن فاعليتها قد اضمحلت لدرجة اللاعودة(*) ؛ بالعكس، فالدولة / الأمة كانت ولا تزال المرجعية الأساسية لنشاط هذه الشركات، تركز فيها هذه الأخيرة عملياتها الاستراتيجية (كالبحث والتطوير والتكوين والتجارب الأولية ما قبل التسويق وغيرها).

إلا أن ما أردنا التركيز عليه، في هذه الفقرة، هو القول بأنه بقدر ما تتقوى ميكانيزمات وأشكال العولمة الحالية، بقدر ما نشهد انفصاما متصاعدا بين « سلطة » اقتصادية مهيكلة —— وفق قاعدة المية —— على أساس شبكات من الشركات الصناعية والمالية والخدماتية، و« سلطة » سياسية لازالت خاضعة لمنطق « استراتيجي » لا يتطابق والفضاء العالمي.

---

* - وهو ما بدأ يتردد مؤخرا من قبيل « نهاية التاريخ » و « نهاية الجغرافيا » و«موت السياسة» وما إلى ذلك.

وهذا يعني أيضا التراجع التدريجي « للوطنية » كقيمة عليا، كمحدد للسلوك وكضابط للتصرفات؛ فالشركات المتعددة الجنسيات — زمن العولمة — لم تعد مقيدة بالاعتبارات المحلية والقطرية الضيقة مادامت تعتبر أن الكرة الأرضية ومن عليها هي أسواقها الفعلية أوالمحتملة في أقصى تقدير؛ ومادامت الدولة / الأمة نفسها تعتبر نجاح هذه الشركات نجاحا لها ولربما شرعنة لدبلوماسيتها وسياستها التجارية الخارجية.

وقد نشهد مستقبلا ظواهر من قبيل أن سلطة الدول / الأمم لا يمكن أن تُستلهم إلا من سلط هذه الشركات؛ أو أن مستقبل هذه الدول هو من مستقبل شركاتها، ولربما أن لاسياسة ولا اقتصاد ولا مجتمع إلا ما تراه هذه الشركات وتأتمر به هذه الدول.

ولئن نجحت الشركات المتعددة الجنسيات في تحييد وتوظيف دور الدولة / الأمة (والدول / الأمم عموما) فيما يخدمها ويتجاوب ومنطقها الجديد؛ فإنها قد استطاعت أيضا أن تنجح في فرض الإطار المؤسساتي العالمي الذي يكرس عولمتها ويحوِّل أسواق الكرة الأرضية إلى أسواق لها.

2 ـ 3 ـ المؤسسات الدولية إحدى ركائز العولمة !

معظم (ولربما جل) المؤسسات التي تحكم العلاقات الدولية حاليا، حديثة النشأة، لم تبلغ الأخيرة منها (المنظمة العالمية للتجارة) سن العاشرة من عمرها وإن كانت — في غالبيتها — قد تشكلت غداة نهاية الحرب العالمية الثانية (*).

*ـ لا نعتقد بوجود مؤسسات دولية فعلية قبل هذا التاريخ.

أهمية هذه المؤسسات(*) لا تكمن — فيما نعتقد — في الظروف التي نشأت في ظلها ولا في الواقع الذي رأت فيه النور، بقدر ما تكمن في الوظيفة التي أوكلت لها والدور الذي تكفلت بلعبه؛ وقبل كل هذا وذلك، في « المحددات العقائدية » التي كانت وراء صياغة بنودها و« قراراتها».

يقول نبيل مرزوق، في حالة صندوق النقد الدولي والبنك الدولي واتفاقيات الغات :

" — إنها تترجم مفهوما وإيديولوجيا ليبرالية (رأسمالية ليبرالية) من خلال الأسس التي اعتمدتها للنظام النقدي الدولي وللسياسات المالية والاقتصادية والتجارية؛

— إنها سلطة دولية للتشاور والتنسيق؛

— إنها سلطة معنوية في المقام الأول؛

— إنها سلطة تمتلك حق إنشاء القواعد والضوابط واتخاد الإجراءات ضد الذي يخل أو لا يلتزم بها...؛

— (و) إنها، من خلال آلية عملها، لا تتوقف عند الدور المعنوي أو الرقابي؛ بل يمكنها أن تفرض القواعد التي ينبغي على الدول الأعضاء احترامها في سياساتها المالية والاقتصادية " [38].

ما يهمنا هنا — في المقام الأول — ليس تقييم عمل هذه المؤسسات مذ نشأت إلى اليوم، وهو ما لا نراه مقدما لإشكاليتنا في شيء؛ إنما هدفنا تبيان مركزية هذه المؤسسات (والقوانين التي صدرت

---

* - أكثر هذه المؤسسات « شعبية دولية » صندوق النقد الدولي والبنك الدولي واتفاقات الغات.

38- نبيل مرزوق، «حول العولمة...»، مقال سابق الذكر.

وتصدر عنها) في تكريس « النظام الاقتصادي العالمي » السائد وترسيخ « فكر العولمة » الناشئ.

ولنبدأ بالقول، إن جل هذه المؤسسات تنتمي وتشرب من مدرسة فكرية واحدة، مدرسة اقتصاد السوق والليبرالية الشاملة والتزام الدولة بوظائفها « الطبيعية » كما حددها لها فقهاء الاقتصاد السياسي نهاية القرن التاسع عشر.

ونعتقد أن مبادئ هذه المدرسة هي التي كانت وراء تطوير صندوق النقد الدولي لمبدأ المشروطية في « المساعدات » وربطها ربطا عضويا ببرامج « التثبيت والتكييف الهيكلي » أو ما اعتيد على تسميته ببرامج « إعادة الهيكلة ».

ونعتقد أيضا أن هذه المدرسة هي التي ألهمت الصندوق الدولي والبنك الدولي لتطوير علاقاتهما ونقلها من مرحلة تنسيق مجردة إلى مرحلة " رسم السياسات وفرض قواعد وإجراءات محددة، سواء بالنسبة للسياسة الاقتصادية الداخلية أو الخارجية ".

لا نشك أيضا في كون أفكار هذه المدرسة هي التي كانت وراء التنسيق بين مؤسستي بروتون وودز ومنظمة التجارة العالمية، إذ أكد إعلان إنشاء هذه الأخيرة " أن الوزراء يؤكدون تصميمهم على العمل من أجل تحقيق انسجام أكبر للسياسات في مجال التبادل والنقد والتمويل، بما في ذلك التعاون بين منظمة التجارة العالمية وصندوق النقد الدولي والبنك الدولي من أجل هذا... إنه بالنظر إلى تحقيق انسجام أكبر في صنع السياسات الاقتصادية الشاملة، فإن منظمة التجارة العالمية سوف تتعاون — كما ينبغي — مع صندوق النقد الدولي... والوكالات المتفرعة عنه "[39].

---

39 - W. T. O, " The results of the Uruguay Round of Multilateral Trade Negotiations, The legal texte", Geneva,.1994.

هذا التنسيق الثلاثي بين صندوق النقد الدولي والبنك الدولي والمنظمة العالمية للتجارة هو إحدى السمات المركزية التي تميز وتطبع الاقتصاد العالمي زمن العولمة؛ وهو الذي من شأنه (في نظر من يتبناه على الأقل) أن يحرر التجارة والمال والسياسات الاقتصادية ويكرس « قيم » التنافسية العالمية و « التنقل الحر » للسلع والرساميل والخدمات ويحوّل العالم إلى سوق واحدة موحدة تتحكم في دواليبها قوانين العرض والطلب.

وعلى الرغم من ارتكاز هذا التنسيق على واقع كان سائدا منذ نشأة المؤسسات التي بلورته وصاغت بنوده، فإن تبنيها له كـ « فكر شمولي » زمن العولمة وكـ « خطاب رسولي » نهاية هذا القرن، يعطي الإحساس أن ما سنه صندوق النقد الدولي والبنك الدولي من « توجيهات » اقتصادية ومالية وتجارية لم يكن ضياعا للوقت ولا إهذارا للجهد ولا « تدخلا في سياسات دول مستقلة » ما دام واقع المنظمة (منظمة التجارة العالمية) قد أجازه وأبان عن صوابه (صواب سياسات التحرير وإعادة الهيكلة). إلا أن واقع الحال الملاحظ يبرهن أن من الحقائق ما لا يمكن تجاهله في تحليل مظاهر الاقتصاد العالمي في زمن العولمة، وهي — على الأقل — خمس :

— الحقيقة الأولى : أن الدراسة المتأنية لبنود المؤسسات الدولية الثلاث، السابقة الذكر،وطبيعة ممارساتها — نهاية هذا القرن — لا تعبر، بحكم توجهات المشارب الفكرية التي تهتدي بها، عن حرص منها في توفير شروط اقتصاد عالمي منظم ومتناسق، بقدر ما تعبر عن إيديولوجية ضمنية صارخة في تعميم التبادل الحر و « شوملته »، وتأهيل الفضاءات الموجودة (جمركيا وماليا وإداريا وقانونيا... إلخ) للسير في ركبه لدرجة أصبح معها نظام التجارة الحر " عقيدة عليا،

متفوقة على كل الاعتبارات الأخرى، الاجتماعية والثقافية والطبية والبيئية " (40) (*).

- الحقيقة الثانية : أن ترسانة القوانين والمساطر التي وضعتها المؤسسات الدولية، وفي مقدمتها المنظمة العالمية للتجارة (**) ، بقدر ما لا تأخذ بعين الاعتبار الخصوصيات الاقتصادية لدول هشة الاقتصاد، ضعيفة البنيات، بقدر ما تفرض عليها عولمة قسرية من نتائجها تنمية التخلف بها وسريان « الضياع » فيها.

من هنا، فهذه الاقتصاديات لن تستطيع التأثير في العولمة الناشئة ولا الاستفادة منها بحكم ضعفها وغياب أدوات المناعة لديها؛ ومادامت منتجاتها غير مستحبة في السوق الدولي ويدها العاملة غير مرغوب فيها(***) ، و لا هي — إضافة إلى ذلك — بقادرة على استقطاب الرساميل أو جذب الاستثمارات.

— الحقيقة الثالثة : مادامت الشركات الكبرى (المحدودة العدد)، ومن ورائها دولها « المحلية » هي الفاعل المركزي في العولمة، فإنها لا تأبه بقوانين وتشريعات لا تخدم استراتيجيتها أو تتعارض ومنطق توسعها و«شوملتها ».

ومادامت هذه الدول (المحلية) هي المتحكمة في دواليب المؤسسات الاقتصادية والمالية والتجارية العالمية (****) ، فهي — انطلاقا من ذلك — توظف العولمة (خطابا وممارسة) أكثر ما

40 - Cassen. B. "Le commerce contre la société", le Monde Diplomatique, Décembre, 1996.

*- سنعود لتفصيل ذلك في حينه.

**- 24 000 صفحة من الالتزامات متعلقة باقتحام الأسواق فقط.

***- اليد العاملة مستثناة من اتفاقيات منظمة التجارة العالمية.

****- بما في ذلك اجتماعات « النوادي » كنادي روما وملتقى داڤوس وغيرهما .

تتخذ منها هدفا في حد ذاته، على أن الصيغة المثلى لديها هي خلق عولمة شاملة تموسط، قصد بلوغها، المؤسسات المذكورة.

— الحقيقة الرابعة : أن هذه المؤسسات بقدر ما تدفع بضرورة «عولمة» نظام التجارة الحر وتنقل السلع والخدمات والرساميل، بقدر ما لا تستطيع الوقوف في وجه (أو تقنين) نظام شبكي تترابط فيه المؤسسات وتتداخل، ولا يترجم ظاهره إلا الناذر مما يدور في باطنه؛ وتسيره مجموعة خبراء وإداريين ويخطط له ثلة من الاقتصاديين والمختصين.

وعلى هذا الأساس، فلا سلطة تذكر عليهم من لدن المؤسسات الدولية ما داموا هم أصحاب « السلطة العالمية الجدد »[41] .

— الحقيقة الخامسة : أن هذه ا لمؤسسات— شأنها في ذلك شأن الدولة / الأمة — لا تخدم ، نهاية المطاف، إلا منطق الكبار (دولا وشركات وأسواق) ما دام هؤلاء هم الذين يحددون فلسفتها وتوجهاتها ولربما يصيغون بنودها.

وهي، وإن ركنت إلى هذا، فذاك دفاعا عن شرعنتها أو ما تبقى منها، وخدمة لذوي الفضل عليها وهم ممولو ميزانيات تسييرها، ولا حكم لها إلا بما يحتكمون إليه.

هذه الحقائق الخمس مركزية، في اعتقادنا، لا لفهم طبيعة الوظيفة المنوطة بالمنظمات الاقتصادية والمالية والتجارية العالمية فحسب، ولكن أيضا وبالخصوص لتبيان طبيعة الوساطة (أوالموسطة) التي تقوم بها هذه المنظمات بين الشركات الكبرى (ودولها المحلية) والأسواق العالمية الفعلية أو المحتملة .

---

41 - Toffler. A, " The Third Wave ", Bantam Books, New - York, 1981.

ومعنى هذا أن هذه الشركات بقدر ما توظف الدولة / الأمة للفعل في العولمة أو لتحقيق عولمتها، بقدر ما توظف ما تستصدره من المؤسسات الدولية لتبرير ما تقوم به خطابا وممارسة.

خـــاتمـــة الجـزء الأول

اصطلاح العولمة اصطلاح حديث.

إلا أن حداثته لا تدل قطعا على قدم الظاهرة التي يحاول الاصطلاح الناشئ مقاربتها أو المأسسة لها، بقدر ما تدل على محاولته ضبط ظواهر عهدها الاقتصاد العالمي زمن التدويل وتعدد الجنسية وما قبلهما (التبادل التجاري بين الدول، الاستثمارات الخارجية، ظهور ونشاط الشركات الاحتكارية الكبرى... إلخ).

والاصطلاح / المفهوم، وإن عبر عن تكاثف هذه الظواهر وتسارع وتيرتها نهاية هذا القرن على اعتبار تزايد تداخل الاقتصادات وتشابكها وازدياد التبادلات العالمية و « انتصار » قيم السوق والليبرالية الجديدة ونظام التجارة « الحر »، فإنه لم يُنَظَّر له بعد بما فيه الكفاية، ويخضع للرصد الإبستمولوجي الخالص ليصبح ذا دلالة واضحة ومعنى محدد ومدقق.

ولئن عايش شيوع المصطلح استقواء دور الشركات المتعددة الجنسيات وتراجع الطبيعة الوطنية للدولة / الأمة وتآكل سلطتها التدريجي، وبروز مؤسسات دولية هدفها « تقنين » أدوار الفاعلين الجدد، فإن واقع الحال يدل على أن المفهوم يبقى محملا بخطاب ليبرالي محض (خطاب الليبرالية الجديدة) في الوقت الذي تبقى فيه الكلمة / الحسم للفاعلين الجدد (ولدولهم « المحلية ») على اعتبار

تمكنهم من موسطة الدولة /الأمة والمؤسسات الدولية لعولمتهم وإخضاع منطقها لمنطقهم.

والشركات الكبرى، إذ تموسط الدولة / الأمة والمؤسسات الدولية لتمرير خطابها وممارساتها، فإنها تموسط أيضا، في تطلعاتها للشمولية (والشوملة)، تحالفاتها القطبية وتحالفات دولها الجهوية.

II

العولمة بين منطق التحالفات القطبية وتطلعات الشمولية

أشرنا — فيما سبق من قول — إلى أن خطاب العولمة الذي مررت له الشركات المتعددة الجنسيات ودولها المحلية وتبنته المؤسسات الدولية العالمية قلبا وقالبا، لا يعدو — في حقيقة الأمر— كونه خطابا مؤدلجا أيما أدلجة، أحد قوامه الأساسية إشاعة « قيم » السوق والليبرالية الجديدة ونظام التجارة «الحر».

ولئن اشتد هذا الخطاب — منذ تسعينات هذا القرن — في تركيزه القول بتعمق تداخل الاقتصاديات الوطنية وتشابكها، وبضرورة تفتح بعضها البعض عبر إزاحة العراقيل وتكسير القوانين والتشريعات السائدة، فإن الملاحظ أنه — بموازاة مع هذا الخطاب — فإن الممارسة لم يزدد معها الاقتصاد العالمي — زمن العولمة — إلا تمركزا واستقطابا (**الفصل الثالث**) ، ولم تزدد أقطابه الفاعلة، زمن الشمولية، إلا تعميقا للتكتلات الجهوية والتحالفات الاستراتيجية لدرجة يسهل الحديث معها عن عولمة جهوية أكثر منه عن العولمة الشمـولية المنشودة (**الفصل الرابع**) .

الفصل الثالث

الاقتصاد العالمي بين خطاب العولمة وواقع التمركز

ما من شك أنه منذ مرحلتي التدويل وتعدد الجنسية، ولربما حتى خلال المراحل التي سبقتهما ، والاقتصاد مبني (أو يراد له أن يبنى) وفق مبدأ « الاعتماد المتبادل بين اقتصادات مختلفة ومتباينة »، حتى وإن قُدِّمت على أساسِ كونها متكاملة ومرتكنة إلى تقسيم للعمل نُظِّر له ـــ منذ القرن التاسع عشر ـــ تحت ما أصبح يصطلح عليه بالتوزيع الدولي للعمل وفق التخصصات.

ومامن شك في أن تطور منطق الرأسمالية لم يكن له إلا أن يخلق (بحكم طبيعة النظام نفسه) « نموذجا » للعلاقات تركزت في ظله (بقوة الترغيب والترهيب) موارد الاقتصاد العالمي بين يدي دول تبنت النظام الناشئ واعتمدت فلسفته.

وما من شك أيضا أن الاقتصاد العالمي لم يزدد ـــ بحلول عهد العولمة ـــ إلا تركزا وتمركزا لا على المستوى التجاري والاقتصادي (3 - 1)، أو التكنولوجي والعلمي فحسب (3 - 2)، بل أيضا وبالخصوص على مستوى تعاظم الفاعلين فيه (3 - 3).

3 ـ 1 ـ تعاظم التجارة العالمية وتمركزها

ليس من باب الصدف في شيء أن نلاحظ تعاظما للتجارة الدولية خلال الثلاثة أو أربعة عقود الماضية، ولا أن نلاحظ تمركز تياراتها بين الاقطاب الاقتصادية الكبرى، فهي التي تنتج وتتاجر أكثر من غيرها، وتستهلك — تأكيدا — أكثر من سواها.

التجارة والاقتصاد العالميان لم يزدادا — زمن العولمة — إلا تعاظما واندماجا وإن كانت مرحلتا التدويل وتعدد الجنسية قد قدمتا لذلك من ذي قبل وطيلة أكثر من نصف قرن.

إلا أننا نلاحظ أنه من الخصائص المركزية التي تميز التجارة والاقتصاد العالميان،نهاية هذا القرن، ما يوضح بجلاء سمات فترة العولمة مقارنة بسابقاتها من الفترات.

هناك، على الأقل، ست سمات أساسية لا بد من الوقوف عندها لفهم هذه الخصائص :

— السمة الأولى : نلاحظ أن الفترة التي واكبت خطاب العولمة، قد شهدت ركودا كبيرا، ولنقل تراجعا، في وتيرة نمو الاقتصاد العالمي مقارنة بالفترات السابقة لها، سيما فترة مابعد الحرب العالمية الثانية.

فوفق آخر تقرير لمؤتمر الأمم المتحدة حول التجارة والتنمية (الأنكتاد) في العالم، فإن نمو الاقتصاد العالمي لم يتجاوز 2 % طيلة حقبة التسعينات مقارنة بنمو قدره 3 % سنويا تحقق طيلة فترة الثمانينات العديمة الاستقرار، أو إلى الـ 5 % التي ميزت « العصر الذهبي » لعقدي الخمسينات والستينات [42].

42ـ مؤتمر الأمم المتحدة حول التجارة والتنمـية (الأنكتـاد)، تقرير 1997.

ولا يتنبأ التقرير بأكثر من 3 % كنسبة لنمو الاقتصاد العالمي طيلة ماتبقى من فترة التسعينات على اعتبار « نمط التنمية » الذي بدأ يواكب ظاهرة العولمة؛

— السمة الثانية : نلاحظ أيضا، فضلا عن ركود مستوى نمو الاقتصاد العالمي، تعاظم حدة فك الارتباط التدريجي بين وتيرة نمو الإنتاج السلعي والخدماتي ووتيرة نمو التجارة العالمية واتساعها.

فقد فاقت معدلات نمو التجارة العالمية تلك المتحققة في الإنتاج الصناعي وفي الناتج المحلي العالمي، إذ " تضاعفت التجارة الدولية للبضائع 14 مرة بين 1945 و 1994 في حين أن الإنتاج العالمي كان قد تضاعف 5,5 مرة خلال نفس الفترة "، على الرغم من أن حصة التجارة الدولية من الناتج المحلي الإجمالي لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية(*) لم تبلغ مستواها المتحقق سنة 1913 إلا منتصف السبعينات، وعلى الرغم أيضا من كون معدل الانفتاح الحالي للاقتصادات، مقاسا بالنسبة للتجارة أو بالنسبة للاستثمار، لم يبلغ بعد، ذلك المستوى للاقتصادات الغربية الكبرى لعام 1900.

ومعنى هذا موضوعيا أن العولمة،في صيغتها الحالية،تبقى جزئية وهامشية مقارنة بتلك التي عاشها الاقتصاد العالمي بداية القرن وإن كانت الظروف متباينة والعوامل مختلفة؛

— السمة الثالثة للاقتصاد العالمي، زمن العولمة، وتتمثل أيضا في تزايد فك الارتباط بين التراكم الإنتاجي لرأس المال والكتلة المالية المتنقلة عبر أرجاء الأسواق والبورصات وغيرها.

*_ Organisation de Coopération et de Développement Economique (O C D E).

فما بين سنتي 1986 و 1990، انتقلت المعاملات اليومية في أسواق الصرف من 290 مليار دولار إلى أكثر من 700 مليار دولار لا تمر - في مجملها — عبر أجهزة الإنتاج. وفي سنة 1994، بلغت التيارات المالية غير الخاضعة لأية رقابة تذكر، حوالي 1300 مليار دولار يوميا، لا يخصص إلا جزء ضئيل منها (حوالي 2 % أو أكثر بقليل حسب التقديرات) للعمليات الإنتاجية، والباقي يقع تحت طائلة المضاربات المصرفية المنفصمة عن الاقتصاد الإنتاجي.

هذه السمة أساسية ومركزية لا في كونها تبرهن على الاتجاه المضطرد للرأسمال العالمي للربح السريع — وإن كان غير محمود العواقب - ولكن لأنها تبرز، زمن العولمة، « الطابع التحريري للرأسمال العالمي الجديد » المتخلص من قيم «الوطنية » و « المحلية » وقوانينها وتشريعاتها؛

— السمة الرابعة للاقتصاد العالمي تكمن في طابع المركزية والتمركز الذي يطبعه، زمن العولمة، أكثر من أية حقبة أخرى بما فيها حقبتا التدويل وتعدد الجنسية.

فالتجارة الدولية تبقى متمركزة، أشد ما يكون التمركز، بين الاقطاب الاقتصادية الثلاثة الكبرى (الولايات المتحدة، الاتحاد الأوروبي واليابان)، إذ تستأثر هذه المجموعة من الدول على ما يعادل 87 % من الواردات العالمية وحوالي 94 % من الصادرات العالمية من السلع المصنعة [43] ، وتستحوذ شركاتها الكبرى (*) (منتصف التسعينات) على ما يقرب ثلثي التجارة الدولية للسلع والخدمات ناهيك عن سيطرتها على « تجارتها الوطنية ».

43- Chesnais. F," Lémergence d'un régime... "Art. Précité.

*-سيطرت الشركات الأمريكية الكبرى (بداية التسعينات) على ما يناهز 77% من صادرات الولايات المتحدة، في حين هيمنت مثيلاتها بالمملكة المتحدة على ما يناهز 82 ٪، وهو ما يلاحظ على أعلى مستوى بالنسبة لليابان وفرنسا وألمانيا.

بالموازاة مع ذلك، تبقى الاقطاب الاقتصادية الكبرى مصدر جل الاستثمارات الأجنبية المباشرة بالعالم أي ما بين 85 و 95 % من الاستثمارات المتواجدة عبر العالم.

وهي ظاهرة، وإن شهدتها الحقب السابقة، فتبقى إحدى الميزات الأساسية لعصر العولمة؛

— السمة الخامسة ومضمونها أنه بقدر تراجع قيمة مواده المعدنية والمنجمية والفلاحية ودور يده العاملة، بقدر تراجع دور دول العالم الثالث في الاقتصاد العالمي عموما وفي تشكيل ظاهرة العولمة بالتحديد.

فلئن تدهورت حصة دول العالم الثالث في التبادل التجاري العالمي بتدهور حصة موارده الأولية في التجارة العالمية (من 35 % سنة 1963 إلى أقل من 15 % سنة 1992)، فذاك راجع لا لاستنفاذ هذه الموارد لدورها في تكوين السلع الجديدة فحسب، ولكن أيضا لأن طبيعة العلاقات التجارية العالمية لم تعد مبنية وفق النسق التنموي الذي ساد مرحلة الاستعمار ومابعدها.

ثم إنه على الرغم من انبعاث دول من الجنوب اصطلح على نعتها بالدول المصنعة الجديدة، فإن صادرات دول العالم الثالث (و الدول الحديثة التصنيع ضمنها) لا تتعدى 2 % من الناتج المحلي الإجمالي للبلدان المصنعة سنة 1992.

ومعنى هذا أنه لم تعد لدول العالم الثالث تلك الأهمية والقيمة التي عهدناها في العقود الماضية، فلا مواده الأولية بضرورية (باستثناء بعض المواد على رأسها النفط) للمركب الإنتاجي الرأسمالي، ولا يده العاملة بمرغوب فيها لدى دول الشمال.

هناك ـــ زمن العولمة ـــ ما يشبه إقصاء منظما لمجموعة من الدول والشعوب لم تستطع مواكبة التطورات العالمية أوحالت هذه الأخيرة دونها، فبقيت مهمشة ومزاحة من النظام الاقتصادي(*) أو «مبتورة» القدرة على الفعل فيه والتفاعل معه.

ـــ السمة السادسة للاقتصاد العالمي، زمن العولمة، وتتمثل بالأساس في تزايد تناقضات النظام وتصدع مكوناته.

فبقدر ما يبرر الخطاب (خطاب العولمة) لضرورة اعتماد نظام تجارة « حر » يعطي كل الدول الحق في المتاجرة وفق تخصصاتها وامتيازاتها، بقدر ما تشوب ممارساته مظاهر الحماية والتشدد الجمركي.

وهما مظهران لا يخصان العلاقة بين الدول الكبرى ودول العالم الثالث فحسب، بل أيضا علاقة الدول الكبرى فيما بينها.

والشركات الكبرى، وإن كانت تطالب دولها « المحلية » بأسواق جديدة للتجارة والمال (وإن كانت إلى حد بعيد في غنى عن ذلك)، فإنها تطالب أيضا بحماية أسواقها « الوطنية » ما دامت تحقق فيها نصيبا كبيرا من معدلات تعاملاتها وما دامت قاعدة انطلاق نشاطاتها.

ومعنى هذا أن العولمة لم تفتح بعد الأسواق، كل الأسواق، ولم تخترق كل الفضاءات سيما المتقدمة منها ذات المناعة الكبيرة (**).

" *ففي الوقت الذي انتفعت فيه الدول الصناعية الكبرى كثيرا من* الانفتاح الاقتصادي على باقي دول العالم، نظرا لجودة منتجاتها

---

*ـ هذا هو نوع الخطاب الشائع حول موقع دول العالم الثالث في النظام العالمي السائد، وهو رأي لا يخلو من صواب كما سنرى ذلك فيما بعد.

**ـ لا نعتقد بقدرة منظمة التجارة العالمية مثلا على انتقاد ممارسات الشركات الكبرى المحتكرة للأسواق والمدافعة عن مبدأ «الحمائية عندي والتجارة الحرة مع الآخرين»، كما لا نعتقد بقدرتها على الحيلولة دون الممارسات الحمائية (الباطنية) اليابانية أو غيرها.

واحتكارها للمصنوعات التقنية العالية، فإن الكثير من الدول النامية لم تتمكن من الاستفادة في أكثر الحالات من ذلك الانفتاح الذي يصمم عادة من قبل الدول الغنية ليتلاءم مع مصالحها بالدرجة الأولى، كإلغاء التعريفات والرسوم الجمركية على أصناف المواد التي تدخل ضمن صادراتها، أو المواد الخام التي تحتاجها للاستخدام كمدخلات في مصانعها، في حين أنها تبقي على الرسوم والتعريفات على المواد التي تدخل ضمن صادرات الدول النامية، وتتفنن في إيجاد التبريرات لذلك كمخالفتها للضوابط البيئية أو اشتراك الأطفال في إنتاجها، وما إلى ذلك من الحجج " [44].

ومعنى هذا أيضا أننا — وفق ما سبق — إزاء اقتصاد عالمي مجزأ (مادام هذا الاقتصاد حمائي الصفة والطبيعة، والسياسة الدولية لا يطبعها الوفاق) أو عولمة تراتبية (مادام الاقتصاد العالمي تراتبي السمة، والسياسة الدولية غير مستقرة) أكثر ما نحن إزاء عولمة جهوية (ميزتها تراتبية الاقتصاد العالمي وتوافر الوفاق السياسي) أو عولمة شمولية حيث التوازن الاقتصادي والتوافق السياسي متوفران؛ أي أن العلاقات الدولية عادية والهياكل السياسية كفيلة بتسيير وتدبير المشاكل العالمية الكبرى.

وقصد القول، إنه على الرغم من تعدد عوامل زعزعة الفضاءات الوطنية، " فإن هذه الأخيرة بعيدة — كل البعد — عن أن تنصهر في مجموعة معولمة جديدة؛ إذ بقدر حدة تنافسية « الرأسماليات »، بقدر تباين هياكلها.

44- عبد الحميد الكفائي، «انكتاد تحذر من مساوىء العولمة على العالم النامي»، جريدة الحياة نونبر 1997 .

من هنا، فالعولمة هي أيضا عملية إعادة تحديد عميقة للعلاقات بين المركز والهامش ما دامت جهات ودول ومناطق كاملة تسير باتجاه الاقصاء شبه الكامل من المعطى الجديد " [45].

فإذ ا كانت الاستراتيجيات « المنفتحة » على التجارة العالمية، التي اعتمدتها دول جنوب شرق آسيا وأمريكا اللاتينية، قد مأسست « لنموذج » في التنمية جديد، فإنها غالبا ما تواجه بحمائية الدول الكبرى أو بضعف القوة الاستيعابية التي تميز أسواق دول العالم الثالث التي غالبا ما لا تتوفر إلا على مقدرة تسديدية ضعيفة.

وهو ما يدل — قطعا — على أن العولمة لا تعني، في امتداداتها، تنمية شاملة وعادلة لما اصطلح على تسميته بـ « الاقتصاد العالمي السلمي » (*).

ونعتقد، على هذا الأساس، أن العولمة لا تعبر عن واقع حال معين(**)، حددت هياكله ومكوناته، واستقرت العناصر المشكلة له، بقدر ماهي ترجمة لممارسات وتبريرات وتداعيات، القصد منها إعادة تنظيم الاقتصاد العالمي لصالح الدول المتقدمة وشركاتها الكبرى، لا على المستوى التجاري والاقتصادي فحسب، ولكن أيضا على المستوى التكنولوجي والعلمي والمالي.

3-2 - شبكات العولمة التكنولوجية والمالية

لم يسبق للاقتصاد العالمي أن صادف شبكات التكنولوجيا والعلم والمال كما صادفها زمن العولمة والشمولية اللتان شاع خطابهما واتسع في أقل من عقد من الزمن.

---

45 - Hirst. P, Grahame. T, "Globalization in question" Policy Pre Black wells, Cambridge MA, 1996.

* - Economie mondiale pacifiée.

** - بمعنى أنها لاتؤسس لنظام تراكمي عالمي جديد.

فعلى الرغم من كون هذه الشبكات قد صاحبت ورافقت تاريخ تطور الرأسمالية (*) واتسعت باتساع مجال هذه الأخيرة، فإنها (أي الشبكات) لم تتداخل وتتعقد وتتمركز بالحدة التي عرفتها زمن العولمة أو ما مُرِّر له على أساس ذلك.

من هنا فإن من الحقائق — على هذا المستوى — ما لا يمكن نكرانه أو التغافل عنه لابالنسبة لمتبني الخطاب والممارسة (خطاب وممارسة عصر العولمة)، ولا بالنسبة للرافضين لذلك (للخطاب والممارسة) كأمر متشكل أو في طور التشكيل:

— الحقيقة الأولى ومفادها أن زمن العولمة لم يعرف مثيلا له تقديرا للعلم والتكنولوجيا وتمركزا لهما على مستوى الدول والمؤسسات؛ إذ لم تبلغ المصاريف الوطنية (**) على البحث والتنمية مستويات عليا كتلك التي بلغتها زمن العولمة على الرغم من تزايد الضغوطات التقشفية على السياسات الاقتصادية المحلية.

ففي الوقت الذي كان نصيب الأقطاب الكبرى من المجهودات العلمية والتكنولوجية العالمية يقارب 85 % بداية التسعينات (38,5% للولايات المتحدة؛ 28,3 % للاتحاد الأوروبي؛ 15,8 % لليابان)،فإن هذه النسب لم تتعد 9 % فقط لدول العالم الثالث (بما فيها الدول الصناعية الجديدة وفي مقدمتها الهند) و 4 % لدول الاتحاد السوڤياتي السابق. وفي الوقت الذي تنتج فيه الأقطاب الاقتصادية الكبرى 75 % من المنشورات العلمية العالمية (90 % من براءات الاختراع الأمريكية ذات

* - لانهدف من وراء هذا التذكير التأريخ للعلاقة بين البحث والتنمية وتطور الرأسمالية، فذاك أمر بعيد عن الإشكالية المركزية التي نحن بصددها.

** - انظر للمزيد من التفاصيل OST, "Science et technologie; indicateurs" Rapport de l'Observatoire des Sciences et des Techniques, Economica, Paris, 1996.

مصدر أمريكي؛ ونفس الشيء بالنسبة لـ 93 % من براءات الاختراع الأوروبية)، فإن دول أمريكا اللاتينية لا تتعدى حصتها 1 % من المصاريف العالمية و 1,4 % من الإنتاج العلمي العالمي إلى جانب 0,5 % و 1,2 % لإفريقيا [46].

— الحقيقةالثانية وتتمثل في كون هذه المصاريف غالبا ما تتجه نحو البحوث التطبيقية القصيرة الأمد وذات المردود القريب المدى، منها إلى النظرية ذات التكاليف العالية وغير المضمونة النتائج.

ومعنى هذا مثلا، أن اليابان، وإن كان لا يمثل إلا نسبة 8 % من المنشورات العلمية والتكنولوجية سنة 1993(*)، فذلك لكونه يوجه معظم مجهوداته للبحث التكنولوجي والصناعي أي للبحث التطبيقي « ماقبل التنافسي ».

هذا الاختيار الاستراتيجي في تفضيل البحث التطبيقي، على النظري منه، لا تمليه اعتبارات مالية ضيقة أو آنية (فلليابان فوائض تجارية ضخمة) قدر ما تفرضه ظروف المنافسة العالمية المتزايدة والمرتكزة على التجدد والجودة و « الميدانية ».

إذ ما دام « التزاوج » بين السوق والسلعة قد انقطع، ومنطق « المركز المضمون » قد بدأ يتزعزع، فإن العلم والتكنولوجيا قد أصبحا المصدر الأساسي للحصول على الامتياز على حساب المنافسين.

ثم إن " ضرورات " تكوين قدرات الإنتاج القوية والتحكم السريع في التكنولوجيا يمكنان من فتح أسواق لم تعد تخضع لنفس

---

46 - Papon. P, "Mondialisation accélerée de la science", Le Monde Diplomatique, Février 1997.

* - على الرغم من كون هذه النسبة قد بلغت 20% خلال السنوات الأخيرة.

المعايير المعتمدة إلى وقت قريب؛ فتحديد السلع وفق منطق شمولي مقاس بالكفاءات المتوفرة والخبرات المتراكمة، قد عوّض تلك التي كانت مصممة من أجل زبناء معينين واستخدامات معينة ... ثم إن التمركز حول التكنولوجيا يمكن من ضمان تطور مستمر للسلع طيلة مرحلة حياتها التجارية [47] .

هناك إذن ما يشبه تحولا عميقا في نموذج الابتكار المعتمد على الخطية المستمرة أي التسلسل الخطي على أساس أن الابتكار ينطلق خطيا من البحث العلمي إلى التطوير، من التطوير إلى الإنتاج ومن الإنتاج إلى التسويق : عصر العولمة العلمي والتكنولوجي « ميّع » هذا التسلسل وجعل هذه العمليات تتفاعل بعضها البعض في شكل شبكي متراص.

— الحقيقة الثالثة ومضمونها أننا نلاحظ — زمن العولمة — (سيما منذ بداية التسعينات) أن هناك ما يشبه إعادة لتكوين تراتبية الفضاءات الإنتاجية وخلق تمايزات جديدة بين الدول وفق مستويات تخصصاتها التكنولوجية-والعلمية لا سيما على مستوى التكنولوجيا الدقيقة.

فهذه التكنّولوجيا تتميز بارتفاع مستويات الإبداع بها؛ وتتميز فضلا ذلك ، بتوزيعها المركز على المستوى العالمي ... " الكيمياء وبعض أجهزة الاستعمال لألمانيا، صناعة الطيران والبرامج المعلوماتية والخدمات المالية للولايات المتحدة الأمريكية، السيارات والألكترونيات المنزلية لليابان ولبعض نمور جنوب شرق آسيا... "[48].

---

47 - De Granrut. C, "La mondialisation de l'économie...", Rapport Précité.

48 - Boyer. R, "La globalisation : mythes et réalités", Actes du Gerpisa, Université d'Evry,1997.

وهو ما يظهر جليا من خلال معاينة حصص السوق العالمي للتكنولوجيا العالية حيث تستحوذ الولايات المتحدة على حوالي نصف السوق العالمي لصناعة الطيران وما يقرب 20 % من المكونات الألكترونية والعتاد المعلوماتي؛ في حين يتميز الاتحاد الأوروبي في السلع الصيدلية (30 %) وصناعة الطيران (25 %) والكيمياء (15 %) ولا تصل حصته من سوق الألكترونيات 8,7 %؛ في الوقت الذي نلاحظ فيه قوة اليابان في مجال الألكترونيات (23,2 %) والنقل البري (21,8 %) ولا نسبة تذكر له في صناعة الطيران.

— الحقيقة الرابعة ومدلولها أنه بقدر ما تتزايد قيمة وأهمية العامل التكنولوجي والعلمي، زمن العولمة، وبقدر ما يتعاظم دوره في إعادة ترتيب الفضاءات الإنتاجية، بقدر ما تدفع ظروف النمو البطئ وموجات الانكماش المتتالية إلى الحذر من الاستثمار الإنتاجي وتفضيل استخدام فائض السيولة... في عمليات المضاربة في أسواق الصرف وأسواق الأوراق المالية ".

ما يزيد هذا الاعتقاد قوة وتأكيدا، كون العامل التكنولوجي قد وفر للأسواق المالية مرونة في الحركة وسهولة في التوظيف سيما وقد صاحب ذلك تطور للشبكات الألكترونية(*) وإعادة تقنين وتحرير الخدمات المالية .

فإذا كنا " نعتقد — من ذي قبل — أن سر وجود المالية الدولية كان يتمثل في كونه يمكن من تغطية وتمويل التبادلات السلعية، فإن هذه الوظيفة، اليوم، قد أصبحت محدودة (10 % من المعاملات) وانتقلت، بحكم الوظائف الجديدة، للحماية ضد الأخطار ولتقييم امتيازات التوظيف المالية الجديدة " [49] .

* - سنعود للتفصيل في ذلك في حينه.

49 _Goldfinger. C," Grande enquête: Nouvelle finance planétaire,les vertus du chaos", Temps stratégique, n° 69, 1996.

هناك، وفقا لذلك، منطق جديد لحركية المال والخدمات المالية لا يختلف في طبيعته عن منطق « التداول الشمولي » للسلع والخدمات، يحيلنا إلى ما بدأ يصطلح عليه بـ « الجيومالية » (*) قياسا على « الجيواقتصاد » أو «الجيوسياسة» أو ما يطلق عليه فرانسوا شيزني بتصاعد نفوذ « نظام تراكم مالي عالمي جديد » (**).

— الحقيقة الخامسة ومغزاها أن « تحديات العولمة » غالبا ما ترجمت — على المستوى المالي والنقدي — باعتماد سياسات أورتودوكسية متشددة إزاء التحولات العالمية وتزايد المطالبة بالمزيد من التنافسية الجديدة.

ومعنى هذا أن الأنظمة الوطنية — وعلى الرغم من تصاعد ظاهرة التدويل المالي وشموليته — مازالت تفضل التثبيتات السريعة للأسواق المالية أكثر ما تعمد إلى مأسسة العلاقات وتوطيدها بين الأبناك والصناعات.

وهذا ما يؤثر، حتما، على السياسات الاقتصادية للأقطاب الصناعية الكبرى وإن تباينت نظرا لخصوصياتها الوطنية : " فمستوى استقلا لية البنك المركزي وطبيعة وحدة تدخل الدولة، ودرجة التعاون بين العمل ورأس المال... وكيفية التخصصات الصناعية... كلها عقبات وفرص للسياسات الاقتصادية بحكم تحديدها للتوجهات الوطنية لهذه السياسات... هذا التجذر المؤسساتي لا يوازيه أهمية وقوة إلا الانفجارات السياسية والإيديولوجية التي تناسلت منذ بداية الثمانينات "(50).

---

* - La géofinance, Cf. Goldfinger . C, " Grande enquête... ", Art .Précité.

** _ Chesnais et Alii, " La mondialisation financière ", Syros/ Alternatives Economiques, Octobre 1996.

50 - Boyer. R, " La globalisation" ... Art. Précité.

— الحقيقة السادسة وتكمن في استراتيجيات الإقصاء شبه المنهجة التي اعتمدتها الدول الكبرى، زمن العولمة، إزاء دول العالم الثالث، لا من الانفجار التكنولوجي والعلمي فحسب، بل أيضا وبالخصوص من التيارات المالية « المتجولة » والباحثة عن بورصات للتوظيف وفضاءات للاستثمار؛ وخضوعها — فضلا عن ذلك — لسياسات تثبيت وإعادة هيكلة مطبقة، الهدف منها « تقويم » ماليتها و« تأهيلها » للانخراط في عولمة الاقتصاد وشمولية المال وعالمية السياسات الليبرالية.

يقول نبيل مرزوق، ملخصا ذلك، إن دول العالم الثالث قد أُلزمت "تحت وطأة مديونيتها بتنفيذ برامج « للتكييف الهيكلي » كانت الغاية منها تسريع إدماج هذه الاقتصادات في النظام الاقتصادي العالمي، وإعادة هيكلة علاقاتها الإنتاجية وبناها الاقتصادية بما يخدم استراتيجية التوسع والهيمنة لرأس المال العالمي. لقد أسقط، نتيجة ذلك، الدور الاقتصادي والاجتماعي للدولة النامية، وانتُزع منها قرارها الاقتصادي الداخلي وصودر حقها في السيادة على أراضيها ورعاياها، وذلك في الوقت الذي لا تمتلك فيه أي وزن أو دور على الصعيد العالمي. ونحن هنا إزاء ظاهرة مختلفة عن ظاهرة التحول في دور الدولة في البلدان الرأسمالية المتقدمة والتي تقوم بدور المنسق والمنظم للمنافسة، والراعي لمصالح الاحتكارات الكبرى في بلدانها؛ نحن هنا إزاء نفي لدور الدولة التنموي والوطني مع التركيز والتصعيد لدورها القمعي والتسلطي لتوفير «المناخ الملائم للنشاط التجاري » " [51].

ومعنى هذا، تدقيقا، أن دول العالم الثالث لا هي بقادرة على الفعل في العولمة الناشئة ولا لها الإمكانيات للتفاعل معها؛ وهي مع

51- نبيل مرزوق، "حول العولمة..."، مقال سابق الذكر.

ذلك " تجد نفسها مدفوعة للانضمام إلى هذه العولمة بفعل تبعيتها وضعف قدرتها التفاوضية" (*) .

من هنا تبقى طروحات العولمة الاقتصادية والشمولية المالية ومركزية العلم والتكنولوجيا مجرد خطابات مبتورة ومنمقة لا تبت إلى واقع الحال المعاش بصفة.

هذه الحقائق الست عن أبعاد العولمة التكنولوجية والعلمية والمالية لا تعبر فقط عن تكريس الظاهرة الاستقطابية التي تسارعت وتيرتها نهاية هذا القرن، ولا عن تعاظم الميزة التمركزية التي تكون السمة الأساسية للاقتصاد العالمي حاليا، ولربما منذ مرحلتي التدويل وتعدد الجنسية، ولكنها تمهد، قطعا وبالتأكيد، لمرحلة جديدة ستطال حتما طبيعة الاقتصاد العالمي خلال القرن المقبل أو على الأقل لأكثر من عقد خلاله.

من هذا المنطلق، فلا عجب أن نسمع ـــ على لسان الشركات الكوكبية ـــ أن " المجتمعات العاجزة عن إنتاج غذائها أوشرائه بعائدات صادراتها... لا تستحق البقاء، وهي حاليا عبء على البشرية يمكن أن يعرقل تقدمها الذي حكمه دائما قانون « البقاء للأصلح ». وبالتالي، يجب إسقاط البلاد التي تعيش ـــ رغم كل المساعدات في حال فقر الأغلبية من سكانها ـــ من حساب هذه الشركات، وأن تترك وشأنها ولا تمنح أية معونات تنمية اكتفاء بالمنح الإنسانية في الظروف الاستثنائية؛ وبالتالي، ليس هناك أي مسوغ لإنفاق حكومي

*- مايزيد هذه القدرة تضاؤلا كون هذه الدول متباينة الهياكل الإنتاجية وكذا على مستوى درجة الانخراط في التجارة الدولية.

من الدول الصناعية بدعوى حفظ النظام أو وقف الحرب الأهلية، ولا لأن يقتل أمريكيون أو أوروبيون في إفريقيا مثلا " [52].

وهذا منطقي ما دامت هذه الشركات الكوكبية هي مكمن «السلط الجديدة».

3 - 3 - الشركات الكوكبية أو سلط العولمة الجديدة

بقدر مالا نعتقد أننا بالغنا في اعتبار الشركات « الكوكبية » النشاط، بسلط العولمة الجديدة، بقدر ما لا نعتقد أننا سنبالغ لو اعتبرنا أن مفهوم السلطة لا زال حكرا — كما كان عليه الحال إلى عهد قريب — على النخب السياسية وتقنيي السياسات الاقتصادية، وإن كان للأولى (للشركات) دور كبير في تشكل النخب أو التأثير في راسمي السياسات الاقتصادية.

والواقع أن تزايد دور هذه الشركات وتعاظم نفوذها العبر — وطني قد جعلا من مفهومي السلطة السياسية والاقتصادية محط تشكيك عميق ومادة مجادلة حقيقية وصلت إلى حد مطالبة« الليبراليين الجدد » بإلغاء الدولة (*) .

ولئن تميز العقدان الأخيران بتباطؤ في مستويات التنمية وانكماش في الاقتصادات الوطنية، وما ترتب على ذلك من تراجع للطلب وارتفاع في البطالة، فإن ذلك لم يحل دون ازدهار الشركات الكوكبية النشاط وتوسع فروعها؛ ولربما اسهمت تلك العوامل في تمرير مطالبها وتقديم اعتباراتها الخاصة على غيرها من الاعتبارات (**).

52- إسماعيل صبري عبد الله، " الكوكبة... "، مقال سابق الذكر.

*- مادمت الدولة، في اعتقادهم، ظاهرة غير طبيعية كما هي طبيعية ظاهرة السوق.

** - كالقول مثلا بأنه من الصعب الحفاظ على مستويات الأجور وتوسيع التغطية الاجتماعية في ظروف تناقض نسب النمو والإنتاجية .

" فالشركات والحكومات تعمل، وفقا لذلك، قصد « تمرين » (*) العلاقة الأجرية من خلال تخفيض مستويات الحماية المتوافق عليها أو المقننة فيما يخص مدة العمل والأجر الأدنى وتعويض البطالة والتغطية الاجتماعية وغير ذلك.

وتشدد المنافسة الدولية هو التبرير الذي غالبا ما يُدفع به للمطالبة بضرورة إعادة النظر في الاتفاقات الأجرية السابقة.

من هنا، فالشركات الكبرى التي تطالب بمراجعة قانون الشغل والتغطية الاجتماعية تبرر ذلك بفكرة أن المنافسة قد تعولمت ولم تعد تخضع للتوافقات الوطنية التي سادت الاقتصاديات الصناعية ذات الحجم المتوسط والكبير خلال فترة الستينات" (53).

وقصد القول إن المعطى العالمي الجديد، الذي واكب عقدي الثمانينات والتسعينات من هذا القرن قد رجح « سلطة القرار » لصالح الشركات على حساب المأجورين، لا بسبب تراجع مقدرة النقابات على إدارة قضاياها ومصالحها الإدارة المثلى فحسب، ولكن أيضا لكون معطى العولمة الجديد قد منح الامتياز للشركات الكبرى على مستويين إثنين على الأقل :

— المستوى الأول ويكمن في حدة المنافسة بين الفضاءات الوطنية التي كرستها ظاهرة العولمة ومؤسساتها (ومنظمة التجارة العالمية في مقدمتها)؛ فانتقل بذلك مفهوم التكلفة من اعتبار هامشي (ما دامت التشريعات الجمركية تضمنه وتحميه) إلى عامل مركزي في المعاملة التنافسية لا يمكن تجاهله أو التغاضي عنه؛

* - من المرونة.

53 -Boyer. R, "La globalisation...", Art. Précité.

— المستوى الثاني ويتمثل في كون تطور الاستثمارات الأجنبية المباشرة قد زاد من احتمال نقل الشركات الكبرى لنشاطاتها خارج الفضاء الوطني إذا كان هذا الأخير لا يوفر لها التكلفة المناسبة (يعني التنافسية) أو على الأقل المعتمدة عالميا.

"فموضوع العولمة أو الشمولية قد أصبح حاضرا وبقوة، ما دام يكفل للشركات «المعولمة » (أو التي هي في طور العولمة) من الضغط باتجاه إعادة تحديد المؤسسات الاقتصادية لفضائها الاقتصادي الأصلي؛ (وبالتالي) فالبنوك المركزية ووزراء المالية الذين كانت لهم سلطة مراقبة وتأطير الأسواق المالية قد أصبحوا اليوم مضطرين للتفاوض مع الاستراتيجيات الخاصة المبنية على التنبؤات المتعلقة بالاستراتيجيات العمومية المرغوب فيها وفق رؤيتهم للأمور... : عدم فاعلية التنشيط العمومي على المدى المتوسط، ضرورة موازنة الميزانيات العامة، مثالية « دولة — أدنى » لا تخول بموجبها إلا السهر على تنفيذ العقود وتثبيت العنف الشرعي "[54].

يقول ريكاردو بتريلا في وصفه لطبيعة « السلطة الجديدة » التي منحتها العولمة للشركات الكوكبية : "إذا كانت الشركات المعولمة تريد مراقبة كل شيء، فإنها لا تفضل أن تكون لوحدها في تحمل المسؤوليات، سيما مسؤولية معاتبتها على الوضع الذي أوصلت له العالم؛ وهو ما يجعلها تتوجه إلى فاعل آخر : الدولة. فالسوق، كما تقترحه هذه الشركات سهل وهين أمره : إذا كانت الدولة هي التي تخلق شروط وظروف تنافسية الشركات (بمعنى ظروف

---

54 - Petrella. R,"Mondialisation et stratégies des entreprises ,"Institut du Management d'EDE et de GDF, Paris, 1996.

وشروط العولمة)، فإن هذه الأخيرة تعدها بأنها ستحمل الرفاه الاقتصادي للأمة" (م54) .

ومادامت هذه الدول لا تستطيع التأكد من مدى احترام الشركات لتعهداتها، وما دامت هذه الدول لا تستطيع مراقبة شيء يذكر في ظل اقتصاد معولم، فإنها لا تفتأ تخضع لقواعد اللعبة الجديدة : أن تتواطأ مع هذه الشركات (55) .

والأمر، في دول العالم الثالث، أخطر من ذلك،" لأن ضعف البورجوازية المحلية الثقافي والإداري والمالي والإنتاجي يجعلها تجر الحكومة جرا لمساعدتها ودعمها وحمايتها وإعفائها من الضرائب... إلخ، وكثيرا ما تستخدم إفساد ممثلي الدولة وسيلة لاستبعاد المنافس أو خطف عقد على غير أساس من التفوق على العروض الأخرى. وإذا كان أهل الرأي والفكر يدركون أخطار اجتماع الفساد وتدني الكفاءة وإهمال أوضاع الفقر، ومايمكن أن تولده من دعوات وأنشطة مدمرة، فإن التيار الغالب، عالي الصوت في مواجهة التوسع في التعليم أو توفير الخدمات الصحية الأساسية لغير القادرين، أو دعم سلع ضرورية للبقاء على الحياة. وهم يطالبون كل يوم بتسهيلات وامتيازات من الحكومة والبنوك العامة " (56) .

الشركات الكوكبية لم تعد إذن — زمن العولمة — مطالبة بالتكيف والتأقلم ومقاييس « النظام الجديد » للاقتصاد والمال، بل

54م - Petrella. R, " Mondialisation et stratégies....", Art. Précité.

55 - سماعيل صبري عبد الله"الكوكبة..." ، مقال سابق الذكر.

56 - Bronson. D, Rousseau. S," La Mondialisation et les droits des travailleurs dans la zône Asie - Pacifique", Centre International des Droits de la Personne et du Développement Démocratique, Kyoto, 26 Ocobre 1995.

أصبحت تطالب الدولة والنقابات والمأجورين بالامتثال لذلك وفق تصورها (تصور هذه الشركات) للأمور ومنظورها للاستثمار والمتاجرة وخلق فرص الشغل والمبادرة.

والدولة والنقابات والمأجورين مطالبون — فضلا عن كل ذلك — بمراجعة استراتيجيتهم في السياسة الاقتصادية، في العلاقات الأجرية وفي نظرتهم للعمل ولرأس المال.

فلم يعد المهم — على هذا الأساس — مستوى الأجور ولا ضمانات العمل في الوقت الذي أصبح فيه الأجر والضمانات نفسها مهددة، بقدر ما أصبح مصيرها ضمان العمل للحد الأدنى في علاقته برأس المال.

ولعل المرحلة التاتشرية غنية بالعبر في علاقة رأس المال بالعمل وبالنقابات، فلم تتوان تاتشر في تمييع إضراب عمال المناجم الطويل، ولم تتوان في تكثيف التشريعات « المكسِّرة » للحق في الإضراب والحق في العمل النقابي.

تصاعد سلط الشركات الكوكبية، زمن العولمة، لا يوازيه — من هذا المنطلق — تراجع لدور الدولة والنقابات وغيرها فحسب، بل أيضا وبالخصوص توظيف هذه المؤسسات لمنطق تلك الشركات وإخضاعها التدريجي لمعايير التنافسية والإنتاجية والمرونة ومقاييس الربحية والتراكم « البورصي » ونسبة الحصص من السوق العالمي.

ففي تقرير للمركز الدولي لحقوق الإنسان والتنمية الديموقراطية نقرأ ما يلي : إن العولمة في طريقها إلى تحويل دور الدولة / الأمة تحويلا جذريا. فالامتيازات الاقتصادية، التي وضعتها الحكومات اعتبارا لدرجة تدخلها الاقتصادي ولسياساتها المالية والجبائية، محدودة بعوامل دولية لا رقيب عليها وما لا مفر لأحد منها.

هناك العديد من دول العالم الثالث التي تشتكي من هذا الواقع منذ سنين وأساسا بسبب الشروط الكارثية التي فرضتها عليها برامج وسياسات التقويم الهيكلي.

إلا أننا نلاحظ أنه، اليوم،حتى حكومات الدول الكبرى، مضطرة للتنازل عن حصة جد هامة من سيادتها نتيجة ضرورات السوق العالمي، وتعترضهم الصعوبات الجمة في الحفاظ على البرامج الاجتماعية التي آنستها شعوبها وارتكنت إليها .

ويخلص التقرير إلى القول بأن " القرارات الاقتصادية التي تطال الاستثمار، والملكية الفكرية والمعايير التقنية والبرامج الاجتماعية الجديدة تنصرف تدريجيا عن الحكومات الوطنية وتتبع تدريجيا للبيروقراطيات العبروطنية وللشركات الخاصة الكبرى ".

العولمة أصبحت إذن — وفي آن معا — لا هدفا لذاتها (عولمة النشاطات الاقتصادية والمالية عبر غزو الفضاءات الوطنية الخارجية) ووسيلة قصوى لزيادة هذه النشاطات فحسب، بل لإخضاع وتوظيف الوحدات المؤسساتية (كل الوحدات) لمنطق عولمة الإنتاج والمال، وقبل كل هذا وبعده، عولمة التوجه.

هذه التقاطعات العميقة بين الهدف والوسيلة، بين المادة والفاعل فيها، وبين ضرورة الوجوب وغمرة الضغوطات، هي التي دفعت بالبعض إلى اعتبار ظاهرة العولمة لا ظاهرة ظرفية ساهمت في نشوئها وشيوعها عوامل محددة ومتباينة، ستسهم لا محالة في انقراضها، بل في كونها قطيعة حقيقية على مستوى الاقتصاد والمال والسياسة، وإن كانت مظاهرها الآنية تنبئ بطبيعتها الإيديولوجية.

" فالشوملة المالية وانتصار الأسواق والمناداة المستمرة بنظام تجاري حر شمولي، والتواجد المعلوماتي والتراجع المضطرد للسياسي، كل هذا يساهم في مأسسة مشروع إيديولوجي محض : مشروع ليبرالي

متطرف، متروك لأهوائه، حامل لفروقات جديدة ولاضطهادات محددة " [57].

وهذا صحيح، وإلى حد بعيد، ما دامت الشركات الكوكبية قد أصبحت ذات « حق » متعاظم في تحديد — باسم العولمة والتنافسية والإنتاجية والمرونة — ماهو خير للكوكب الأرضي، ماهو مهم وما يجب وضعه في قائمة الأولويات عند توزيع واستخدام الموارد المادية واللامادية للبشرية.

وهذا صحيح أيضا، وإلى حد كبير، مادام باستطاعة هذه الشركات أن تزعزع استقرار دول ولربما قارات بأكملها، كما لا حظنا ذلك خلال عمليات المضاربة التي شنها جورج سورروس على الاقتصاد والعملة الماليزيين في شتنبر 1997 والتي أدت إلى انخفاض العديد من العملات الاقليمية الأسيوية.

هذا المثال نموذج واضح على مدى قدرة الشركات الكبرى على زعزعة السياسات الاقتصادية الوطنية ولربما حتى الحكومات القائمة (*).

ومعنى هذا أن الشركات الكوكبية — بحكم تحكمها في الحصة الكبرى من الإنتاج العالمي — أصبحت الفاعل المركزي في التحكيم بين فضاءات وطنية مختلفة مضطرة للتكيف ومتطلبات هذه الشركات مادامت هذه الأخيرة تتمتع بحركية منقطعة النظير على مستوى التجارة والاستثمار والمال والبحث والتطوير.

---

57 - Guillebaud. J.C, "Scénarios de la mondialisation", Le Monde Diplomatique, Décembre, 1996.

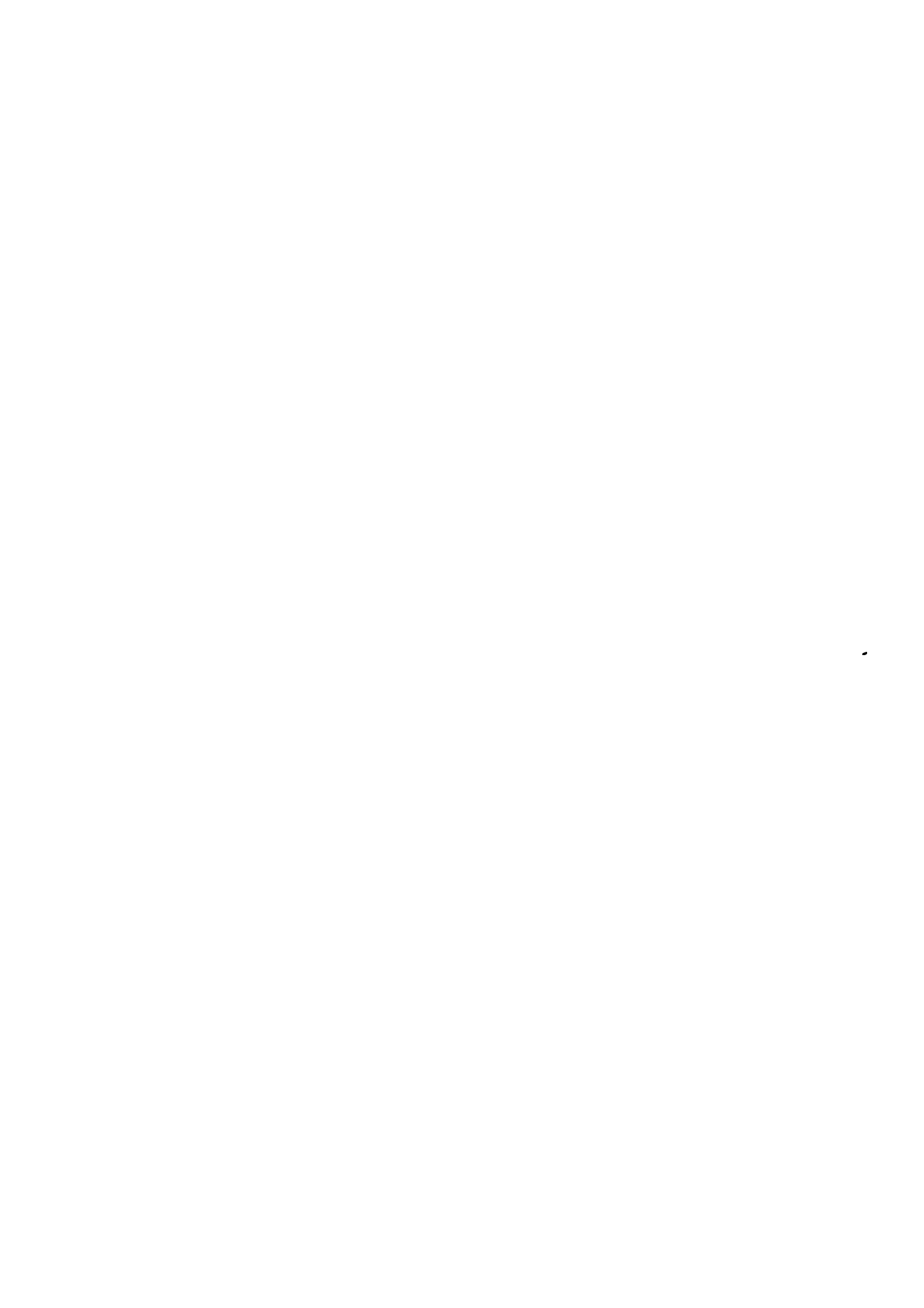
*- راجع المشادة الكلامية التي نشأت، جراء هذه الأزمة بين جورج سورروس ورئيس وزراء ماليزيا في : فيليب ريس، "جورج سورروس يسعى لتهدئة معركته مع مهاتير محمد"، جريدة الحياة، 23 شتنبر 1997.

ومعناه أيضا أن هذه الشركات — فضلا عن تأويل قواعد اللعبة الموجودة لصالحها — فهي أصبحت الطرف المميز في تحديد القواعد الجديدة ولربما المحدِّد الأول لها[58] .

ومن هذا المنطلق، فلا غرابة إن أصبح لهذه الشركات القول/الفصل في الاقتصاد والمال والسياسة، لا على المستوى الوطني فحسب، بل أيضا وبالخصوص على المستوى الكوكبي.

ولعل تكوين الفضاءات الجهوية الواسعة إحدى توصياتها الأساسية نهاية هذا القرن .

58 - Petrella. R, " Mondialisation et Stratégies...", Art. précité.



الفصل الرابع

جدلية العولمة والتكتلات الاستراتيجية

لمحنا، في السطور السابقة، إلى أن مسلسل العولمة الناشئة (أو المقدمة على أساس كونها مسلسلا) لم يكن له أن ينبع ويشيع ولربما يتمأسس لولا وجود فاعلين جدد (في مقدمتهم الشركات الكبرى ومؤسسات بروتون وودز ومنظمة التجارة العالمية) لم يعودوا يرتكنون للتأثير في السياسات والاستراتيجيات الوطنية القائمة بقدر ما يعملوا على تحديدها ورسم معالمها وفق مخططاتهم وتصوراتهم للاقتصاد والمال والسياسة لدرجة يصدق معها نعت سلطهم بالسلط الجديدة المتشكلة.

أن يتم، في خضم هذا، خلق تجمعات اقتصادية جهوية على المستويات القارية قد يبدو، للوهلة الأولى، مناقضا لمسلسل العولمة، معاكسا لوجهته.

إلا أن الفاعلين الجدد لا يرون في ذلك، بالعكس، إلا تكريسا للمسلسل وتعميقا لجذوره وتدرجا في العمل على «شوملته» (1 - 4).

من هنا، فما يصدق من اعتقاد عن التكتلات الجهوية، زمن العولمة، يصدق حتما على التحالفات الاستراتيجية بين الشركات سيما وقد أصبحت (هذه الأخيرة) مكمن « الاحتكار الجديد » الضامن له (2-4).

هذان التوجهان (التجمعات الجهوية والتكتلات الاستراتيجية) لا يترجمان واقع الحال (واقع حال العولمة) الممرر لخطابه باستمرار، بقدر ما يعبران عن تذبذبه وضعف تناسقيته (4 – 3).

4ـ1ـ في التجمعات الجهوية زمن العولمة

لعل السمة المركزية للاقتصاد العالمي، نهاية هذا القرن، تتمثل أساسا وبامتياز في نشأة وتزايد عدد الاتفاقات والتجمعات والأسواق الجهوية، موازاة وانتشار خطاب العولمة وتعاظم دور المؤسسات العالمية وضم معظم دول المعمور إلى عضويتها(*).

فإلى جانب الاتحاد الأوروبي واتفاقية التبادل الحر لدول أمريكا الشمالية، ومنظمة التجارة الحرة لدول جنوب وجنوب شرق آسيا ومجموعة الدول المستقلة، نجد السوق المشتركة للدول جنوب أمريكية، ومعاهدة الأندين ومجموعة الكارايبي والسوق المشتركة لدول أمريكا الوسطى ومجلس التعاون الخليجي وتجمع التعاون الاقتصادي آسيا ـــ الباسيفيك وغيرها(**).

لا يهمنا هنا كثيرا تقديم هذه المنظمات أو الاتفاقات أو «الأسواق»، ولا الوقوف عند الظروف التي كانت وراء نشأتها وتشكلها، فذاك أمر لا يقدم طرحنا في شيء. حسبنا، في هذا المقام،

---

* ـ حتى الدول غير الرأسمالية (كالصين وجمهوريات الاتحاد السوفياتي سابقا والجزائر وكوبا وفيتنام وغيرها) مازالت تنتظر البث في أمر انضمامها إلى منظمة التجارة العالمية بعدما تقدمت لطلب ذلك.

** ـ على الرغم من تعدد هذه « المنظومات الجديدة »، فإن الفاعلة فيها (بمعنى ذات التأثير الشمولي) تتمثل بالأساس في الاتحاد الأوروبي واتفاقية التبادل الحر لدول أمريكا الشمالية وتجمع التعاون الاقتصادي آسيا – الباسيفيك.

التركيز على أربع حقائق نريدها موضحة لمكانة هذه التجمعات زمن العولمة :

— الحقيقة الأولى ومفادها أن هذه التجمعات الاقتصادية والتجارية (وإلى حد ما السياسية) لا تريد لنفسها، ولم يرد لها ولا منها، أن تكون بديلا عن عولمة الاقتصادات الوطنية ولا عن « شوملة » اقتصادات السوق المختلفة، بقدر ما تتطلع لأن تكون مأسسة للموسطة بين الفضاءات الوطنية القائمة والبعد العالمي « الزاحف ». والمعنى أن هذه المجموعات (سيما الثلاث الكبرى منها) إنما تهدف من وراء ذلك لا إلى تعويض نواقص العمل داخل الإطار القومي الضيق أو القفز على «امتيازات العهد المعولم » الواسع والناشئ، بقدر ما تطمح للاستفادة من مزايا التداخلات الاستراتيجية بين دول مجاورة وقطاعات متكاملة، وبالتالي توظيف قوانين اقتصاديات السلم والحجم الجهوية المتوفرة (*).

— الحقيقة الثانية ومضمونها أن هذه « التجمعات القطبية » بقدر ما تزامنت وتصاعد خطاب العولمة، بقدر ما تعطي الانطباع بتدرجية الانخراط في مسلسل المعطى الجديد على اعتبار أن لا إمكانية للفعل في العولمة إن تمت وفق منطلقات قطرية مشتتة.

ومعنى مبدأ التدرجية هذا أنه من الضروري تكوين تكتلات جهوية متجانسة قبل صهرها في قالب شمولي واسع كي تدخل وفق شروطها المجتمعية لا بشروط قطرية ضعيفة، هشة ومتآكلة.

---

*_ Economies d'échelle et d'envergure régionales.

ومعناه أيضا أن الفضاءات الجهوية، والتجمعات على وجه العموم، غالبا ما تقدم في كونها إعادة لتكوين المؤسسات الاقتصادية والسياسية التي بدأت تتآكل بتآكل فضائل « الثلاثين الخوالد ».

ـــ الحقيقة الثالثة ومغزاها أنه بقدر تراجع معايير مرحلتي التدويل وتعدد الجنسية وأدواتهما، وبقدر تقدم معايير مرحلة العولمة وأدواتها، بقدر صعوبة انقراض السابق وانبعات اللاحق، وتعقد الانتقال من مسلمات القديم إلى الواقع الجديد.

ولربما لهذا السبب وفي خضمه تتكرس فكرة التجمعات الجهوية كضرورة قصوى لتمهيد الانتقال وكوسيلة مثلى للحيلولة دون تعذر تجسيده.

هذه الحقيقة مركزية، في نظرنا، لا في كونها تبرر (موازاة وخطاب التحرير المتزايد) لنشوء هذه التجمعات وتعاظم دورها فحسب، ولكن أيضا كون « أدوات العولمة » الاقتصادية والتجارية (منظمة التجارة العالمية خصوصا) تغض الطرف عن ممارسات هذه التجمعات الحمائية ومنح بعضها البعض شروطا تفضيلية لا تمنح لسواها.

ومركزية أيضا في تغاضي « أدوات العولمة » المالية، وفي مقدمتها مؤسسات بروتون وودز الطرف (ربما لعدم قدرتها) عن تكوين تجمعات جهوية ذات نظام مالي موحد، كما هو الشأن بالنسبة للاتحاد الأوروبي الذي تبنى عملة أوروبية واحدة كتعبير عن عزمه في مواجهة تبعات غياب نظام مالي عالمي متناسق واستعدادا للتأثير في طبيعة ما يمكن أن ينشأ من نظام مالي عالمي وريث لنظام بروتون وودز (*).

* ـ لم يبق من هذا النظام حاليا (ولربما منذ 1974، تاريخ قرار الرئيس الأمريكي نيكسون بمنع تحويل العملات وفي مقدمتها الدولار) إلا صندوق النقد الدولي والبنك العالمي.

ومركزية، فضلا عن كل هذا وذاك، كون عصر العولمة لم (ولا) يعارض (ظاهريا على الأقل) تكوين فضاءات اجتماعية وسياسية مستقلة كما أوشك أن يكون عليه الحال في الاتحاد الأوروبي حينما طالب جاك دولور بضرورة تكوين مؤسسات وطنية مستقلة ودول تدخلية قوية وضمان اجتماعي شامل (في إطار اتحاد أوروبي موسع) للحيلولة دون تعرض هذا الاتحاد لهزات ظرفية أو لصدمات خارجية.

— الحقيقة الرابعة ومكنونها أن شكل العولمة، المتحدث عنه باستمرار حاليا، لا يراد له أن يكون شموليا شاملا بقدر ما ينظم على أساس أن تكون قاعدته ومرتكزاته جهوية وقطبية. وقد قلنا، فيما سبق من حديث، إن العولمة الشمولية لا يمكن لها أن ترجح إلا في حال تزامن التوازن الاقتصادي والوفاق السياسي والإيديولوجي الدولي؛ وهو ما لا نراه إلا جزئيا على الرغم من تبني معظم دول المعمور لنظام السوق، لنظام التجارة الحر، لتنقل الاستثمارات وحرية تحرك الأرباح والرساميل.

ليس مهما أن نعرف درجة نضج هذه التجمعات الجهوية لتصبح معولمة (أو لتنصهر في العولمة)، ولا المحددات الأساسية التي ستدفع بها للانصهار فيها؛ فتلك توتولوجيا عقيمة لا نرى جدوى من الغوص فيها مادام هناك من الجهات ماهي معولمة بحكم طبيعة نشاطها (هضبة السليكون في الولايات المتحدة مثلا)، ومن المؤسسات المعولمة مالا قاعدة جهوية ضخمة لها (نقل نظام ضبط حسابات الخطوط الجوية السويسرية لبعض دول جنوب شرق آسيا مثلا).

حسبنا الظن هنا أن الملاحظ وواقع الحال إنما يبينان، وبقوة، أن زمن العولمة (أو ما اعتمد على كونه كذلك) قد وافق تكوين هذه التجمعات وتعاظم حجمها ومجالها؛ وهو ما يدل حتما على أن لا

مكان للدول / الأمم في العولمة إن لم تنصهر في فضاءات جهوية تبني لها القاعدة وتمأسس لها المنطلق .

هذه الحقائق الأربع لا نريدها أن تؤخذ مأخذ الخطية في المقاربة أو النمذجة في التصور قدر ما نرى فيها قراءة لواقع الحال واستنطاقا لجدلية الفعل والفاعل (*).

والواقع أن الشركات المعولمة (أو تلك التي هي في طريقها إلى ذلك) كانت قد بدأت مباشرة نشاطاتها في فضائها الجهوي « الطبيعي » حتى من قبل أن ترى هاته التجمعات النور وتتكرس كواقع؛ ولربما هي التي (الشركات) كرستها (كرست التجمعات) أكثر ومهدت لقيامها وفق قواعد « طبيعية ».

وهو ما لوحظ بأمريكا الشمالية خصوصا، حيث لم تنتظر الشركات الكبرى الإنشاء الرسمي لمنطقة التبادل الحر (النافتا) كي تقتحم أسواقها وأنظمتها الإنتاجية، فكندا استفادت من معاهدات الستينات مع الولايات المتحدة لتقتحم سوق هذه الأخيرة، والولايات المتحدة جعلت — منذ بداية الثمانينات — من شمال المكسيك قاعدة أساسية لتصدير منتجات شركاتها. والقصد أن الشركات الكبرى، بقدر عملها على توسيع فضاء نشاطها الاستراتيجي على المستوى الجهوي، بقدر تمهيدها لمأسسة هذا الفضاء ورسم الصيغة المثلى «الواجب» على « الفاعلين المؤسساتيين » اعتمادها.

---

*_انظر لمزيد من التفاصيل :

- Kebabdijian. G, " L'économie mondiale : enjeux nouveaux, nouvelles théories" , Seuil, Paris, 1994.

Bergouigan. B. M. C, Bordenave G; Lung. Y," Hiérarchie et multinationalisation : application à l'industrie automobile", Revue d'Economie Politique, vol. 104, 1994.

وقد ميز فرايسني ولانغ — بالنسبة لسوق السيارات — ثلاثة سيناريوهات مركزية، ستحدد لا محالة، في نظرهما، استراتيجيات شركات هذا القطاع على ضوء واقع التجمعات القطبية و« زحف » العولمة الناشئة :

— السيناريو الأول وينعتانه بسيناريو « التناسقية العالمية » (*) حيث تحرير التبادلات العالمية المعتمدة في تشكل الفضاءات الاقتصادية المحدودة، ومجموع أسواق السيارات، أو ذات الأهمية ضمنها، تتقدم باتجاه تناسقيتها وتجانسها على اعتبار تقارب الشروط الأجرية بينها بحكم تزايد الضغوطات البينية المشتركة.

ولئن مكن هذا السيناريو من اختيار مجموعة عالمية، فإنه يتطلب قبل ذلك ألا يتعارض تقليص الرسوم الجمركية (أو إزاحتها تماما) مع تقليصات أخرى للتبادلات، لا سيما إجبارية الإنتاج في عين المكان للحصول على الترخيص بالبيع. وعليه فبإمكان الشركات — على المدى المتوسط — أن تستقر حيث تريد بيع سلعها، وهو ما لا يؤثر في المجموعة بشيء؛

— السيناريو الثاني ويطلقان عليه إسم سيناريو « التنويع الجهوي/ الكمونة العالمية » (**) ويفترض أن الأسواق (كسوق العمل مثلا)، وإن لم تبلغ درجة عالية من التجانس فيما بينها، فهي تلتقي في قواسم مركزية مشتركة بين مختلف جهات الأرض، ولا تختلف إلا في الجوانب الثانوية أو الهامشية.

---

*- Homogénéisation internationale.

**- Diversification régionale / Comonalisation mondiale.

على هذا الأساس، " فإن استراتيجية تقاسم الأعضاء والمكونات (كمونة عالمية) وكذا اعتماد سياسة موحدة فيما يتعلق بالأمور المركزية للعلاقة الأجرية مثلا ستمكن من نشوء مجموعات جهوية متباينة وإن كان لاختلافاتها الجهوية نفس الهدف كالمرونة وسهولة التحرك " وغيرهما.

هذا السيناريو سينتج عنه، لا محالة، جهوية في تصور النماذج (نماذج السيارات)، لكن مع تكييف محلي للنموذج العالمي وإنتاجه؛ وإن لوحظ انتقال الشركات من جهة لأخرى، فمرده، وفق هذا السيناريو، ارتفاع التكاليف، سيما الأجرية منها؛

— السيناريو الثالث ويسميانه « التباينات الجهوية »(*)

بمعنى أن التناسقية (أو التجانسية) ترتطم، وفقه « وجها لوجه » وتكوّن المجموعات الجهوية المتباينة نسبيا فيما بين بعضها البعض.

وعلى أساس هذه الفرضية " فإن حركية التكتل الجهوي قد تنتصر حتى بين دول ذات مستويات تطور وكفاءات ولو جزئيا مختلفة " على اعتبار أن هذه الحركية ستخلق — داخل كل جهة — تخصصات وتمركزات بإمكانها تنشيط التنمية وزيادة الثروة.

هذا السيناريو بإمكانه التعايش والشركات الأقل تدويلا التي ستبقى فاعلا محليا يستنبط قوته من معرفته الدقيقة للسوق الجهوية وتكيفه والتقلبات المحتملة لهذه الأخيرة [59]. وهو بهذا يرجح تنظيم الشركة وفق منطق متعدد الأقطاب؛ أي أن للفروع الاستقلالية في

---

*- Hétérogénéisation régionale.

59 - Freyssinet M. Lung. Y, " Entre mondialisation et régionalisation : quelles voies possibles pour l'internationalisation de l'industrie automobile ? ". Actes du GERPISA, n° 18, 1997.

تحديد سياسة السلعة، وللشركة / الأم مراقبتها ماليا وتزويدها بالمعارف والتجارب المستقاة من مختلق الجهات الأخرى التي تبرم — إلى جانب ذلك — تحالفات استراتيجية شبه دورية.

4 ـ 2 ـ في محددات التحالفات الاستراتيجية

لئن اعتبرنا (عن خطأ أو عن صواب) أن التجمعات الجهوية، أيا كانت طبيعتها وصيغتها، إنما هي ومن دون شك، إحدى روافد العولمة الناشئة، فذلك لاعلى اعتبار أنها تكتلا فضائيا مرحليا لتنشيط التبادل والمتاجرة والاستثمار والعمل على المستوى الجهوي فحسب، ولكن أيضا في كون هذه التجمعات تمأسس للدول والشركات اقتحام العولمة الصاعدة مزودة برصيد القوة الضرورية والكافية وأشكال المناعة اللازمة.

الشركات، إذن، لا تتعامل مع هذه الظاهرة على أساس كونها معطى اقتصاديا وتجاريا ذو طبيعة أفقية خالصة، بقدر ما تقويه وتعمقه وتبني له من خلال التحالفات الاستراتيجية التي تنشؤها فيما بينها داخل الفضاء الواحد أو فيما بين الفضاءات.

والملاحظ، زمن العولمة، أن الشركات الكبرى لم تعد ترتكن لفضائل مرحلتي التدويل وتعدد الجنسية، على ارتباطهما بمنطق الدولة/ الأمة والسوق الوطنية، وضعف الأدوات المؤسساتية التي تفتح لها الأسواق والفضاءات وتكسر لصالحها الحدود والتشريعات. فقد أصبحت، في المرحلة الراهنة ، مهووسة بالسباق إلى الطابع الشمولي الواسع والصفة العالمية المتكاملة؛ وهو ما يدفعها — ولربما يضطرها — للتحالف مع شركات أخرى ذات قدرات تكنولوجية عالية (أو

متشابهة) ومصادر مالية ضخمة، وقبل كل هذا وذاك الكفاءة التجديدية والاستراتيجية الناجعة.

هناك، على الأقل، أربعة معطيات لا بد من الوقوف عندها —— ولو بإيجاز —— لفهم المحددات الحقيقية للتحالفات الاستراتيجية زمن العولمة:

—— المعطى الأول ومفاده أن التحالفات الاستراتيجية، بين الشركات الكبرى خصوصا، لم تعد خلال العقدين الأخيرين، حادثا عابرا أو استثنائيا بقدر ما أصبحت قاعدة مركزية ومعطى جهويا في حياة هذه الشركات وتطلعها للعالمية وللشوملة.

فقد تنامت عمليات الدمج والاستيلاء بنسب عالية. فخلال العقد المنصرم فقط بلغ نمو هذه العمليات في المتوسط أكثر من 15 % ما بين 1986 و 1996، في حين وقعت —— بالمعطيات المجردة —— حوالي 900 عملية دمج في قطاع الاتصالات مثلا (سنة 1993) بدول الاتحاد الأوروبي وحدها، وهذا يفسر حدة التمركز بهذا القطاع و « شبه عدمية » المنافسة فيه؛ وهو ما نلاحظه - قطعا - في القطاعات الكبرى الأخرى كالطيران والفضاء والألكترونيات وغيرها(*).

—— المعطى الثاني ومغزاه أن هذه التحالفات الاستراتيجية غالبا ما تتم بين الأقطاب الصناعية الثلاثة الكبرى عوض اكتمالها داخل القطب أو الجهة الواحدة.

ومعنى هذا أن التحالفات الاستراتيجية الضخمة غالبا ما تتم بين شركات الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي واليابان ونادرا ما تنحصر داخل فضاءاتها الجهوية المحضة كما يظهر ذلك من الجدول التالي :

---

*ـ حسب الشركة الأمريكية Securities Data ، فإن عدد الاندماجات قد تزايد سنة 1996 بنسبة 25 % مقارنة بسنة 1995.

الفضـــاء الجغـــرافـــي	العدد	النسبة %
الولايات المتحدة الأمريكية	352	18,7
السوق الأوروبية المشتركة	282	15,0
اليابان	59	3,1
الولايات المتحدة / السوق الأورية	413	21,9
الولايات المتحدة / اليابان	202	8,6
السوق الأوروبية / اليابان	162	10,8
* مع فضاءات أخرى	413	21,9

الجدول 2 : التوزيع الجغرافي للتحالفات الاستراتيجية بين الشركات (كل الصناعات) [60]

- الولايات المتحدة الأمريكية	254	23,9
- السوق الأوروبية المشتركة	150	14,1
- اليابان	18	1,7
- الولايات المتحدة / السوق الأوروبية	276	26,0
- الولايات المتحدة / اليابان	141	13,3
- السوق الأوروبية / اليابان	87	8,2
* مع فضاءات أخرى	135	12,8

الجدول 3 : التوزيع الجغرافي للتحالفات الاستراتيجية في الصناعات التكنولوجية الدقيقة .

60 - For Data, " Patterns of interfirm agreements : geographical distribution", Italy 1986.

ـــ المعطى الثالث وفحواه أن هذه التحالفات لم تعد تطال ـــ كما كان عليه الحال زمن التدويل وتعدد الجنسية ـــ الصناعات أو القطاعات التقليدية، فقد تعدت ذلك لتشمل الصناعات التكنولوجية الدقيقة أو العالية كما يوضح ذلك الجدول التالي :

الأهداف العامة	العدد	النسبة %
* اتفاقات عادية :	1500	79,6
1 ـ نقل التكنولوجيا	251	13,3
2 ـ البحث والتطوير معا	363	39,3
3 ـ تكامل إنتاج	370	19,7
4 ـ اتفاقات استشارية	121	6,4
5 - سياسات التسويق	311	16,5
6 ـ أمور أخرى	84	4,4
* اتفاقات معقدة من بينه	383	20,4
- 2 + 3	100	5,4
- 2 + 5	59	3,1
- 3 + 5	72	3,8
- 2 + 3 + 5	38	2,0
- 1 + 3	22	1,2
* تمازجات أخرى	92	4,9
المجمــوع	1883	100,00

الجدول 4 : الأهداف الأساسية من التحالفات الاستراتيجية مابين الشركات الكبرى[61 / 62]

61 /62 For Data," Patterns of interfirm....", Etude. Précitée.

والسبب راجع، في اعتقادنا، لا إلى تراجع الصناعات التكنولوجية التقليدية وانحسار نسب نموها فحسب، ولكن أيضا وبالخصوص نظرا لصفة التكلفة العالية التي تميز الصناعات الدقيقة والتي تتطلب شـــراكات واسعة وتكـــاملا تكـــنولوجيا عميقا بين شركات الأقطاب الثلاثة الكبرى.

— المعطى الرابع ومضمونه أن هذه التحالفات تختلف، حجما وعددا، لا باختلاف الميادين التي تطالها والأنشطة التي تغطيها فحسب، بل أيضا على اعتبار الأهداف التي تتوخاها الشركات من وراء ذلك.

فإذا كانت التحالفات غالبا ما تتم، أواخر الثمانينات، وفق أساليب وأهداف محددة وتتوخى أنشطة معينة، فإنها (أي هذه التحالفات) بدأت تتعقد وتطال مجموعة من الأنشطة في آن معا.

يقول ايغناسيو راموني انه" لا يمكن ان نتصور اسبوعا يمر دون ان تخبرنا وسائل الاعلام بكل اشكالها بزواج جديد بين شركات كبرى، بتقارب استراتيجي معين او بانصهار بعضها في البعض الاخر. ففي سنة 1997 مثلا بلغ حجم الانصهارات والتحالفات ما لا يقل عن 1600 مليار دولار طالت عموما القطاعات التي تعتبر استراتيجية في عصر العولمة اي الأبناك ووسائل الاعلام والاتصالات والسيارات والالكترونيات و ما الى ذلك.

وللتذكير فقط ، فاقتناء صانع السيارات كرايزلر من طرف دايمزبنز بمبلغ 43 مليار دولار وبنك سيتيكورب من طرف ترافلرز بمبلغ 83 مليار دولار وشركة الهاتف امريتيك من طرف س.ب.س كومينيكاشيون ب 60 مليار وشركة الصيدلة سيبا من طرف ساندوز باكثر من 36 مليار والذي نشأت بمقتضاه نوفارتيس، والفاعل م.س.ي للاتصالات

من طرف وورلد كوم ب 30 مليار وبنك طوكيو من لدن بنك ميتسيبيشي بحوالي 34 مليار ، وشركة الأبناك السويسرية من طرف اتحاد الأبناك السويسرية ب 24 مليار وكذا القرار الأخير بدمج العمالقة التاريخيين للحديد بالمانيا تايسين و كروب والتي يبلغ رقم معاملاتها حوالي 63 مليار دولار ...الخ.

هذا ناهيك عن الأحجام الضخمة التي تتمتع بها هذه الشركات الكبرى. فحجم معاملات جنرال موتورز مثلا يفوق الناتج الوطني الخام للدانمارك، وحجم معاملات ايكسون يفوق الناتج الوطني لبلد متقدم كالنرويج، وحجم معاملات طويوطا يتعدى الناتج الوطني الخام للبرتغال... وقس على ذلك "(م62) .

والمعنى أن هذه التحالفات، وإن بقيت في معظمها محكومة بمنطق الاتفاقيات العادية، فإن نسبة تعقدها ستزداد حتما زمن العولمة، على اعتبار تزايد حدة المنافسة بين الشركات الكبرى ووعي هذه الأخيرة بقوة التمايز والتفوق عبر البحث والتطوير والتنمية والتنظيم والتسويق وغيرها. وهو ما يدفع ببعض هذه الشركات للتحالف مع شركات من قطاعات أخرى أو ذات نشاط مختلف عن النشاط الذي تعمل هذه الشركات فيه، أو اقتحامها من أجل ذلك، لقطاعات متعددة(*).

لم تعد التحالفات الاستراتيجية، زمن العولمة، محددة إذن بطبيعة النشاط الذي تمارس فيه الشركات الكبرى نشاطها المركزي بقدر ما

(م62) - Ramonet. I, " Firmes géantes, Etats nantis", le Monde Diplomatique. Juin 1998.

لميتسوبيشي سبع شركات ذات طبيعة مختلفة تمام الاختلاف إذ لاتنشط فقط في ميادين السيارات والكهرباء والصناعات الثقيلة والكيماويات بل أيضا في المصارف والمواد والأبناك وأسواق المال.

تتطلع إلى شركات « مجاورة لها » متقاربة النشاط معها. والتوجه، فضلا عن ذلك، لم يعد التحالف — بالمعنى التكاملي للكلمة — بقدر ما أصبح الدمج والادماج بحكم التطلع « للطابع الشمولي » الذي بدأت الشركات الكبرى تسعى لبلوغه و « تطويعه »؛ وهو ما يُظهر عمق الاختلاف العضوي والتنظيمي بين مرحلتي التدويل وتعدد الجنسية ومرحلة العولمة، التي هي في طريق تكرسها، وإن كانت المراحل تتداخل وتتكامل (لحد الآن) بحكم الطبيعة الانتقالية للمرحلة الحالية.

ولم تعد أيضا محكومة بمنطق التوزع الوظيفي (البحث / التطوير، المعرفة، الإنتاج، التسويق... إلخ) الذي يشتت استراتيجيتها ويعقد من إمكانية مراقبتها لعمليات التطوير والإنتاج والتسويق والاستهلاك وغيرها.

ومعنى هذا، كذلك، أن التحالفات الاستراتيجية — زمن العولمة — إنما أصبحت محددة، وإلى حد كبير بثلاثة اتجاهات مركزية (تطويع التكنولوجيا العالية، التقييم السريع والمنهجي للمعارف والخبرات وتنظيم القطاعات الصناعية الجديدة) تعمل الشركات الكبرى على « تجميعها » وتوجيهها باتجاه خدمة « المشروع الشمولي » الذي تتطلع لبلوغه، وإن تحالفت — في بلوغ ذلك — مع الكل ضد الكل، بما في ذلك الدول / الأمم والمؤسسات الدولية غير الحكومية (*)؛ وهي بهذا لا تحد من مستوى التنافس البيقطبي بقدر ما تؤججه، ولربما تخلق الشروط لانبعاث « منافسة احتكارية » جديدة توظف فيها هذه الشركات « سلطها الجديدة »(**) وتضع في

*- كتلك المدافعة عن البيئة أو مصادر الحياة النادرة أو المتصدية للعمل الأسود أو عمل الأطفال.

** - تسلطها في نظر البعض.

الميزان مصداقية التعامل التنافسي النزيه، ولربما تستبيح بموجبها القوانين الوطنية والتشريعات القومية وحتى « قيم السوق » المعتمدة، وهو ما يجعل — قطعا — من مسلسل العولمة التجاري مسلسلا قطبي القرار، أحادي الاتجاه.

4 ـ 3 ـ العولمة، الظاهرة القديمة / الجديدة!

أن يتزامن تصاعد (أو ممارسة) العولمة — منذ عقد من الزمن أو ما يزيد على ذلك بقليل — وتصاعد الخطاب لا يعني (لا يجب أن يعني في تصورنا) أن الظاهرة قد مأسست (أو في طريقها إلى ذلك) لقطيعة مؤكدة في الخطاب وفي الممارسة.

وأن يتزامن هذا التصاعد وانبعاث ظاهرة التكتلات والتحالفات الاستراتيجية، خلال العقد الحالي، لا يجب أن يعني أيضا أن واقع الحال يمأسس للقاعدة وللأصل؛ فأطراف الإشكالية لا زالت متذبذبة وغير مستقرة مثلما هي متذبذبة وغير مستقرة مكونات هذه التكتلات والتحالفات التي تكون الميزة المركزية لزمن العولمة أو الممرر له على أساس ذلك.

هذان التحفظان مركزيان، في اعتقادنا، لا في كونهما يدللان على أن الظاهرة — موضع البحث — تترجم حاليا لواقع قار يمكن إخضاعه للدرس الموضوعي المتأني فحسب، بل أيضا في كونهما يحيلان إلى ضرورة مقاربة الظاهرة كصيرورة تاريخية في جزء منها، كممارسة حالية في جزء آخر وكتوجهات مستقبلية في جزئها الكبير.

هناك، على الأقل خمس مسلمات أساسية لا بد من الوقوف عندها لفهم العولمة لا كصيرورة تاريخية أو كممارسة حالية فحسب،

بل كذلك في كونها توجها استراتيجيا يعمل « الفاعلون الجدد » على تجسيده وتكريسه :

— المسلمة الأولى ومفادها أن هناك من المعطيات ما يكفي لإثبات تقارب وتشابه معطى التسعينات (معطى العولمة الرائج) وما كان قائما زمني التدويل وتعدد الجنسية ولربما قبلهما بكثير.

وقد سبق أن أشرنا إلى أن درجات انفتاح الاقتصاديات الصناعية — مقاسة بحجم التجارة والاستثمار المباشر — كانت، بداية التسعينات، شبيهة بتلك التي لوحظت بداية القرن؛ وأن وجهة الاستثمار المالي غالبا ما كانت تتم أيضا « لصالح الدول المنبعثة اقتصاديا » كروسيا ودول أمريكا اللاتينية بداية القرن، ودول جنوب شرق آسيا وأوروبا الشرقية والوسطى خلال العقدين أو الثلاثة عقود الأخيرة.

وأن هناك تشابها — من الناحية الجيوسياسية — بين تآكل القوة الاقتصادية للدولة المهيمنة وتصلب سلطتها الدبلوماسية والمالية : بريطانيا بداية القرن، والولايات المتحدة زمن العولمة.

هذا « التطابق » الملاحظ لا يعني (لا يجب أن يعني في اعتقادنا) توحدا في تشكلات النظام العالمي ولا خضوع تاريخ هذا الأخير لنفس الموازين والمقاييس، بقدر ما يعني أن الظاهرة، موضع التأمل، إنما هي جديدة / قديمة في تمظهراتها وتطوراتها وانعكاساتها وإن اختارت لها، بداية القرن، لبوسا ومسميات غير تلك التي نعهدها نهاية هذا القرن؛

— المسلمة الثانية ومدلولها أن هناك من المعطيات أيضا عن تداخلات الظرفيات الاقتصادية للدول، نهاية هذا القرن، ما لا يميزها كثيرا عما لوحظ في بداياته الأولى.

فهناك حاليا « تكسيرا » للحدود الجغرافية والاقتصادية والتكنولوجية والمالية (والاجتماعية أيضا) بين الدول لم يسبق له مثيلا بداية القرن؛ إذ كانت الحزازات التجارية ومحاولات تكوين الأسواق المحمية (عبر تكوين الأمبراطوريات الاستعمارية) غالبا ما تكرس الإطار القومي للدول / الأم ولمستعمراتها على حساب انفتاح الفضاءات.

ومعنى هذا أنه كان هناك نوع من « العولمة » مقصورا على ما كانت القوى الاستعمارية الكبرى (بريطانيا وفرنسا على الخصوص) تمارسه داخل فضاءاتها الحيوية المباشرة حيث مستوى التنمية محدد بالطلب الداخلي أساسا لا بمداخيل الصادرات العبروطنية ؛ ومعناه أيضا أن « العولمة »، خلال الجزء الأول من القرن العشرين، كانت محصورة في « عالم » القوى الاستعمارية وفضائها، ولم تكن لتتمأسس وتشمل بقية دول المعمور؛

— المسلمة الثالثة وفحواها أن مسلسل التصنيع الذي بدأ يكون السمة المركزية لبعض دول الجنوب (جنوب وجنوب شرق آسيا خصوصا)، منذ ثلاثة عقود وأكثر، لا يوازيه قوة وصلابة ذاك الذي عاشته دول عريقة التصنيع كروسيا أو الأرجنتين مثلا بداية القرن. ففي الوقت الذي تعرف فيه الأولى نسب نمو مرتفعة (حوالي 10 % سنويا) ومستويات صادرات عالية، تعيش الثانية ركودا عميقا في نموها وتراجعا كبيرا في حصص أسواقها من التصدير ولربما تراجعا في حصتها من الانتاج العالمي.

هذا الانتقال التدريجي لمراكز القوة من الأطلسي إلى الهادي لا يدل، في اعتقادنا، على انحسار التنمية في الدول العتيقة التصنيع فحسب، بل أيضا على انبعاث براديگم إنتاجي جديد لا يعدو كونه،

في نظرنا، نتاج أنماط التراكم والإنتاج التي سادت من قبل لكنها بدأت تنحسر وتتآكل زمن العولمة.

والقصد هو القول إن مكونات العولمة كظاهرة جديدة لم تتخلص بعد وكليا من إرهاصات نمط التراكم والإنتاج التي كانت سائدة في العهود السابقة لها، وهو ما يجعل من الظاهرة أمرا قديم المحددات، حديث التمظهرات؛

— المسلمة الرابعة ومضمونها أن شروط خلق قواعد دولية جديدة لم تعدْ بالأمر السهل زمن العولمة، سهولته في العهود السابقة.

فإذا كان لبريطانيا، بداية القرن، العزيمة في تنظيم « الشأن العالمي » (وفق مصالحها)، فإن تراجع قوتها الاقتصادية والسياسية كان حائلا دونها ودون ذلك؛ وهو ما هان على الولايات المتحدة، طيلة الأربعة عقود الماضية، بحكم نجاحها في توظيف قوتها الاقتصادية وهيمنتها العسكرية لأجل بناء نظام دولي أحادي القطب وإن « نازعتها » في ذلك دول كاليابان أو الصين، أو مجموعات كالسوق الأوربية المشتركة.

ومعنى ذلك، أن تشكل ظاهرة العولمة لم يكن له أن يرى النور أو « يتمأسس » لولا الضغوطات التي تمارسها الولايات المتحدة (أو تمارس عليها من لدن شركاتها الكبرى ومصالحها العالمية)، وتمركز الاقتصادات الوطنية والمؤسسات الدولية حولها أو من خلال محورها تماما كما كانت اقتصادات ومؤسسات بداية القرن ممركزة حول بريطانيا وهيمنتها؛

— المسلمة الخامسة ومغزاها أن الاندماجات القارية التي نشهدها حاليا في كل من دول أوروبا وأمريكا الشمالية وآسيا لا توازيها قطعا

تلك التي لوحظت القرن الماضي، لا من الناحية الفضائية أو الترابية فحسب ولكن أيضا على مستوى درجات التنسيق والتكامل بين الاقتصادات والسياسات القطرية.

وهذا لا يعني فقط أن هناك انبعاثا لفاعل جديد يموسط للعلاقات بين الدول / الأمم والاقتصاد العالمي، بل أيضا أن هناك تزايدا لدور العامل السياسي والدبلوماسي والمؤسساتي في التخفيف من الضغوطات التي تخضع لها مجموعة من مكونات الاقتصاد العالمي. وهو ما لوحظ أيضا بداية القرن؛ إلا أن غياب موسطة قوية كالتي تزامنت وعصر العولمة غالبا ما كانت وراء حروب تجارية واقتصادية وعسكرية أيضا كتلك التي عاشها العالم الحديث لمرتين متتاليتين.

هذه السمات الخمس لا تعبر فقط عن كون الواقع الحالي إنما يضرب جذوره في تاريخ طويل فحسب، ولكن أيضا كونه يحمل — في شكله ومضمونه — مجموعة من السمات التي كانت سائدة من ذي قبل ولعقود خلت، إلى جانب سمات جديدة أخرى سنتحدث عنها في حينها .

فميزات ظاهرة العولمة، الممرر لها باستمرار، لا يمكن تحديدها بدقة وموضوعية، مادامت الظاهرة ملتقى اتجاهات عديدة ومعقدة تتمازج فيها (وتتواجه) مستويات متباينة ولربما مصالح وأهداف متناقضة : فالشركات المتعددة الجنسيات لا تتوانى في المطالبة (مطالبة دولها والمؤسسات العالمية) بتنظيم الفضاء العالمي بما يضمن لها الأسواق والأرباح المتزايدة، ويسهل لها ضروب التحالف الاستراتيجي والتنقل المستمر لسلعها ورساميلها؛ والمؤسسات العالمية (منظمة التجارة العالمية ومؤسسات بروتون وودز... إلخ) لا أمر لها مادامت تأتمر بما يصدر عن هذه الشركات ودولها / الأمم؛ والدول / الأمم ترى مصداقيتها

تتضاءل بتقوي مصداقية « شركاتها الكبرى » (فمن أجلها تتحالف جهويا وتتكتل)، وتحولها من فاعل مركزي إلى فاعل ثانوي تابع وهكذا.

وهذا معناه أن العولمة كظاهرة ناشئة إنما هي قديمة في بعض سماتها وحديثة في بعضها الآخر؛ وأن من العوامل (وهي موضوع الجزء الثالث) ما يجعلها تتكرس حاليا — ولو تمظهرا — أكثر ما تتمأسس من ذي قبل.

والظاهرة، فضلا عن ذلك، تبقى صعبة المقاربة لا بحكم تعقد وتعسر ولادتها نهاية هذا القرن أو تشابك العوامل الفاعلة فيها فحسب، ولكن أيضا على اعتبار تداخل المحلي والجهوي فيها بما هو عالمي وشمولي؛ وهذا لربما هو ما يجعلها سهلة التداول كخطاب، عسيرة الترجمة كممارسة، لكن صعبة التناول والمقاربة كواقع مستقر.

خاتمة الجزء الثاني

حاولنا الوقوف — طيلة هذا الجزء من البحث — عند بعض المعطيات الكبرى التي تراءت لنا مركزية لفهم ظاهرة العولمة الناشئة والخطاب الممرر لها باستمرار، وخلصنا :

— إلى اعتبار أن الظاهرة (ظاهرة العولمة)، وإن تزامنت وتعاظم التجارة العالمية منذ العقدين الأخيرين، فإنها تزامنت أيضا وتمركزها بين يدي الأقطاب الصناعية الكبرى وشركاتها المتعددة الجنسيات، لا فيما يخص السلع والخدمات التقليدية فحسب، ولكن أيضا فيما يتعلق بالمنتوجات التكنولوجية العالية (بحثا وتطويرا وإنتاجا وتسويقا)، وبسيطرتها على مبادلات وتوجهات الأسواق المالية التي بدأت تحدد حاضر الاقتصاد العالمي ومستقبله، وتهدد — فضلا عن ذلك — استقراره على المدى القريب؛

— وإلى أن مسلسل العولمة قد تزامن أيضا وانبعاث شركات كوكبية ضخمة، أضخم من تلك التي لوحظت إبان أوج الرأسمالية الاحتكارية الذي تزعمته هذه الشركات زمني التدويل وتعدد الجنسية أو قبلهما، بحكم اقتحامها لكل القطاعات وغزوها لكل الفضاءات؛

— وإلى أن زمن العولمة لم يكن له (ولم يُرد له أيضا) أن يكون شموليا إلا من خلال جهويته وقطبيته؛ وهو ما جعلنا نعتبر ضمنيا أن ذلك إنما يمأسس لما يمكن تسميته بـ « العولمة الثلاثية ذات الهيمنة القطبية » مادامت الثلاثة أقطاب الكبرى هي التي تحدد توجهاتها ومساراتها؛

— وأن هذه العولمة، بحكم شراسة منافسيها، لا يمكن لها إلا أن تمر من خلال التحالفات الاستراتيجية بين الشركات الكوكبية. فبفضلها تفتح الأسواق و « تكسر » الحدود، وبواسطتها تقتسم التكاليف وتهوّن المخاطر؛

— وخلصنا أيضا إلى اعتبار أن الظاهرة، موضع البحث، لا يمكن الحسم في إشكالية حداثتها أو قدمها؛ فهي قديمة بسمات وحديثة بسمات؛ وأن العوامل الفاعلة فيها قديمة / حديثة قدم وحداثة الظاهرة نفسها.

III

جدلية العولمة والتكنولوجيا أو إشكالية «القرية الكوكبية»

ذكرنا — فيما سبق من قول — إلى أن ظاهرة العولمة ليست جديدة إن كان المقصود بها هو التعبير عن ظاهرة التدويل؛ وليست بجديدة أيضا إن كان المراد من استعمال اصطلاحها هو التدليل على ظاهرة تعدد الجنسية.

وخلصنا إلى القول إن الظاهرة حديثة، في نشأتها وتمظهراتها، إن كان القصد منها مجموعة الصيرورات التي تمكن من إنتاج وتوزيع واستهلاك السلع والخدمات انطلاقا من هياكل تقييم عوامل إنتاج (مادية ولا مادية) منظمة وفق قواعد عالمية، ولأجل أسواق عالمية منظمة أيضا على أساس معايير ونظم عالمية، ومن طرف مؤسسات نشأت وتنشط وفق قواعد عالمية، وذات ثقافة منفتحة على الإطار العالمي، وتخضع لاستراتيجية عالمية، ويصعب معها تحديد مرجعية واحدة (قانونية أو اقتصادية أو تكنولوجية) على اعتبار مستوى التداخلات والتعقيدات التي تميز غالبية المرحلة الإنتاجية.

واعتبرنا أيضا أن الظواهر الثلاث (التدويل، تعدد الجنسية والعولمة) مرتبطة، على الرغم من كل هذا، بعضها البعض، باعتبارها جزءا من عمليات الصيرورة المستمرة التي تطبع الرأسمال الصناعي والمالي العالمي.

إلا أننا لاحظنا أن هناك من السمات الكبرى ماتميز كثيرا ظاهرة العولمة عما سبقها من ظواهر، كتزامن انبعاث الظاهرة (ظاهرة العولمة) والتطورات التكنولوجـية للعـقدين الأخيرين **(الفصل الخامس)** أو استفادتها (استفادة الظاهرة) من بروز معطيات جديدة لم تكن موجودة مراحل ماقبل العولمة كمعطى الأنترنيت ذي الطبيعة والبعد العالميان مثلا **(الفصل السادس)**.

الفصل الخامس

العــولمــة وطفــرة المـوجــة الثالــثة

قد يبدو، للوهلة الأولى، أن مقاربة علاقة العولمة بطفرة الثورة التكنولوجية الثالثة « أمر سابق لأوانه » مادامت أطراف المعادلة مركبة وعناصرها متحركة وإمكانيات النظر إليها بموضوعية، نسبية.

وهذا صحيح إلى حد بعيد.

إلا أننا لا ندعي هنا التنظير لعلاقة شائكة ومتشابكة بقدر ما نود طرح إشكاليتها طرحا أوليا يمكننا من فهم أبعاد تزامن ظاهرة العولمة وطفرة الموجة الثالثة (5–1)، ومن الوقوف عند خطاب « القرية الكــوكبــية » الممرّر له بســخاء كبير منــذ عقدين من الــزمن أو أكثر (5–2) وبالتالي مـن مساءلة الفاعلين الجــدد في العــولمة والتكنــولوجيا (5–3).

5 ـ 1 ـ في أبعاد تزامن العولمة والطفرة التكنولوجية

لم تجتمع ظاهرتان من ذي قبل (على مستوى الخطاب على الأقل) بالقوة والحماس الشديدين كاجتماع ظاهرتي العولمة وثورة التكنولوجيا(*).

---

*- لن نحصر كلا منا هنا إلا على تكنولوجيا الإعلام والاتصال باعتبارها إحدى الميزات العميقة لعصر العولمة.

فلا حديث بدون ذكرهما، ولا سبيل للخلاص (على ما يبدو) إلا سبيل تبنيهما واعتمادهما والعمل على تكريسهما.

والواقع أن تزامن الظاهرتين (منذ انحسار مرحلة الثلاثين الخوالد إلى اليوم ولربما إلى ما بعد يومنا هذا) لم يكن مجرد صدفة محضة أو نقطة التقاء عفوية، بل جاء نتيجة تفاعل عميق بين ما كرسته مختبرات التكنولوجيا، وما خطط له الفاعلون في الاقتصاد والمال.

هناك، فيما نعتقد، خمسة معطيات مركزية لا نرى بدا من الوقوف عندها لفهم إشكالية وأبعاد العلاقة بين العولمة والتكنولوجيا، في إطارها الحالي على الأقل :

— المعطى الأول ومفاده أنه لم يكن للعولمة أن تتكرس وتتجذر قلبا وقالبا، وعلى قاعدة عالمية لولا توفر أدوات ووسائل تكنولوجيا الإعلام والاتصال(*).

فبفضل هذه الأخيرة، وبواسطتها أيضا، سهُلت عمليات إنتاج وتوزيع وتنقل السلع والخدمات على نطاق شمولي، ودخلت أسواقا كانت — في غيابها — مكلفة البلوغ، صعبة الإدماج.

وبفضلها أيضا تشابكت الأسواق المالية والبورصات الدولية، وتوفرت المعطيات الدقيقة عن توجهاتها العامة وتقلباتها اليومية وتفاعلاتها مع الأسواق الأخرى؛ وانخفضت بذلك تكاليف الاستغلال وهانت علاقات الشركات الكبرى بفروعها المرتبطة بها عبر شبكات الاتصالات المتقدمة والأقمار الصناعية والشبكات المعلوماتية وبنوك المعطيات المدققة وما إلى ذلك(**).

---

*_ ساهمت هذه التكنولوجيا كوسيلة وكشرط .

** - راجع للمزيد من التفاصيل : El Yahyaoui. Y, "Les tétécommunications à l'épreuve des mutations : Etat, monopole, déréglementation et concurrence ", Ed. Okad, Rabat, 1995.

ومعنى هذا أن تكنولوجيا الإعلام والاتصال لم تتزامن والعولمة تزامن ظاهرتين عابرتين، بل معناه أن الثانية (العولمة) وجدت في الأولى (في التكنولوجيا) أداتها المثلى لا على مستوى الخطاب فحسب (توظيف شبكات السمعي / البصري) بل أيضا على مستوى الممارسة (شبكات الاتصالات والمعلوميات وغيرها) على اعتبار انتشارها الواسع ومرونتها الكبيرة والقوة الإدماجية التي تتمتع بها على مستوى الزمان والمكان؛

ــــ المعطى الثاني وفحواه أنه لم يكن لتكنولوجيا الإعلام والاتصال (من بين التكنولوجيا الأخرى) أن تنتشر ويتسع فضاؤها، وتفتح لها الأسواق (والبيوت أيضا) لولا تشدد وتكثف العلاقات الاقتصادية والتجارية والمالية والبشرية التي ميزت مرحلة العولمة.

فليس من الغرابة في شيء إن تزايدت المطالبة، زمن العولمة، بشبكات اتصالات جيدة وبنوك معطيات مدققة وبوسائل إعلام عابرة للقارات وبشبكات معلوماتية شمولية. وليس من الغرابة أيضا إن تضاعفت أعداد الأقمار الصناعية في الفضاء الخارجي وتعددت القنوات التلفزية وتنوعت أجهزة وبرامج المعلوميات، زمن العولمة؛ إذ عبرها ومن خلالها تتم عمليات إنتاج وتوزيع واستهلاك الثروة،المادية والرمزية، وفق قاعدة عالمية واستراتيجية عالمية.

ومعنى ذلك أيضا أن معظم التطبيقات التكنولوجية في ميدان الإعلام والاتصال لا « تتكيف » ومنطق الواقع الجديد إن هي لم تُصمم وتُوزع وتُستهلك وفق قاعدة عالمية ولأجل أسواق عالمية تخضع لمقاييس ومعايير لا تقل عن كل هذا عالمية؛

ــــ المعطى الثالث ومغزاه أنه بقدر ما تتكرس « قيم » العولمة وتتعمق ، بقدر ما « تتعولم » تكنولوجيا الإعلام والاتصال وتنتشر.

فعلى الرغم من كون هذه التكنولوجيا « معولمة » الطبع والتوجه، فإنها لم تزدد — زمن العولمة — إلا انتشارا و « شوملة »؛ وهو ما يجعل منها إحدى السمات المركزية المزامنة لعولمة الاقتصاد والمال والأفكار والتمثلات.

ما يزيد عولمة هذه التكنولوجيا عمقا وتأثيرا تزايد ظاهرة التحالفات الاستراتيجية ضمنها وضخامة الرهانات داخل أقطابها . فلو علمنا مثلا أن مصاريف البحث والتطوير التي يتطلبها تصميم وتصنيع الجيل الجديد لطائرة بوينغ 747 تتعدى ثلاث مليارات دولار؛ وتكاليف خلق نظام جديد للتحويل الهاتفي الرقمي تناهز حوالي ثلاث ملايير دولار لفهمنا سر هذه التحالفات والغاية منها، ولفهمنا أكثر متطلبات توفر قاعدة عالمية لتصنيع وتشغيل الأنظمة التكنولوجية الجديدة ؛

— المعطى الرابع ومحتواه أن ظاهرة العولمة لم يكن لها أن تنشأ وتنتشر خطابا وفعلا لولا ارتكازها على أرضية ميزتها الأساسية شدة التداخلات الاقتصادية والمالية وشمولية ممارسة الشركات الكوكبية والمؤسسات الدولية.

ولم يكن لها أن تنتشر أكثر ولربما «تتمأسس» لولا انبعاث ظواهر تكنولوجية « معولمة » كتزاوج التكنولوجيات الثلاث التي تكون قطاع الإعلام والاتصال وتداخلها(*)، وبروز شبكات شمولية الأبعاد كشبكات البث الفضائي أو شبكة الأنترنيت أو غيرها. فليس من غريب الصدف أن تتزامن ظاهرة العولمة وانتشار البث عبر الأقمار

* - أنظر بحثنا : El Yahyaoui. Y, " Les télécommunications à l'épreuve des mutations...", Ouv. Précité.

العابرة للقارات؛ ولا أن يوافق الخطاب الممرر لها (للظاهرة) انبعاث شبكة الشبكات و « شموليتها ».

وليس من غريب الصدف أيضا أن يصاحب كل حديث عن العولمة حديث موازٍ (ومصاحب في آن معا) عن البث الفضائي وعن شبكة الأنترنيت لدرجة يسهل معها الاعتقاد أن لا سبيل « للاستفادة من فضائل العولمة » إلا عبرها ومن خلالها؛

— المعطى الخامس ومفاده أن تمرير الخطابين والممارستين (خطاب وممارسة العولمة في علاقتهما بالتكنولوجيا) تزامن أيضا وانبعاث خطاب ثالث جعل من التنافسية والمرونة واللاتقنين ثالوثا مقدسا، لا بديل عنه لاقتحام عصر العولمة والاستفادة من تكنولوجيا العصر و « فضائلها » ؛ أ ي أن العولمة، في تفاعلاتها وتكنولوجيا الإعلام والاتصال، لا يمكن أن تمر إلا عبر التنافسية والمرونة واللاتقنين وتكريس « قيم » السوق والليبرالية.

ومعنى هذا أن العولمة لا يمكن أن تمارس زمنها قيم غير « قيم » الثالوث المقدس ما دامت التكنولوجيا قد كسرت الاحتكار والمركزية والتقنين، وما دامت قد تعدت الحدود الجغرافية وطالت فضاءات واسعة كانت، إلى عهد قريب، في مأمن عن أي تشكيك يذكر.

هذه المعطيات الخمسة إنما سقناها لا لإبراز تزامن ظرفي لظاهرتين قد تبدوان ظرفيتان في تشكلاتهما وتفاعلاتهما، فذاك أمر آخر، ولكن لتبرير اعتقاد أن العولمة لم يكن لها أن تنشأ وتتجذر لولا فعل عوامل متعددة، مركزية في بعضها كمركزية تكنولوجيا الإعلام والاتصال.

وأن هذه التكنولوجيا لم يكن لها أن « تؤسس لمشروعيتها الاقتصادية والمالية » لولا ظهور العوامل التي جاءت ظاهرة العولمة

لتترجمها كتزايد كثافة التبادلات وتسارعها، وتعاظم إمكانيات الاستثمار وتضخمها وتقوي المنافسة في الأسواق والبورصات وغيرها.

وأبعاد تزامن العولمة والتكنولوجيا، نهاية هذا القرن، لم تنحصر فقط في قوة ترابط الظاهرتين وجدليتهما فحسب، بل تعدت ذلك إلى مستوى خلق « منظومات »مرجعية جديدة أريد لها أن تعبر عن منطق العصر وطبيعة مرتكزاته؛ فظهرت، نتيجة ذلك، اصطلاحات « الزمن العالمي » و « الواقع الافتراضي » و « الوقت المباشر » و « التفاعلية » و « الآنية » وما إلى ذلك.

ومعنى هذا، يقول پول ڤيريليو، " إن وقت العالم المحدود قد انتهى. والكائن البشري — إن لم يكن منجما أو فيزيائيا — لن يفهم شيئا في عولمة التاريخ المباغتة ما لم يعد للفيزياء وواقع الحال "(63).

ومعناه أيضا أن الكوكب أصبح خاضعا، زمن العولمة، "لوقت واحد موحد، الوقت العالمي والآنية، فانمحى بموجبه واقع المسافات والحدود الجغرافية التي نظمت، إلى عهد قريب، سياسات الأمم والشعوب، وتحول العالم، نتيجة ذلك، إلى قرية كوكبية صغيرة وحميمية لا مكان فيها لتباين الجغرافيا أو ... التاريخ ".

5 ـ 2 ـ العالم « قرية كوكبية »... !

لا ندري إن كان عالم الاجتماع الكندي مارشال ماك لوهان يعتقد أن عبارة « القرية الشمولية »(*) التي أطلقها أواخر الستينات من

---

63 - Virilio. P, " Un monde surexposé ", le Monde Diplomatique, Août 1997.

*- Mc.Luhan.M, "Guerre et paix dans le village global ", Robert Laffont. Paris, 1970.

هذا القرن ، ستعرف هذا الانتشار والشيوع اللذان عرفتهما منذ ذاك الحين. ولا ندري أيضا إن جاءت العبارة ترجمة لواقع الحال السائد في حينه أم أنها امتداد لتمثلات عالم اجتماع اشتهر أيضا باهتمامه بالمستقبل و « علوم المستقبل ».

والواقع أن العبارة لم يكن لها أن تبلغ أوج انتشارها وشيوعها لولا الطفرة التكنولوجية الكبرى التي عرفها قطاع الإعلام والاتصال طيلة العقدين الأخيرين، ولولا « انتصار » الخطابات الممررة للعولمة والشمولية والليبرالية الجديدة واقتصاد السوق.

هناك، فيما نعتقد، أربعة أسباب أساسية حوّلت عبارة « القرية الكوكبية » من مجرد تنبؤ ظرفي لما سيكون عليه العالم إلى « واقع » تتبناه الدراسات وتروّج له الخطابات :

— السبب الأول ويتمثل في الطابع الشمولي الذي تحمله عبارة «القرية الكوكبية » موازاة وعبارة العولمة والشمولية والكوكبية. فناذرا ما لا نسمع، نهاية هذا القرن، بهذه المصطلحات الا بارتباط مع ثورة التكنولوجيا وقوتها على دمج كل أجزاء الكوكب.

وناذرا أيضا ما لا نسمع بأن " العلماء والتكنولوجيا قد نجحوا في تحقيق ما عجز عن تحقيقه العسكريون ورجالات الدولة لعهود طويلة : تحقيق الأمبراطورية الشمولية... حيث أسواق الرساميل والسلع والخدمات وحتى نظريات وتقنيات الإنتاج أصبحت بطبيعتها « مشوملة»... والسوق أيضا تشومل في وقت حوّلت فيه التكنولوجيا المتقدمة طبيعة الإعلام والاتصال... ".

ومعنى هذا أن عولمة الأسواق وشوملة المال ومجموع الشبكات اللامادية جعل من الشركات، هي الأخرى، مرتبطة بعضها البعض في

إطار شبكي معقد ومتشابك يصدق معه استعمال اصطلاح « الشركات/ الشبكات ».

ومعناه أيضا " أن المجتمعات، هي الأخرى، أصبحت مرتبطة — إلى جانب ارتباط الاقتصاد والمال — بالأدوات والشبكات حيث المنطق الشمولي هو السائد والليبرالية الشاملة هي المحددة، ولا «يحق» لأحد أن يفسد تناسقية الشبكة ومرونتها".

— السبب الثاني ويرتبط أساسا بالطابع التفاعلي لمكونات الاقتصاد / العالم. فالقرية الكوكبية والعولمة لم تعودا محصورتين، في توظيفهما، على الدارسين الرسميين، بل تعدتهم إلى اختصاصيي الاقتصاد والمال والأعمال، فأصبحتا بذلك نبراس قراءتهم للعالم ومفتاحهم لفهم الواقع العالمي المتشكل.

فهم لا يرون الشمولية والكوكبية على أساس كونهما توازيا للمستويات المحلية والوطنية والعالمية بقدر ما يقرؤونهما على أساس شبكة من ثلاثة مستويات منتظمة ومتداخلة ومتفاعلة، لا مستقلة، متجاورة، متساكنة ومنفتحة.مع العولمة والشمولية والقرية الكوكبية انصهرت هذه المستويات في إطار شمولي واسع يتحرك الفاعلون فيه وفق « نسق شبكي متراص ومنسجم ».

— السبب الثالث ويحيل إلى نموذج « الفكر الاستراتيجي العالمي الجديد » الذي يمهّد له ويمأسس خبراء التكنولوجيا والاقتصاد والمال والأعمال والمختصون في نظريات التنظيم والتسيير وسياسات التسويق.

هؤلاء الخبراء والمختصون لا يقرؤون تنظيم الوحدات الاقتصادية على أساس كونها مستقلة المراحل والصيرورة بقدر ما يرون فيها انصهارا كاملا لعمليات التصميم والتصنيع والتوزيع والاستهلاك وفق

قاعدة عالمية بإمكان أي فرد من « القرية » بلوغ شبكاتها والاستفادة منها وفق شروط واحدة أيا كان موقع المستهلك؛ وهم — في هذا — لا يرون الحقوق والحريات إلا من جانبها الاقتصادي والتجاري لا على أساس أبعادها العديدة الأخرى. فما يجب عولمته وتعميمه على « القرية» إنما هو السوق وثقافة السوق على اعتبار أن لا مرجعية خارجهما وعلى اعتبار أنهما الأصل، وما يستتبعهما اصطناعي وغير طبيعي.

— السبب الر ابع ويتعلق بأبعاد وتبعات الخطاب المتبني لمصطلح « القرية الكوكبية » على المستوى المجتمعي أو ما اصطلح على تسميته بـ « المجتمع العالمي » زمن العولمة والاتصال / العالم. والعبارة، عبارة المجتمع العالمي، التي واكبت زمن العولمة تختلف، في طبيعتها وفلسفتها عن تلك التي تمرر لها أدبيات المؤسسات الدولية.

عبارة « المجتمع العالمي »، زمن العولمة، إنما هي امتداد منطقي لما اصطلح عليه بـ « المجتمع الإعلامي الكوكبي » أو « مجتمع الإعلام والاتصال العالمي ».

والمقصود من ذلك أن تكنولوجيا الإعلام والاتصال لم تكتف فقط بعولمة الاقتصاد والمال والأعمال ونظم التسيير والتنظيم والتسويق، بل تعدتها لتشمل المجتمع ومكوناته العضوية، الثقافية منها والتربوية، الذاتية منها والموضوعية.

ومعنى ذلك أن « مجتمع القرية الكوكبية » إنما هو مجتمع الثقافة والحميمية والتواصل والاتصال بفضل التكنولوجيا المتوفرة، وبالتالي فهو — حسب هذا الطرح — مجتمع عادل ومتساو ما دام بإمكان كل فرد (من المجتمع) أن « يلتحق » بالشبكات وبنوك المعطيات وبنظام التعلم عن بعد، والتطبيب عن بعد والتحاور عن بعد والتبادل

الثقافي عن بعد، وأن يدخل في علاقات حميمية مع كل أفراد المجتمع وما إلى ذلك.

هذه الاعتبارات الخمسة مركزية، في اعتقادنا، لا بحكم أن طرح « القرية الكوكبية المتشكلة » قد تزامن وظاهرة العولمة « الناشئة » فحسب ولكن لكونها تحيل أساسا على اختيارات تكنولوجية وسياسية وثقافية كبرى تبني لذلك وتؤسس له.

فالمشاريع الصناعية والتكنولوجية الضخمة التي تعتزم الدول الكبرى إقامتها، وفي مقدمتها طرق الإعلام والاتصال السيارة (*) لا تكون، في حد ذاتها، إلا اللبنة الأولى لبناء مجتمع الإعلام والاتصال المزمع تشييده وتعميمه على المستويات القطرية.

وتكاثر الأقمار الصناعية ذات البث المباشر والممررة للصوت والصورة والنص في آن واحد إنما هي أيضا جزء من هذه المشاريع الضخمة؛ كما هي جزء منه عمليات تجريب قواعد وبنوك المعطيات وتعميم الأدوات الإعلامية والاتصالية على الخزانات ومراكز البحوث والجامعات والمدارس والمتاحف وغيرها.

ومعنى هذا أن الدول الكبرى إنما دخلت حقا عصر الموجة الثالثة ووظفت، من أجل تعميقها، الكفاءات والإمكانات، وحددت لها البرامج والمحتويات ومراحل التنفيذ والتطبيق، وبالتالي فما هو موضع جدال ونقاش ليس الغاية في حد ذاتها قدر ما يكمن في الوسائل وطرق بلوغ الأهداف.

---

*- راجع للمزيد من التفاصيل :
El Yahyaoui. Y,"La Mondialisation : communication-monde, ultra-libéralisme planétaire et pensée unique", Ed. Boukili, Kénitra, 1998.

أن تُعتمد هذه المشاريع في الدول الكبرى أمر قد يُفهم، فلها في ذلك القاعدة والمقدرة والعزيمة؛ أن تُعمم — على المستوى العالمي — تحت غطاء بناء مجتمع إعلامي عالمي، فذاك ما يدفع للتشكيك والتحفظ شأنه في ذلك شأن خطاب « القرية الكوكبية ».

من هذه التحفظات المثارة، ثلاثة، نعتبرها أساسية لفهم الخطاب الرائج :

— التحفظ الأول ويتعلق بالطبيعة الإيديولوجية التي تميز الخطاب المتمحور حول « القرية الكوكبية » و « مجتمع الإعلام والاتصال العالمي» لا في محدداتها التكنولوجية والصناعية فحسب، بل أيضا في خلفياتها الفلسفية والفكرية.

فالخطاب الرسمي الشائع إنما ينبني — في شكله ومضمونه — على إيديولوجيا ليبرالية محضة إحدى أسسها المركزية اقتصاد السوق والتنافسية والمردودية.

ومعنى ذلك أن لا سبيل، وفق هذ ا الخطاب لبناء هذا المجتمع و « تشييد القرية » إلا باستنساخ السياسات القطرية المعتمدة في الدول الكبرى (في الولايات المتحدة خصوصا) وتعميمها على المستوى العالمي، على اعتبار أن هذه الدول هي القاطرة التي ستجر من ورائها الاقتصادات الوطنية والثقافات.

وهو اعتقاد مؤدلج الجوهر، لا مجال هنا للتفصيل فيه.

— التحفظ الثاني ويتمثل في الميزة « التوحيدية » التي تُقدم بها التكنولوجيا، زمن العولمة والقرية الكوكبية وقوتها (قوة التكنولوجيا) على محو وتبسيط التباينات التي من شأنها الحيلولة دون قيام المجتمع الإعلامي العالمي؛ بمعنى أن لا خصوصية في زمن العالمية الزاحفة ولا عالمية بتقديم الخصوصيات وتضخيمها.

وهو اعتقاد نشاز أيضا لا نرى جدوى من التوقف عند قصوره ومحدوديته.

— التحفظ الثالث ويرتبط بالاعتقاد أن لا سبيل للدول في التنمية والتقدم، خلال القرن المقبل، إن هي لم تساير الركب التكنولوجي الحالي والمستقبلي وتتكيف معه وتنضبط وفق ضوابطه.

ومعنى هذا مثلا أن الدول، كل دول العالم، لابد لها، لضمان مستقبلها وتواجد أممها، من الاستثمار في طرق الإعلام والاتصال السيارة حتى وإن كانت شبكات اتصالاتها متخلفة وأنماط التنمية فيها بدائية / تقليدية وقطاع المعلوميات بها معدوما، ومعطياتها هامشية وما إلى ذلك.

وهوتصور تبسيطي، إلى حد كبير، يقدم العرض على الطلب والأداة على الحاجة.

هذه التحفظات الثلاثة على خطاب شائع، إنما تدفعنا للاستخلاص:

— بأن ما يطلق عليه بالمجتمع الإعلامي العالمي لا يعدو كونه « مجتمعا » محددا ومحدودا على الأقطاب الصناعية الكبرى دون غيرها؛

— بأن القرية الكوكبية العالمية لا تعني — في حد ذاتها — كل بقاع الكوكب الأرضي بقدر ما تعني الأقطاب المذكورة وبعض الفضاءات التي ترى فيها هذه الأقطاب سوقا لتوريد سلعها وخدماتها وتكنولوجيتها؛

— بأن الطرق السيارة للإعلام والاتصال لا يمكن لها أن تؤسس وتتمأسس إلا على أساس بنية تكنولوجية صلبة إحدى شروطها بلوغ الأسواق التقليدية سن الرشد وتفاعل الطلب داخلها وبينها وبين العرض التكنولوجي المتوفر أو الناشئ؛

— وبأن ما تدافع هذه الأقطاب عنه من ضرورة اعتماد « قيم » السوق والليبرالية لا يتعدى كونه توجها لتوحيد منطق السوق وتبريرا لتكوين « سوق عالمي واحد » وموحّد.

ومعنى هذا أن تزامن تعاظم ظاهرة العولمة وانبعاث الخطاب الممجِّد « للقرية الكونية » إنما هو تزامن الممارسة والخطاب الذي يميز تطور النظام العالمي، يصاحبه ويسايره.

5 ـ 3 ـ مرتكزات « المجتمع الكوني » زمن الموجة الثالثة والعولمة

قلنا، فيما سبق، إن الشركات الكبرى هي الفاعل المركزي في العولمة والشمولية؛ وهي مركز السلطة الأول وهي مكمن « الحاكمية » المتشكلة الجديدة وقطب التحالفات الجهوية والاستراتيجية، وهي محرك ميكانيزمات الاقتصاد والمال والأعمال لوحدها أو بتواطؤ مع دولها « المحلية » أو فضاء تكتلاتها.

وقلنا إن هذه الشركات بقدر ما كانت وراء تعاظم ظاهرة العولمة والانتقال للموجة الثالثة (بحكم الثورة التكنولوجية) بقدر ما تبنت خطاب « القرية الكوكبية » و « المجتمع الكوني » لا على اعتبار انشغالها بـ « حميمية » القرية وانسجامها، ولكن توسيعا لفضائها ودفعا بالحدود (الجغرافية والسياسية والإيديولوجية والثقافية) إلى أبعد حد تمهيدا لإزاحتها وإقامة سوق عالمي واحد موحد تحكمه... « عقيدة واحدة ».

هذه الاعتبارات الكبرى لم يكن لها أن تتجسد وتنتشر لولا توفر مرتكزات أراد لها الخطاب السائد لا أن تكون بديهيات لا طائل من الجدال حولها بل صنفها ضمن مقدساته وحرّم المزايدة بشأنها.

وتأسيسا على ذلك، فلم تعد مبادئ اقتصاد السوق والحرية الفرديــة والمبادرة الخاصة محط جدال، كما لم يعد للـدولة و « للإيديولوجيا الاحتكارية » والمركزية التنظيمية كبير اعتبار بقدر ما « نُصِّبت » التنافسية والخوصصة واللاتقنين والتحرير في خانة المقدسات الجديدة التي لا اعتبار إلا بتبنيها ولا جدال إلا بشأن تعميقها و « إشاعة نورها ».

يقول ريكاردو بتريلا : " إن ضرورات اقتصاد السوق التنافسي المبني على المقاولة الخاصة قد أنشأت من حولها سربا من الكلمات «المقدسة » و « المنزهة » جاءت لتغني وتزكي خطاب النظام المهيمن : قداسة التنافسية، قداسة الخوصصة، قداسة اللاتقنين، قداسة التحرير، قداسة الإنتاجية، قداسة معاليها، قداسة الحركية، والعديد من سفيرات الخلاص نصِّبت إلى أعلى سماوات اقتصاد السوق الحر والاجتماعي.

فالمعجزات المنتظرة من التنافسية أصبحت تذكر طيلة ساعات اليوم، في مختلف كنائس الأورثودوكسية الجديدة من طرف متعبدين يسترحمون الزهّاد الجدد بغية المزيد من السعادة لمناضلي التنافسية المنتصرين " (64).

ومعنى هذا أن لا خلاص إلا بدخول « الدين الجديد » ولا سبيل إلا سبيل التحرير والخوصصة واللاتقنين والتنافسية والحركية والإنتاجية وما إلى ذلك من « بشائر الدين الجديد ». ومعناه أيضا أن الاندماج في العولمة وفي « المجتمع الكوني » المتشكل وفي « القرية الكوكبية » الناشئة لا يمر إلا عبر ومن خلال :

---

64 - Petrella. R, " Litanies de la Sainte Compétitivité". Art. Précité.

— تحرير الأسواق الوطنية لتتمكن السلع والخدمات والرساميل والأفراد من الانتقال عبر كل بقاع « الاقتصاد الكوني »؛

— إزاحة التقنين عن عمل الاقتصاد والمال والأعمال ما دام دور الدولة يتآكل في ظل اقتصاد معولم، مبني في غالبيته على تبادل سلع وخدمات لا مادية، إعلامية واتصالية؛

— وخوصصة كل مرافق الاقتصاد ما دامت الملكية وسلطة التسيير والمراقبة قد أصبحت، في واقع الأمر، في يدي الفاعل الخاص : خوصصة الاتصالات والسمعي / البصري ووسائل الإعلام والأبناك والمستشفيات والسكك الحديدية والطيران الجوي والتربية والمتاحف والجامعات ومؤسسات الضمان والماء والكهرباء والمراقبة والحماية الشخصية والسجون والشرطة وكل ما يصلح للخوصصة أو يدخل في إطار منطق السوق و « لوحات التنافسية ». وهي أمور سبق لنا التحدث فيها(*) ولا نرى جدوى من الوقوف عندها من جديد.

حسبنا القول هنا إن وسائل العولمة الصاعدة و « القرية الكونية» الناشئة و « المجتمع الإعلامي العالمي » المتشكل لا يراد لها أن تتمأسس خارج « قيم » السوق والليبرالية والتنافسية والتحرير والخوصصة واللاتقنين والحركية والإنتاجية فحسب، بل يقدمها الخطاب المهيمن في كونها سرالتفاعل مع الواقع الجديد وسبيل الفعل في « الشأن العالمي المشترك » ومكمن « الواقعية » والبراغماتية في التفكير والتصور.

---

*- راجع في ذلك :

El Yahyaoui. Y, " Les télécommunications à l'épreuve des mutations... ", Ouv.Précité.

El Yahyaoui.Y, " Mouvance libérale et logique de privatisation:les télécommunications, un service public ? ", Ed. Okad, Rabat, 1996.

والخطاب السائد (خطاب الدول الكبرى وشركاتها الكوكبية، وخبرائها ومختصيها أيضا) لم ينحصر في تمرير « سبل الخلاص الجديدة » فحسب، بل تعدى ذلك إلى التحذير من « كارثية » الاختيارات الأخرى(*)، وحتمية اعتماد المنظومات التي أبانت عن نجاعتها واستمراريتها وصمودها في وجه الأزمات والتوترات و « نهاية الإيديولوجيات »(**).

ونعتقد، إلى جانب كل ذلك، أن الخطاب السائد لا يحدد الإطار العام للفعل والتفاعل ولا يطالب باعتماد « مقدساته الجديدة » فحسب، بل يذهب إلى حد المطالبة بوضع الثقة، كل الثقة، في ميكانيزمات السوق ومبادرات الأفراد وحرية تنقل السلع والخدمات والرساميل، ويذهب أيضا إلى مستوى تقديم النصح والوصية « لمرشحي العولمة الجدد ».

يقول ريكاردو بتريلا، إن « جداول القانون الجديد »[65] لا تنحصر في تكريس تحالف السوق والتكنولوجيا مع مجموع البشرية فحسب، بل أيضا في إشاعة رسالة أن السوق هو « الملهم » الوحيد للإنسان وللمجتمع، ومكمن الخلاص للأفراد والجماعات، مادامت هذه الجداول مبنية على « الوصايا الست » المحقّقة لخلاص الإنسانية، الممهدة « لانعتاقها » :

---

* _ لربما وجد هذا الخطاب في اندحار الإيديولوجيا الشيوعية وتراجع القوى اللارأسمالية الكبرى والتوجه «الشمولي» نحو اقتصادات السوق إحدى مبرراته ومرتكزاته.

** _ تلميحا إلى طروحات « نهاية التاريخ » . أنظر في ذلك :

Fukuyama. F, " The end of history ", trad. France, Commentaire, n°47, 1989.

65 - Petrella. R, " Les Nouvelles Tables de la Loi ", le Monde Diplomatique, Octobre 1995.

— الوصية الأولى وتحيل « إلى عولمة المال ورأس المال والأسواق والشركات واستراتيجيتها ». ومضمونها أن لا أحد بإمكانه إيقاف مسلسل العولمة الزاحف ولا الوقوف في وجهه باعتباره تطورا إيجابيا وطبيعيا لدورة رأس المال ونتيجة حتمية لحركيته وتنافسيته وتكيفه ومتطلبات المرحلة الجديدة.

هذه الوصية لا تقدم عموما باعتبارها نصيحة يمكن الأخذ بها أو التغاضي عنها، بقدر ما يراد لها أن تكون النصيحة المحذرة والقول / الفصل في إجبارية « التكيف » والتأقلم وواقع العصر، واقع العولمة؛

— الوصية الثانية وتستنبط محتواها من واقع « الثورات العلمية والتكنولوجية » التي طالت، خلال العقود الثلاثة الأخيرة، ميادين الطاقة والنقل والتكنولوجيا الحيوية والتكنولوجيا الفضائية وتكنولوجيا الإعلام والاتصال وغيرها.

ومحتوى الرسالة أنه يجب التكيف والانضباط (وبالسرعة الكافية) بحكم التحول السريع الذي يمس الواقع الإنساني والذي يبشر بنشوء مجتمع جديد، « مجتمع الإعلام »، الكفيل بتحقيق التنمية المستديمة وفرص الشغل والاندماج في اقتصاد ومجتمع القرن الحادي والعشرين.

هذه الوصية، بقدر تبنيها لتصور محدد للاقتصاد والمجتمع خلال القرن المقبل، بقدر ما تحيل إلى نموذج في التنمية والتطور التكنولوجي لا يمس، في حد ذاته، إلا القلة القليلة من « المجتمع العالمي المنشود »؛ بمعنى أن هذه الثورات لا تعني، نهاية المطاف، إلا الأسواق الشمولية ذات القوة التسديدية المتوفرة وذات الإمكانات الاستيعابية المضمونة؛

— الوصية الثالثة وتستمد مضمونها من فكرة " أن كل فرد، كل تجمع بشري وكل مجموعة ترابية يجب أن تكون الممتازة والأكثر قوة

والرابحة : إذا لم تكن تنافسيا، فإن ذلك سيــعود لغيــرك، وتكون الخاسر ".

هذه الوصية « الصادقة » لا تهم الأفراد أو الشركات أو رجال الاقتصاد والمال والأعمال فحسب، بل تتعداهم لتشمل " الأمم والمدن والجهات(*) والجامعات والوزارات ".

وهي (أي الوصية) إنما تذكّر أن لا شيء خارج التنافسية ولا وحدة (اقتصادية أو مالية أو سياسية أو جغرافية كانت) بقادرة على الصمود إن لم تكن مرتكزاتها مبنية على التنافسية و « الهجومية » ومعاييرها مقاسة بالإنتاجية والمردودية وهياكلها مميزة بالحركية والمرونة؛

— الوصية الرابعة وتنبني، كوسيلة، على ضرورة تحرير الأسواق الوطنية وفتحها لبلوغ « فضاء عالمي واحد » حيث التنقل الحر للسلع والخدمات والرساميل والأفراد.

ومعنى ذلك، « إجبارية » انصهار الأسواق الوطنية في الفضاء العالمي وتحريم كل ما من شأنه تكريس الإطار القومي لهذه الأسواق أو الطابع السيادي للحدود والتشريعات على اعتبار أن مصلحة الأمم والشعوب إنما تكمن في السوق العالمي الموحد لا في الأسواق الوطنية المشتتة والمتجاوزة.

هذه النصيحة / الوسيلة لا تكرس للطابع العالمي الذي بدأ يغزو الفضاءات الوطنية ويستبيح « حرمتها » فحسب، بل توضّح أن

---

*_ تنافس هذه المؤسسات لا يكمن في إمكانات استقطاب الرساميل والشركات والمستثمرين فحسب، بل أيضا في جذب المظاهرات الثقافية والرياضية والمهارات التكنولوجية المتوفرة في الجامعات ومراكز البحث العلمي.

منظومات السياسات الاقتصادية المبنية على منطق الأسواق الوطنية قد تجووزت في ظل « الحاكمية العالمية » التي بدأت تغزو معظم ربوع المعمور؛

— الوصية الخامسة وتتمثل في " ضرورة عدم تقنين ميكانيزمات تسيير وتوجيه الاقتصاد. فليس للمواطنين (أي للدولة) أن تحدد — عبر مؤسساتها المنتخبة أو المعينة — معايير ومقاييس التسيير والتوجيه؛ وليس لهم أن يقيِّموا — بانتظام وبشفافية — عمل ممثليهم أو الاقتصاد بصفة عامة. يجب أن يتركوا ذلك للمنتجين والمستهلكين والماليين؛ على الدولة أن تلزم دور خلق المناخ العام الأفضل لعمل الشركات التي (الشركات) من شأنها أن تحدد قواعد اللعب وشروط التنافسية... ".

ومعنى هذه الوصية أن لا دور للدولة والمواطنة والمؤسسات الديموقراطية إلا ما يخدم « هوس » التنافسية وقانون السوق والمبادرة الفردية؛

— الوصية السادسة، التي تختم الكل، وتكمن في نهج سياسات الخوصصة لكل قطاعات الاقتصاد والمال والمجتمع مادامت سياسات الملكية العمومية «لا تعبر عن ظاهرة طبيعية بقدر ما تكرس ممارسات البيروقراطية والصدقة والارتشاء ».

هذه الوصايا الست هي التي يرى فيها « الفكر الاستراتيجي الليبرالي الجديد » طريق الخلاص و « الانعتاق » لا على اعتبارها تمهيدا لسبيل الاندماج في العولمة الناشئة فحسب، ولكن أيضا لكونها تمأسس للفعل والتفاعل في « القرية الكونية » التي تمثل شبكة الأنترنيت فيها المثال والنموذج.

الفصل السادس

الأنترنيت، نموذج الشبكة « المعولمة »

من مفارقات التطورات الكبرى التي شهدها العقدان الماضيان ، الهيمنة المطلقة للعرض التكنولوجي على احتياجات السوق وحاجيات المجتمع ولكأن الاعتقاد الصحيح يكمن في توفير السلع والخدمات والوسائل والأدوات على أن يتكفل السوق بخلق الحاجة وتوفير الطلب، لا أن يكون العكس، أي أن تكون الحاجة والطلب محـــددان للعرض، سابقان له.

ما يصدق على التكنولوجيا عموما، يصدق على تكنولوجيا الإعلام والاتصال أيضا، ما دامت الثانية جزء من الأولى لا تتمأسس في المجتمع إلا وفق صيرورة مضطردة، تدريجية وطويلة المدى.

ما نلاحظه من تطورات ـــ خلال السنين الأخيرة ـــ أن من هذه التكنولوجيا (تكنولوجيا الإعلام والاتصال) من لا تخضع لعامل « الزمن الطويل » كي تتجذر في المجتمع وتطال مكوناته وتفعل في نمط إنتاجه وتوزيعه واستهلاكه للثروة والمعرفة.

ولعلنا لن نجانب الصواب كثيرا إن اعتبرنا شبكة الأنترنيت من تلك التي لم يتطلب « تجاوبها » ومكونات المجتمع كبير عناء (*)، ولم

*ـ معظم التطبيقات المجتمعية للتكنولوجيا غالبا ما كانت عرضة للرفض واللامبالاة، وغالبا ما كانت « شرعنتها المجتمعية » تتطلب وقتا طويلا.

تعترض طريقها شوائب الرفض واللامبالاة. فقد أصبحت ظاهرة مجتمعية واسعة الفضاء، عميقة الأثر والتأثيرفي ظرف وجيز.

ليس غرضنا — من هذا الفصل — التأريخ « لظاهرة » الأنترنيت في تشكلها ونشأتها، ولا أن نقف عند كيفية تهيكلها الشبكي وصيرورتها التقنية (فذاك أمر يتطلب لوحده بحثا مستقلا)، بقدر ما نستهدف — بارتباط وإشكاليتنا المركزية — التوقف لا عند الطبيعة العالمية للشبكة (6-1)، وتفاعلها وعولمة الاقتصاد والمال والأعمال (6-2) فحسب، بل أيضا في تمهيدها لما اصطلح على تسميته بمجتمع الإعلام والاتصال العالمي (6-3).

6 ـ 1 ـ في الطبيعة العالمية لشبكة الأنترنيت

قد يكون من الخطأ التاريخي الكبير القول بأن شبكة الأنترنيت كانت عالمية النشأة والتشكل في بداياتها، منفتحة الآفاق في منطلقاتها وشمولية التطلع في مراحلها الأولى.

وقد يكون من الخطأ أيضا القول إن شيوعها الحالي وانتشارها الواسع — منذ مدة — هو نتيجة تصور معين أو نتاج تصميم محدد، واضح المعالم والتوجهات.

فالشبكة ظهرت في إرهاصاتها الأولى، بداية الستينات، في ظرف تاريخي كانت إحدى ميزاته المركزية اشتداد الحرب الباردة وتزايد احتمالات اندلاع حرب نووية شاملة نتيجة تمركز الصواريخ النووية في كوبا، وبداية الصراع في ڤيتنام وانبعاث التوتر بمعظم دول العالم الثالث. فساد بذلك الاعتقاد أن حسم الحرب المحتملة بين المعسكرين إنما يمر حتما عبر من يكسب السبق التكنولوجي ويتحكم في مصادر المعلومات والخبر.

في خضم هذا، ولربما بسببه، تم تكليف « وكالة مشروعات البحوث المتقدمة (إي. آر. بي. إي)(*) التابعة لوزارة الدفاع الأمريكية، بتحديد وتحقيق شبكة لتراسل المعطيات عن بعد بين المراكز المختلفة بإمكانها الصمود في وجه أي إمكانات تخريب محتملة.

الأربنيت إذن هي منطلق الأنترنيت ربط ، في بداياته الأولى، مراكز البحث الجامعي ليتوسع، بداية السبعينات ويشمل حوالي أربعين موقعا مختلفا وليقدم لباقي الدول الغربية موازاة وتكثيف أعمال تحديد البروتوكولات والتجارب التقنية.

ولم يصبح « الأربنيت » العمود الفقري للأنترنيت إلا سنة 1983 حينما عزلت وزارة الدفاع الأمريكية الجانب العسكري للشبكة وأدمجت « الأربنيت المدني » في شبكة « مؤسسة العلوم الوطنية »(**) التي تكفلت بتمويل تنميته حتى أواسط التسعينات، تاريخ تعويضه بمجموعة من الشبكات الكبرى المتداخلة والمستَغلة من طرف شركات الاتصالات الكبرى (إم. سي. آي، سبرينت وغيرهما)؛ وهو ما فتح له طريق التطور التجاري الواسع.

والأنترنيت، على هذا الأساس، ليس شبكة قائمة بذاتها بقدر ما هو بروتوكولا تقنيا لربط مجموعة من الشبكات أو المطارف المعلوماتية، تتداخل فيما بينها وتتواصل وفق نظام تقني محكم ومدروس.

وهو الآن عبارة عن مزيج من نحو أكثر من 4500 شبكة مستقلة تعمل بنظام مفتوح لكل الشبكات، وهو ما يجعل منه « شبكة

---

*- A.R.P. A (Advanced Research Project Agency)

** - National Science Fundation

الشبكات » كما يقال، أكثر منه شبكة واسعة، قائمة بذاتها، كما هو الحال بالنسبة لشبكات الاتصالات مثلا.

ومعنى هذا أن الأنترنيت إنما هو سلسلة من أجهزة كمبيوتر موصلة بعضها البعض، تتشارك معا في البيانات والبرمجيات نفسها انطلاقا من كمبيوتر مركزي يسمى المزود باعتباره " آلة عالية الإمكانات، قادرة على القيام بعدة مهام وبسرعة عالية ".

والأنترنيت هو شبكة الشبكات أيضا لا في كونه يوفر إمكانية إيصال الأجهزة الكمبيوترية المتباعدة، ولا بحكم طابعه الموزّع واللامركزي فحسب، بل أيضا وبالخصوص على اعتبار قوته الإيصالية لشبكات متراصة، مختلفة في سعتها وهيكلتها.

فهو مرتكز :

— على شبكات عبر وطنية وقارية كتلك التي تغطي أوروبا(*) أو الولايات المتحدة(**)، وفق مقاييس تمكن مختلف الشبكات العبروطنية من تبادل المعطيات بينها بطريقة مرنة ولا مركزية؛

— على شبكات التمرير كـ « روناطير » والشبكات الجهوية المتعددة بفرنسا، أو شبكات الإيصال الدولية التي توظف ربطها العبر أطلسي لمنح نقط إيصال أوروبية عن طريق الخطوط المتخصصة؛

— على مانحي الإيصالات الجهوية الذين يربطون مشتركيهم وفق معايير الشبكات الهاتفية المحلية المرتبطة بالأنترنيت عن طريق الشبكات الجهوية؛

---

*- Europanet

** - MCInet, Sprintnet...etc.

— وعلى شبكات منغلقة داخلية تمنح مشتركيها نقط إيصال إلى الأنترنيت مثلما تفعل « أمريكا أون لاين » أو « كمبوسيرف » أو تعمل وفق أدوات مطابقة للأنترنيت (نموذج الأنترانيت وما إلى ذلك) .

هذه الهيكلة المرنة واللامركزة هي التي تجعل من الأنترنيت لا شبكة حقيقية، مادية، قائمة بذاتها، بل مجموعة كمبيوترات تتواصل فيما بينها، عبر الشبكات الموجودة، وفق لغة مشتركة واحدة وبروتوكولات موحدة ومعايير متفق عليها، كُرّست منذ عهود الحرب الباردة.

ما يهم إشكاليتنا المركزية هنا بالأساس، ليس الحديث في الأنترنيت حديث المختصين العارفين، فذاك أمر لا نملك منه إلا القليل؛ ولا التركيز على أسباب الشعبية الواسعة التي عرفها ولا زال، فذاك اتجاه قد يحوّل محورية البحث، بقدر ما نود أساسا استكشاف الجانب « العالمي » للشبكة وطابعها « المُعَولَم ».

ونعتقد أن هناك أربعة اعتبارات مركزية تجعل من شبكة الأنترنيت شبكة مُعولَمة الطبع، عالمية التوجه، شمولية المنحى :

— الاعتبار الأول ويتمثل أساسا في الميزة العلمية والجامعية التي أضفتها الشبكة على نفسها منذ البداية، وجعلت من الشبكة — في مرحلتها المدنية — سلسلة من الكمبيوترات الجامعية مرتبطة فيما بينها، يتبادل عبرها الباحثون والجامعيون، المعطيات والمراسلات والأفكار، ويتقاسمون من خلالها التحليلات والتجارب.

هذا الاعتبار ذو قيمة كبرى لا بحكم إبرازه لأهمية الشبكة في الدول الغربية ذات الإمكانات الضخمة والموارد المتجددة، ولكن أيضا

في إبراز أهميتها بالنسبة لدول لم تعد — بوجود الأنترنيت — « في معزل» عن ضروب البحث العلمي المختلفة ولا عن الأفراد والمؤسسات القائمة بها في كل بلاد المعمور.

ومعنى هذا أن شبكة الأنترنيت — بحكم تركيبتها العنكبوتية — امتازت منذ زوال الخطر النووي (أو المقدم على أساس ذلك) بقابليتها على التدويل والشوملة (*)؛ وبسمة المرونة التي سهلت انتشارها على المستوى العالمي؛

— الاعتبار الثاني ويرتبط بـ « لا مادية » الشبكة وبالتالي قدرتها على اختراق الحدود والتشريعات والقوانين والأجهزة المؤسساتية، فضلا عن غياب مؤسسات رقابة مركزية وطنيا وعالميا، تعود لها صلاحيات تقنين الشبكة ومحتوياتها.

والخطاب الرائج لتبرير ذلك هو القول، إنه ما دامت الشبكة ذات طبيعة كونية محضة، لا مركز لها ولا متحكم(**)، فإنه من المتعذر على الدول والمؤسسات والهيئات اعتراض سبيل انتشارها أو قرصنة معطياتها أو تطبيق الرقابة على المعلومات المتنقلة عبرها، شأنها في ذلك شان الصور العابرة للقارات أو الأثير المار عبر الإذاعات أو البرامج والتطبيقات المتجولة بين المواقع المعلوماتية؛

— الاعتبار الثالث ويتعلق أساسا بسهولة اعتماد الشبكة وإيصال الشبكات الأخرى بها على الرغم من التكلفة الاستثمارية التي تتطلبها

* ـ تصل نسبة الارتباط بشبكة الأنترنيت حوالي 100 % سنويا بإفريقيا مثلا.

** - على الرغم من اجتهادات الـ Infosociety.

(أي الشبكة) في حال عدم توفرها (بنية اتصالاتية وإعلامية أساسا)(*)، فضلا عن ضرورة توفير المعطيات لتمريرها بواسطتها.

ولئن انحصرت مجهودات دول العالم الثالث حاليا في نشر معطيات عنها عبر الشبكة، فإنها تبقى — وإلى حد كبير — رمزية ومؤسساتية، وتبقى (هذه الدول) بالتالي مستهلكة لمعطيات الأنترنيت أكثر ما هي منتجة لها.

ومعنى ذلك، أن الشبكة — بحكم انفتاحها ولا مركزيتها — تبقى «سهلة المنال » لكل دول «القرية الكونية » شريطة أن تتوفر لديها الإمكانات والوسائل لـ « الاستفادة منها »؛

— الاعتبار الرابع ويتعلق بقدرة شبكة الأنترنيت في أن تمثل — بحكم سعتها وشيوعها — منبرا واسعا لدول ومنظمات كانت — إلى عهد قريب — تجد صعوبة في إيصال رسالتها والتواصل مع الغالبية العظمى من « سكان الأرض » أو كانت رسالتها محصورة في إطار ضيق لا سبيل لـ « شرعنتها » أو دفع الدول الأخرى والمؤسسات إلى تفهمها أو تبنيها.

والقصد أن الطابع العالمي للأنترنيت قد جعل منه أكبر بنك للمعطيات وأوسع شبكة لتبادلها وتناقلها، وجعل من الشبكات المحلية والوطنية عالمية أيضا و « كونية ».

ما نلاحظه أيضا — بغض النظر عن طبيعة الشبكة العالمية — أن الأ نترنيت، وإن اقتحم مجمل الفضاءات الوطنية الموجودة، لم « يتعولم » إلا جزئيا، أو لنقل إنه — في تطوره الحالي — موضع « عولمة جهوية » محدودة لا عولمة شمولية وشاملة.

---

* ـ تقدر الدراسات أن البرازيل والهند والصين وروسيا اعتزمت، منذ 1994، استثمار 100 مليار دولار لتوفير البنية التحتية الاتصالاتية.

هناك، على الأقل، ثلاثة أسباب تدفعنا للاعتقاد بذلك :

— السبب الأول ومفاده أن الشبكة — على الرغم من تطلعها للعالمية والشوملة — فإنها تبقى متمركزة أشد ما يكون التمركز بين يدي مجموعة من الدول الصناعية الكبرى بما يناهز 95 % من المواقع على الأنترنيت؛ وضمن هذه الدول نجد الولايات المتحدة الأمريكية(*) هي المهيمنة لا بالقياس إلى عدد المواقع وعدد المنخرطين بالشبكة فحسب، بل أيضا بضخامة بنوك المعطيات المتوفرة وتنوعها. وهو ما يجعل من الشبكة أمريكية وغربية في المقام الأول، قبل أن تكون عالمية أو شمولية؛

— السبب الثاني ومغزاه أن شبكة الأنترنيت تبقى، إلى جانب شدة تمركزها وحدته، مبتورة « الطابع المعولَم » مادامت المعطيات المتنقلة عبرها (عبر الشبكة) تتم في اتجاه واحد بين دول منتجة لها ودول مستهلكة، عديمة الإنتاج كإفريقيا مثلا(**)، وما دام تبادل المعطيات يتم وفق منطق أحادي الجانب بين دول تملك هذه المعطيات ودول لا تملك منها شيئا؛

— السبب الثالث ومضمونه أنه بقدر تطلع الشبكة للعولمة والشمولية وسيرها باتجاه إدماج كل مكونات « القرية الكوكبية »، بقدر انحصار انتشارها على المستوى العالمي، لا بحكم تخلف شبكات الغالبية العظمى من دول العالم (وتمركزها في المدن الكبرى) وترديها فحسب، بل أيضا بحكم الإقصاء المادي والمعرفي واللغوي الذي يكوّن للقاعدة في معظم دول المعمور.

---

* _ وهو ما يبدو طبيعيا عى اعتبار أن الولايات المتحدة هي بلد المنشأ للشبكة.

** _لا تتوفر إفريقيا ولو على خدوم (سيرفور) واحد لكل 10000 نسمة.

وقصد القول، إن الشبكة بقدر ما تتطور باتجاه الجماهيرية بالدول الكبرى (تكريسها في المدارس والجامعات وغيرها) بقدر ما تشتد نخبويتها في باقي دول العالم، ويزداد تمركزها بتمركز الثروة والسلطة والمال (*).

هذه الأسباب الثلاثة إنما سقناها لإبراز أن عولمة الأنترنيت تبقى مبتورة وجزئية وجهوية ما دامت الشبكة (تجهيزا ومعطيات) ممركزة بين يدي الدول الكبرى، أحادية « التبادل » ونخبوية التوظيف العالمي.

ونعتقد، فضلا عن ذلك، أن ارتباط الدول بالشبكة (ومعظم دول العالم مرتبطة بها) لا يعطي للشبكة طابعا معولما ما دامت العبرة بالمنخرطين لا بمبدأ الارتباط الرسمي بالشبكة.

ونعتقد أيضا أن عولمة الشبكة، وإن كان منقوصا ومبتورا، لم يمنعها من أن تفعل في العولمة، تؤثر فيها وتكرس توجهاتها.

6 ـ 2 ـ الأنترنيت : شبكة العولمة

لم يسبق لشبكة إعلام واتصال أن لقيت الإعجاب والانتشار والشيوع العالمي الواسع كالذي عرفته شبكة الأنترنيت. فعلى الرغم من تاريخها القصير، فقد نجحت الشبكة في الاستئثار (خطابا على الأقل) بكل شرائح الاقتصاد والمجتمع والبحث والمعرفة.

ما يزيد « الشبكة / الظاهرة » انتشارا وشيوعا عالميين كونها تزامنت وانبعاث ظاهرة موازية لها (ظاهرة العولمة) تفعل فيها وتتفاعل معها وتكرس لتوجهاتها الكبرى. هناك ـــ فيما نظن ـــ أربعة

* ـ راجع " تكنولوجيا الصفوة " في : يحيى اليحياوي، " تكنولوجيا العولمة"، قيد النشر .

معطيات أساسية تجعل من شبكة الأنترنيت ممهدة لظاهرة العولمة المتشكلة، فاعلة فيها، مؤثرة في توجهاتها :

— المعطى الأول ويتمثل بالخصوص في العولمة الاقتصادية التي تمهد لها شبكة الأنترنيت وتكرسها وتكوّن القاعدة التي ترتكز عليها.

فليس من الصدف في شيء أن يتوافق عهد العولمة الناشئ وتحول الشبكة من طابعها المحلي والجهوي إلى مستوى عالمي ولربما كوني فيما بعد.

وليس من غريب الصدف أيضا أن تُطالب الدول والأمم بتحرير قطاعات إعلامها واتصالاتها لتوفر العرض التكنولوجي والإطار الكفيل بانتشار الشبكة وتوسعها.

كما أنه ليس من قبيل الصدف المحضة أن تتحول الشبكة عن مضمونها الأصلي (*) (البحث الجامعي) وتصبح شبكة تجارية كبرى تمارس في ظلها عمليات البيع والشراء والتبادل التجاري والمالي. ومعنى هذا، أن شبكة الأنترنيت — زمن العولمة — إنما « استُبلت » وظيفتها الطبيعية الأصلية لتتحول إلى مجرد أداة لبلوغ الأسواق، كل الأسواق المرتبطة (أو التي هي في طريقها إلى ذلك)، ووسيلة لتوسيع فضاء الطلب والحاجة ومسلكا لتوسيع الفضاء الاستهلاكي العالمي.

— المعطى الثاني ويتمثل تدقيقا في العولمة التكنولوجية التي يمهد لها الأنترنيت الطريق ويفرض تبعاتها(**) ويعمد إلى تعميقها.

فباسم العولمة و « المجتمع الكوني » تطالب الدول، كل الدول، بتحرير وخوصصة مؤسسات اتصالاتها كي تساير — وفقا لذلك —

* _ على الرغم من كون الشبكة ما زالت تُوظف لاعتبارات البحث العلمي والجامعي.
** _ تبعات اللاتقنين والخوصصة والتحرير وما إلى ذلك.

تطورات شبكة الأنترنيت، وباسمهما تُطالب نفس الدول بفتح مؤسساتها هاته (وأسواقها أيضا) للشركات ذات الكفاءة التكنولوجية العالية؛ وباسمهما أيضا تَفتح هذه الشركات أسواقا لها جديدة اقتصادية ومالية واستهلاكية واسعة. وقصد القول إن العولمة التكنولوجية — زمن الأنترنيت — إنما تهدف الشركات الكبرى من ورائها، الوصول إلى فضاءات استهلاكية شاسعة تمكنها من التسريع باسترجاع مصاريفها وتحقيق تزايد أرباحها؛

— المعطى الثالث ويحيل إلى عولمة التنافسية التي دشنتها شبكة الأنترنيت خصوصا والتكنولوجيا على وجه العموم وعلى نطاق واسع.

يقول ريكاردو بتريلا : " إن العولمة عبر التنافسية تمس بالخصوص القطاعات الجديدة المرتبطة بالتكنولوجيا العالية (الألكترونيات الدقيقة، التيليماتيك، الآلية... إلخ) حيث يقوم مسلسل تراكم للرأسمال من نوع جديد وحيث الأرباح عالية "[66].

فعلى الرغم من انحصار فضاء هذه العولمة التنافسية في الثلاثي « الولايات المتحدة الأمريكية — اليابان والاتحاد الأوروبي »، فإن زمن العولمة قد حوّل هذه التنافسية إلى فضاءات أخرى تمتاز بحركية أسواقها وتوفرإمكانات الاستهلاك والتسديد بها كالصين مثلا أو الهند أو البرازيل أو نيجيريا أو غيرها من الدول / القارات.

ولئن كانت هذه التنافسية سابقة لظاهرة الأنترنيت، فإن هذا الأخير يمهد لها، يسايرها ويخدمها ولو على المدى الطويل والمتوسط؛

66 - Petrella. R, "La mondialisation de l'économie par la compétitivité" Politique internationale, n° 46, Hiver 1989 / 1990.

— المعطى الرابع ويحيل بالأساس إلى الاتجاه نحو التوحيد (*)، توحيد أنماط الإنتاج والاستهلاك على المستوى العالمي والذي تتكفل شبكة الأنترنيت بالمهمة « التبشيرية » له بحكم طابع « التغطية » العالمية التي تتمتع به وبحكم قدرتها على بلوغ النخب التي تموسط للخطاب وتبني له على مستوى الممارسة.

وعولمة نمط الاستهلاك الليبرالي المحض الذي تمرر له الشركات الكبرى — من خلال رسالتها عبر الأنترنيت — لا يدخل في نطاق تكريس « الفكر الاستراتيجي الليبرالي » فحسب، بل أيضا في إطار توسيع أسواق الاستهلاك الذي فرضته عولمة التنافسية ومنطق رأس المال وضرورات تخفيض التكاليف والزيادة في الأرباح.

هذه المعطيات الأربعة لا تعبر فقط عن مركزية التكنولوجيا (تكنولوجيا الإعلام والاتصال، والمواصلات أيضا) في صيرورة عملية العولمة وتجذرها، لكنها تعبر أيضا وبالخصوص عن توظيف العولمة للتطورات التكنولوجية وإخضاعها السريع لحركية المال والأعمال وتحويلها إلى وسائل « لاستخبار » الأسواق الموجودة والناشئة تمهيدا لاقتحامها وإدماجها في فضاء الرأسمال والمردودية والربح.

ما يزيد خطاب العولمة توظيفا للتكنولوجيا وإخضاعها لمنطق الاستثمار والربحية والمرونة كونه نجح في تمرير الإيديولوجيا التحررية التي جاءت بها موجة الليبرالية الجديدة، ومخاطبته الدول والنخب بأسلوب الإنقاذ والتبشير.

يقول نائب الرئيس الأمريكي آل گور، متزعم مشروع الطرق السيارة للإعلام والاتصال بالولايات المتحدة الأمريكية (**) : " إن شبكة الاتصالات العالمية، بحكم كونها شبكة شبكات الاتصال،

* - Unification

**- شأن والده الذي تزعم، في الأربعينات، مشاريع الطرق السيارة بالولايات المتحدة.

ستغير — إلى الأبد — طرق عيش سكان الكوكب، وطرق تعلمهم وعملهم وتواصلهم. هذه الشبكة العالمية ستمكن سكان القرى المتباعدة من الاضطلاع على الكتب المتوفرة بأكبر وأحسن المكتبات؛ وستمكن أطباء قارة معينة من فحص مرضى القارات الأخرى؛ وستمكن مختلف أعضاء العائلات من البقاء على اتصال دائم من قطب الكرة الشمالي إلى قطبها الجنوبي؛ وسيلهم مختلف سكان العالم الإحساس العميق بمسؤولياتهم الجماعية كحامين ومحافظين على كوكبنا الصغير "[67].

ويطالب، وفقا لذلك، بضرورة توفير حرية الارتباط بشبكة الأنترنيت لأنه " في حالة الحد من الارتباط بالشبكة، فهذه الأخيرة لا تبقى لها نفس القيمة؛ وإذا شجعنا الإيصال بالشبكة، فإن قيمة هذه الأخيرة، بالنسبة للأعضاء المنخرطين، ستزداد بنسب أكبر "[68].

هذه « المخاطبة التبشيرية » حول ظاهرة يراد لها الانتشار والشيوع العالميان لا تدل فقط على « قوة » الولايات المتحدة الأمريكية في تمرير المفاهيم وإحاطتها بهالة من المديح قبل أن تتكرس وتتمأسس، ولكن أيضا في « قوتها » على « عولمة » ما تراه شركاتها جزءا من استراتيجياتها المتوسطة والطويلة الأمد.

فلم يكن لمعظم دول العالم الثالث أن تتعرف على شبكة الأنترنيت، فبالأحرى الارتباط بها، لولا قوة الخطاب الممرر لها، المادح لامتيازاتها، المبين لمزاياها.

ولم يُطلب منها أن تتحمل آنيا تكاليف الارتباط ما دامت الأبناك المتعددة الجنسيات وشركات الاتصالات الكبرى هي المتكفلة بذلك،

---

67 - Gore. A, " Principes d'élaboration d'une société de l'information ", Revues Electroniques de l'USIA, Vol 1, n °12, Septembre 1996.

68 - Gore. A, " Principes d'élaboration... ", Art. Précité.

الممولة له، المانحة لكل « مكوّناته » (*) — ولم يكن لهذه الدول — فضلا عن كل هذا وذاك — أن « تتبنى » (خطابا بالأساس) مشاريع الطرق السيارة (**) لولا « الدعوة التبشيرية » التي مهدت لها الطريق ودعّمتها الشركات الكبرى ودولها المحلية.

ونظن — تأسيسا على ذلك — أن كل عمليات اللاتقنين والخوصصة والتحرير التي سلكتها هذه الدول إزاء القطاعات الشبكية إنما هي ترجمة « لإيمان » هذه الدول (ونخبها) بالخطاب « التبشيري » الرائج واعتقادا منها « بالهلاك » إن هي لم تأخذ بمعطيات الموجة الثالثة والعولمة والشمولية، ولم تنخرط في منطق « القرية الكونية ».

لسنا هنا بصدد التقليل من أهمية الموجة الثالثة ولا بمخاطر تكريس العولمة الذي يقدم لها منذ عقد من الزمن أو أكثر، بقدر ما نعتقد أن كلتاهما إنما فرضتا وتفرضان على الغالبية العظمى من دول المعمور دون أن يتزامن ذلك ومتطلبات اقتصاداتها وحاجات مجتمعاتها واعتبار مستويات التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي بلغتها هذه الأمم والشعوب.

ولسنا أيضا بصدد معارضة التطورات التكنولوجية التي حملتها تكنولوجيا الإعلام والاتصال وجعلتها جزءا من حياة الأفراد والمجتمعات(***)، بقدر ما نتحفظ على المحددات التي تقود تعميمها ونشرها على نطاق واسع في غياب تفاعلها (أو غياب تفاعل بعضها) مع المعطيات المجتمعية السائدة، وبقدر ما نتحفظ على

---

* - على أن تؤدي مؤسسات دول العالم الثالث تلك التكاليف بالتقسيط.

** - مع استثناء الدول التي تملك لذلك الإمكانات والوسيلة كالدول الحديثة التصنيع.

*** ـ كالتلفزة والهاتف والكمبيوتر وغيرها.

الشروط التي تبني لها وتمهد، كما هو الشأن بالنسبة لتكليف المؤسسات الخاصة بتصميم وإقامة الطرق السيارة للإعلام والاتصال.

6 ـ 3 ـ طرق الإعلام السيارة أو الخوصصة الشمولية زمن العولمة

على الرغم من شعبيتها الواسعة وشيوعها المنقطع النظير، فإن شبكة الأنترنيت لا تُقدم عموما إلا في كونها اللبنة الأولى لمشروع الطرق السيارة للإعلام والاتصال التي تعتزم الدول بناءها وتشييدها.

والطرق المزمع إقامتها لا تقدم بدورها إلا في كونها الجهاز الذي ستعبر من خلاله الصور والنصوص والصوت والمعطى بسرعة فائقة وبقوة كبيرة على اعتبار منطق السرعة والتسارع والآنية واللحظية الذي تزامن وعصر العولمة.

وتقدم أيضا — وقبل كل هذا وذاك — في مركزيتها الكبرى ومحوريتها في بناء « اقتصاد ومجتمع الإعلام والاتصال » الذي سيمأسس لا محالة لمجتمع واقتصاد القرن الحادي والعشرين.

ليس قصدنا هنا تقديم هذه الطرق في رهاناتها وتمظهراتها الآنية والمستقبلية، ولا الوقوف عند التطورات التقنية التي سارعت بقدومها وتظافرت (*) في تحديد التصورات حولها وحول هيكلتها، فذاك يتطلب عملا مستقلا بذاته.

ما نود التركيز عليه هنا بالخصوص هو طرح إشكالية المحددات المتحكمة والفلسفة العميقة التي أريد لهذه الطرق أن تقوم على

* ـ والإحالة هنا إلى تزاوج قطاع الاتصالات بقطاعي المعلوميات والسمعي / البصري؛ وقد تعرضنا لذلك في أكثر من مناسبة.

أساسها، والتصورات التي أملت منهجية قيامها (قيام هذه الطرق) زمن العولمة والشمولية و « القرية الكونية المتشكلة ».

هناك، فيما نظن، أربعة مسارات مركزية أريد لهذه الطرق الإعلامية والاتصالية أن تتم وفقها لا وفق غيرها :

— المسار الأول ويتمثل أساسا في محورية المؤسسة الخاصة والاستثمار الخاص في بناء هذه الطرق وتشييدها، على ألا تتكفل الدولة إلا بالجانب التنظيمي الذي تمليه ضرورات تحديد قواعد اللعبة بين الفاعلين الخواص وتفرضه حتمية تناسقية القوانين المنظمة للعلاقات بينهم (*).

يقول نائب الرئيس الأمريكي (**) في ذلك ما يلي : " إننا نعتقد أن تحرير المؤسسات الخصوصية (أو الخاصة) لتتمكن من منافسة بعضها البعض أمر جيد. وقد كررنا هذا الأمر أكثر من مرة بحكم تشجيعه للإبداع وخلق مناصب الشغل والزيادة في الأرباح ومنح المستهلكين مجموعة من الخدمات الجيدة. وهو ما يمنح القطاع الخاص إمكانات هائلة كما لاحظنا ذلك في أمريكا الجنوبية، في آسيا وحاليا ببعض جهات إفريقيا... "[69] . وهو نفس التصور الذي تبناه تقرير « بانجمان » فيما يخص طرق الإعلام الأوروبية : إن بناء هذه الطرق وتشييدها، يقول التقرير، يجب " أن يكون من مسؤولية القطاع

---

* - كالقوانين المنظمة للاندماجات القطاعية وفتح الأسواق الخاضعة للاحتكار أمام المنافسة.

** - يعتبر آل گور من المتحمسين الكبار لمشروع الطرق السيارة لا على مستوى الولايات المتحدة فحسب بل على المستوى العالمي أيضا، فهو صاحب فكرة « البنية الاتصالاتية العالمية ».

69- Gore. A, "Principes d'élaboration... ", Art. Précité .

الخاص وقوى السوق " [70]. ومعنى هذا أن تشييد هذه الطرق إنما يمر عبر المؤسسة والاستثمار الخاصين ومن خلالهما، على أن تتكفل الدولة بوضع الإطار العام والمناخ المناسب لتجسيدها وفق التصور الخاص؛

— المسار الثاني ويرتبط بالمطالبة المستمرة (من لدن الشركات خصوصا) بضرورات تكسير القوانين والاحتكارات وتحرير القطاعات المرتبطة بهذه الطرق ما دام الإطار السائد والمتحكم في هذه القطاعات لا يوفر لها المرونة الكافية والحركية اللازمة.

والتلميح هنا إنما باتجاه اعتماد قوانين مرنة ومبسطة تمكن الشركات العاملة من ربط تحالفاتها بعضها ببعض والاستفادة من تجارب الشركات الفاعلة، وتوفير الإيرادات الضرورية لتمويل هذه الطرق وتمويل بنياتها الشاسعة وبرامجها المكلفة (*).

ومعنى ذلك، أن لا سبيل — وفق هذا التصور — لإقامة هذه الطرق في ظل التقنين الممركز والكثيف للمؤسسات، وفي ظل الاحتكارات المتحكمة في القطاعات (شركات عمومية، شركات دولة وغيرها...) وفي ظل انغلاق الأسواق وتقوقعها.

ومعناه أيضا ضرورة إعادة تحديد قواعد لعبة السوق لا بما يخدم المؤسسات القائمة وتطورها بل بما يساهم في « تكريس التنافسية بين المؤسسات ويعمل باتجاه عملها المشترك (**) ».

---

70 - Bangeman. M et Alii, " L'Europe et la société de l'information planétaire: recommandations au conseil européen", Rapport, Bruxelles, 26 Mai 1994.

* - للاضطلاع على تفاصيل التجارب القطرية راجع :

El Yahyaoui. Y, " Les télécommunications à l'épreuve des mutations... ", Ouv. Précité.

** - على اعتبار كلفة المشروع العالية وكلفة التطبيقات التجريبية السابقة له.

— المسار الثالث ويكمن في المناداة المتزايدة بحتمية خوصصة القطاعات الفاعلة والمحددة لقيام طرق الإعلام والاتصال السيارة.

ولئن كانت هذه المناداة غائبة طيلة مراحل التكوين التاريخي لا ’ت الكبرى، فلأن عبأ تمويلها كان ضخما ومسؤولية تسييرها كبيرة وقدرة القطاع الخاص على القيام بذلك ضعيفة وهامشية(*). أما وقد تشكلت الشبكات وبلغت نضجها، فلا جدوى، وفق الخطاب السائد، من تركها بيد الدولة أو القطاع العام.

فليس من غريب الصدف — في الشمال كما في الجنوب — أن تُطرح معظم شركات الاتصالات للخوصصة أو يُفتح رأسمالها للفاعلين الأجانب أو تتحايل على القانون من خلال خلق فروع لها ذات طابع خاص أو مساهمات من نوع خاص.

وليس من غريب الصدف أيضا أن تعمد معظم دول العالم إلى عرض هذه الشركات للمقايضة « إنقاذا لها أو تطويرا لإمكاناتها ».

والقصد من ذلك هو القول بأن هذه الطرق إنما تُقدم بارتباط ومسلسل خوصصة القطاعات القائمة عليها على اعتبار تآكل إشكالية الاحتكار التي تحكمت في مصيرها لعقود عدة؛

— المسار الرابع ويحيل إلى مسألة شوملة التنافسية واعتماد قيم السوق لبناء ما اصطلح على تسميته بـ « البنية التحتية الإعلامية والاتصالية العالمية » باعتباره مشروع القرن الحادي والعشرين كما يقول آل گور.

---

* - معظم الشبكات الكبرى (اتصالات، طرق، موانئ، سكك حديد...) كانت تاريخيا من مسؤولية الدولة في جل التجارب باستثناء الولايات المتحدة التي تكفل القطاع الخاص فيها بذلك مبكرا.

وشوملة التنافسية لا تعني فقط تنافس الشركات البانية لطرق الإعلام والاتصال في تزويد المدارس والمستشفيات والجامعات والمعاهد ومؤسسات الاقتصاد والمال والأعمال وغيرها فحسب، بل أيضا في إقحام دول (كل دول) « القرية الكوكبية » في الاقتصاد والمجتمع « الجديدين ».

هذه المسارات الأربعة لم نقدمها هنا باعتبارها المسلك الأساسي للعبور إلى تحقيق مشروع الطرق السيارة وطنيا وجهويا فحسب، بل أيضا بحكم مركزيتها في تشكيل وتعميق ظاهرة العولمة الناشئة، ومحوريتها في تعميم « المنطق الليبرالي » على جل دول المعمور.

وتأسيسا على ذلك، فالمحددات المركزية لهذه الطرق لا تلتقي وظاهرة العولمة في تبنيها النهج الليبرالي الخالص واعتمادها قيم السوق المحضة فحسب، بل أيضا وبالخصوص في عالمية الطرحين وشموليتهما، ولنقل في اعتمادهما نفس التصور وتبنيهما نفس المرتكز. وهذا معناه أن علاقة العولمة بهذه الطرق إنما تتحدد في أكثر من جانب وتستقرأ على أكثر من مستوى :

ـــ المستوى الأول : تكريس هذه الطرق خطابا وممارسة إنما هو تكريس للعولمة فكرا وممارسة أيضا؛ فهي أداتها الآنية (تفتح لها الأسواق ورأس مال الشركات)، وهي وسيلتها المستقبلية (تكيف لها أنماط الاستهلاك تمهيدا لتوحيد السوق العالمي و « تجانسه »)، وبالتالي فقيام هذه الطرق إنما هو تجذير لمنطق العولمة، تجسيد لمقولة « القرية الكوكبية » وتعميق « لانتصار الفكر الليبرالي » الكوني؛

ـــ المستوى الثاني : القول بضرورة مد الجسور بين هذه الطرق والعولمة الناشئة لا يجب أن يعني ـــ في نظر الخطاب السائد ـــ أن

هناك اختلافا في النموذج السياسي أو التمثل الثقافي بين الدول والأمم بقدر ما يجد (الخطاب) تبريره في اختلافات منهجية عابرة ذات طبيعة مؤسساتية، تقنية أو اقتصادية.

بمعنى أن ما يعوق تكريس العولمة وتعميم هذه الطرق، إنما هو معطى ذو طبيعة خارجية لا يلبث أن يذوب أمام « المعطيات الموضوعية» التي تحكم حركية هذه الطرق ومنطق العولمة المتشكل.

ومعناه أيضا أن معظم دول العالم مطالبة، لأجل إزاحة هذا « الاختلاف الشكلي » بضرورة اعتماد تأطير السوق المرن والمتكيف والتنافسي على « التأطير الدولاتي » (من الدولة) الاحتكاري والبيروقراطي؛

— المستوى الثالث : ارتباط هذه الطرق بظاهرة العولمة إنما هو (في نظر الخطاب المهيمن) وسيلة للتخفيف مما قد يبدو « طابعا اقتصادويا متشددا » للظاهرة (ظاهرة العولمة) بحكم ما تدخله هذه الطرق من « قيم » ثقافية وتربوية وإنسانية (قيم التبادل والتحاور والتفاعل) غالبا ما لا تؤخذ في الاعتبار من لدن فاعلي العولمة الجدد.

والقصد إنما هو القول بأن ما قد تخلفه ظاهرة العولمة من سلبيات محتملة ستخفف من وطأته وحدته إيجابيات الطرق السيارة على اعتبار طابعها التواصلي وتوجهاتها « الحميمية » وبحكم « مضمونها الإنساني ».

ومعناه أيضا أن الدول، كل الدول، إنما يراد لها أن تندمج في « تحديات الاقتصاد — العالم » الذي « بشّر » به عهد العولمة والشمولية، وأن تعي « رهانات الاتصال — العالم » الذي بدأ يتجسد بقدوم الأنترنيت وتشييد الطرق السيارة للإعلام. ففي التخلف عنهما

— يرى الخطاب الرائج — تخلف عن التطور الاقتصادي والتكنولوجي والعلمي وتضييع لمصادر الثروة « اللا مادية » الجديدة.

خاتمة الجزء الثالث

لم يكن هدفنا — من الحديث في جدلية العولمة والتكنولوجيا — التنظير للعلاقة أو المأسسة لها، ولا البحث في ما يمكن أن يكون ارتباطا بنيويا بينهما أو تداخلا عابرا. فذاك أمر متقدم على الإشكالية المطروحة، ما دامت العلاقة في بداياتها الأولى وأطراف المعادلة في صيرورة دائمة ومكونات كل طرف غير مستقرة بما يشجع على فهم الميكانيزمات الداخلية التي تحكم العلاقة.

إلا أنه على الرغم من اضطراب مكونات العلاقة وعدم استقرار أطرافها، فهذا لا يمنع، في اعتقادنا، من طرح الإشكالية طرح المتسائل في توجهاتها المحتملة لا الباحث في بناها التركيبية. فاعتبرنا، تأسيسا على ذلك :

— أن تزامن ظاهرة العولمة المتشكلة والطفرة التكنولوجية، للعقدين الأخيرين، إنما هو تزامن الهدف والأداة؛ تزامن الغاية والوسيلة (ولو على مستوى الخطاب)؛ إذ لا نعتقد بإمكانية تقدم ظاهرة العولمة الاقتصادية والشمولية المالية لولا طفرة تكنولوجيا الإعلام والاتصال والمواصلات، بقدر ما لا نعتقد أيضا بإمكانية عولمة هذه التكنولوجيا (وتدويل مؤسساتها) لو لم تكن مسبوقة بخطاب ممهّد ومبشر بـ «فضائل العولمة » و « حميمية المجتمع الكوني »؛

— أن شبكة الأنترنيت لا تمثل نموذج الظاهرة « المعولَمة » الطبيعة والتوجه فحسب بل أيضا وبالخصوص نموذج الأداة الجديدة لعولمة الاقتصاد والمال والتكنولوجيا؛ إذ الظاهرة بقدر ما هي معولَمة في بنيتها و « شموليتها » بقدر ما هي معولِمة للسلع والخدمات وتيارات الأفكار والمعتقدات؛ وهي بامتياز أداة الليبرالية الجديدة في حلها وترحالها، ولبنة الطرق السيارة الأولى التي ستتزامن لا محالة خلال القرن المقبل، وزمن العولمة الشمولية؛

– وأن علاقة العولمة بالتكنولوجيا لم يكن لها أن تتجسد أكثر وتتمأسس لولا تعاظم الخطاب الليبرالي الجديد المقدّس « لقيم » المبادرة الفردية والمؤسسة الخاصة واللاتقنين والخوصصة والتحرير، إذ بدونها لا سبيل إلى العولمة و « المجتمع الكوني » وطرق الإعلام السيارة.

وبدونهما أيضا لا سبيل إلى دمقرطة التكنولوجيا ودمقرطة السوق.

VI

في العولمة والثقافة والديمقراطية :
ديمقراطية السوق وإشكالية
«الفكر الواحد»

لم يسبق لظاهرة ناشئة، طور التشكيل والتمأسس أن فرضت « منطقها » ولغتها على الاقتصاد والمجتمع، على الثقافة والفكر كالذي فرضته ظاهرة العولمة نهاية هذا القرن. ولم يسبق لظاهرة، كظاهرة العولمة الحالية، أن كرّست و « عولمت » قيما ومعتقدات كان للدول والشعوب من ذي قبل حق الأخذ بها أو اعتماد غيرها.

كما لم يسبق لظاهرة، سابقة لظاهرة العولمة، أن فرضت نموذجا في التصور والتفكير كالذي أريد له أن يكون وأن يُعتمد أواخر هذا القرن.

والواقع أن ظاهرة العولمة المتشكلة تبقى مبتورة وناقصة إن لم تشمل كل مكونات الكوكب وأطراف المعمور، وإن لم تَطَلْ — فضلا عن توجهاتها الاقتصادية والمالية المحضة — جوانب المجتمع والسياسة والثقافة والفكر.

لا نعتقد أن العولمة الناشئة قد يُثنيها عن الشوملة شيء مادامت تملك لبلوغ ذلك قوة الممارسة مغــلفة، من بين تغــاليف أخــرى، بغــلاف تبشــيري / إنقاذي، غــلاف الســوق وديــموقراطــية الســوق (**الفصل السابع**)؛ وما دامت في طريقها إلى تجسيد وتكريس فكر تــوحــيدي واحد، فكــر اقتــصاد الســوق وفكر فاعــلي العولمة الجدد (**الفصل الثامن**).

الفصل السابع

في ترابط العولمة و« ديموقراطية السوق »

على الرغم من طابعها الاقتصادي المحض وتوجهها الكوكبي المتسارع ومحدداتها الليبرالية الخالصة وتزامنها وظواهر مشجّعة لها، مكرّسة لتطلعاتها، فإن ظاهرة العولمة لا تنحصر فقط فيما هو اقتصادي ومالي وتكنولوجي، بل تتعدى ذلك إلى ما يرتبط وأشكال تنظيم المجتمع ووسائل تسيير « الشأن العام » وطرق توزيع « الرأسمال الرمزي » بين الأفراد والجماعات. لم يعد الاحتكام، إذن، زمن العولمة لدول / أمم تجووزت و « صودرت صلاحياتها »، ولا لمؤسسات تآكلت إمكاناتها وتضاءلت قوتها بقدر ما بدأ التحول عنها إلى « وحدات » مركزية قديمة / جديدة أصبح لها القول / الفصل في توزيع الثروات المادية واللامادية وأيضا الرمزية. فلم يعد الاحتكام، نتيجة ذلك، للسوق « كفضاء » لتوظيف الإمكانات المادية واللامادية المتوفرة فحسب، بل تعداها ليشمل تحديد نمط التنظيم والسلطة « الواجب اعتمادها » (7-1)، ولكأني بظاهرة العولمة « إبنا شرعيا » لطبيعة الديموقراطية المطالب بإقامتها منذ مراحل الليبرالية الأولى (7-2)، أي ديموقراطية السوق... السوق « الكوني » (7-3).

7 ـ 1 ـ في « ديمقراطية السوق »

لم يعهد التاريخ من ذي قبل، فيما نعتقد، كثافة في الحديث عن الديموقراطية، عن ضرورتها وحتميتها وشموليتها كالذي عهده نهاية هذا القرن.

ولم يعهد أيضا — من ذي قبل — ربطا لها بالتنمية في كل ضروبها، وبالتقدم في معظم محدداته وتمظهراته، لدرجة يخال لنا معها أن توافقا من نوع ما واتفاقا من طبيعة محددة، قد تما لا حول مركزيتها ومحوريتها فحسب، بل أيضا في مرجعية هذه الديموقراطية وآلياتها ولربما طبيعة الفاعلين فيها، المحددين لصيغتها وإطارها.

لا ندعي، في هذا المقام، القدرة على بناء طرح مرجعي للديموقراطية نهاية هذا القرن لأننا لا نملكه، بقدر مالا نملك الأدوات المفاهيمية التي وظّفها علماء السياسة والاجتماع السياسي وغيرهم لمقاربة الظاهرة والتنظير لها.

ما نتبناه، بارتباط مع إشكاليتنا المركزية، هو أنه ما دامت الديموقراطية في شكلها المعتمد تنبني — مظهرا وجوهرا — على مفهوم الدولة / الأمة، ومادام هذا المفهوم عرضة للتآكل والتضاؤل بحكم تقدم قوى الليبرالية والسوق، فإن هذه الديموقراطية لا يمكن تصورها ولا يُراد لها — زمن العولمة - أن تكون خارج السوق ومنطق السوق والفاعلين في السوق.

هناك ستة اعتبارات مركزية تدفعنا للاعتقاد بأن الديموقراطية — زمن العولمة والليبرالية والشمولية — لم تعد تحتكم للمؤسسات الوضعية قدر ما تحولت باتجاه اعتماد « المؤسسات الطبيعية » التي مأسس لها علماء الاقتصاد والسياسة الأوائل(*) :

* ـ أي علماء الاقتصاد السياسي للقرن الثامن والتاسع عشر ومنظرو الثورة البورجوازية أواخر القرن الماضي.

— الاعتبار الأول ومفاده أن مفهوم وجغرافية وفضاء الدولة / الأمة، الذي ارتبطت به الديموقراطية وتشكلت في إطاره لعقود طويلة، لم تعد هي المرجعية الأساسية والمرتكز المحوري لتحديدها (تحديد الديموقراطية) ورسم فعلها وآلياتها.

والسبب في ذلك لا يرجع بالأساس إلى تراجع القيمة التفسيرية البانية لإطار الديموقراطية وفق تصور جغرافي في تجاوز مستمر (تصور الدولة / الأمة وجغرافيتها)، ولكن أيضا نتيجة تزايد كثافة التيارات الاقتصادية والمالية والتكنولوجية العابرة للدول / الأمم، وتكريس توجه التكتلات الجهوية التي لا تعطي الفضاء الجغرافي كبير اعتبار مقارنة وفضاءات الاقتصاد والمال والتكنولوجيا « الزاحفة ».

ومعنى ذلك أن مفهوم الدولة / الأمة، وإن كان مازال من العناصر الفاعلة في الديموقراطية، المحددة لتطوراتها، فإنه لم يعد يتصدر المكانة الاستراتيجية في ذلك.

ومعناه أيضا أن الأسس الموضوعية للديموقراطية (والدولة / الأمة كبراها) لم تعد كافية — زمن العولمة — لقراءة وفهم الإشكالية الديموقراطية السائدة حتى الآن؛

— الاعتبار الثاني ومضمونه أن مصدر السلطة (السياسية بالخصوص) الذي ارتكزت عليه الديموقراطية لعهود طويلة، لم يعد مكمنه — زمن العولمة — في الأمة باعتبارها منبع الشرعية المؤسساتية الأولى، بقدر ما تحوّل عنها لصالح « فاعلي العولمة الجدد ».

يقول إيگناسيو راموني، "إن العولمة قد قتلت السوق الوطني الذي كان يكوِّن إحدى مرتكزات سلطة الدولة / الأمة، فبإلغائه جعلت الرأسمال الوطني متجاوزا ودور السلطات العمومية ضئيلا. فالدول لم

تعد تملك المقدرة على مجابهة الأسواق... ولم تعد تتوفر على الإمكانات الكافية للحد من تيارات الرساميل الهائلة ولا الوقوف في وجه حركة الأسواق المعاكسة لمصالحها ومصالح مواطنيها "[71].

ويقول أيضا " إن العولمة المالية قد خلقت لنفسها دولتها الخاصة بها، دولة عبروطنية، تتوفر على هياكلها وشبكات تأثيرها ووسائل عملها الخاصة "[72].

ومعنى ذلك أن الدولة / الأمة لم تعد المحدد النهائي للسياسات والتوجهات، ولم تعد مرتكز « الحاكمية السياسية » التي قضت (الدولة/ الأمة) عهودا ومراحلا لتشكيلها وتثبيتها والدفاع عنها ضد عوامل التآكل والانقراض المحتملة؛

— الاعتبار الثالث ومحتواه أن العقد الاجتماعي الذي ارتكزت عليه — ولعهود طويلة — إشكالية المصلحة الوطنية لم يعد مبنيا ولا مرتكزا على المصلحة العامة بقدر ما تحوّل عنها إلى خدمة المصالح الخصوصية، مصالح الفاعلين الجدد وفضاءاتهم.

يقول، في ذلك، غيهينو : " إن السياسة لا توجد كنتيجة عادية للمصالح الخاصة، بل تستوجب عقدا اجتماعيا يسبق المصالح الخاصة ويتجاوزها.

إذا نحن صرفنا النظر عن هذا المعطى وحددنا السياسة كوظيفة للسوق... فإن فضاء السياسة مهدد بالزوال، لأنه لا يوجد سوق بإمكانه تحديد « قيمة » المصلحة الوطنية والإحاطة بفضاء التضامن " [73] .

---

71 - Ramonet. I, " Régimes globalitaires ", le Monde Diplomatique Janvier 1997

72 - Ramonet. I, " Désarmer les marchés ", le Monde Diplomatique, Décembre 1997.

73 - Guéhenno. J.M, " La fin de la démocratie ", Collection Champs, n° 322, Flammarion, 1993 - 1995.

ومعنى ذلك — في نظر غيهينو — أن الثقة (الباطنة والظاهرة)، التي انبنى وفقها العقد الاجتماعي، لم تعد كافية لبناء التضامن الاجتماعي " مادامت التصورات المهيمنة تحتكم لمصالحها الخاصة عوض الاحتكام إلى التزاماتها إزاء العقد الاجتماعي ".

ومعناه أيضا أن انتقال السلطة التدريجي من الدولة / الأمة والمؤسسات المنتخبة إلى فاعلي العولمة الجدد إنما يقدم، وبعمق، منطق المصلحة الخاصة على المصلحة الوطنية التي جاءت نظرية العقد الاجتماعي لتبنيها وتمأسس لها؛

— الاعتبار الرابع وفحواه أن الدولة لم تعد مصدر " احتكار العنف الشرعي " كما رأى ذلك ماكس ڤيبر ونظّر له، بل ما فتئت تنتقل تدريجيا لصالح الفاعلين الجدد، فاعلي العولمة، ما دام قد أصبح لهم دولتهم ومؤسساتهم وشبكات تأثيرهم؛ إنه " تجمع صندوق النقد الدولي والبنك العالمي ومنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية ومنظمة التجارة العالمية وغيرها. هذه المؤسسات الأربع تتحدث بلغة واحدة — تعكسها جل وسائل الإغلام — لغة السوق و « مزايا السوق ".[74]

ولم تعد أيضا مصدر العنف الشرعي لا باعتبار تضاؤل دورها وتهميشه فحسب بل أيضا وبالخصوص بحكم انتقال « صلاحياتها » في ذلك للفاعلين الجدد.

فليس من غريب الصدف أن ترفض الشركات الكوكبية الكبرى كل سياسة اقتصادية لا تربط الحقوق الاجتماعية للمواطن بمنطق السوق باعتباره « مصدر التشريع » الأول والأخير.

---

74 - Romonet. I, " Désarmer les marchés ", Art. Précité.

وليس من غريب الصدف أيضا أن ترفض هذه الشركات كل بند من بنود العقد الاجتماعي لا يتماشى وتصوراتها ولا يتجاوب وتطلعاتها.

كما أنه لا يمت إلى الصدفة في شيء أن تطالب هذه الشركات باعتماد الديموقراطية (ديموقراطية السوق)(*) ما دامت هذه الأخيرة مصاغة على مقاسها ومقاس مصالحها الخاصة؛

— الاعتبار الخامس ومغزاه أن « المرجعية الشرعية » للديموقراطية لم تعد الأمم والشعوب ومؤسساتها المنتخبة وحق هذه الأخيرة في صياغة ومراقبة القوانين والسياسات، بقدر ما انصرفت عنها لصالح قوانين السوق وسياسات البورصات واعتبارات التنافسية والمرونة والإنتاجية والمردودية ومعدل المبيعات ومستوى الأرباح وتعدد الفروع وحجم الإنتاج العالمي والأسواق الدولية. ولم تعد الدول / الأمم (مكمن الديموقراطية وضامن العقد الاجتماعي) مصدر « الأمل والخلاص » (**) مادامت التزاماتها مرهونة بفعالية المقاولات والشركات ونجاعتها. فهي التي (أي الشركات والمقاولات) تخلق مناصب الشغل وتحذفها، وهي التي تزيد من مستوى الثروة الوطنية أو تحول دون ذلك، وهي التي « تعولم » الاقتصاد الوطني وتحدد ترتيبه بين الدول؛ وهي — فضلا عن كل هذا — صاحبة القول / الفصل في تقرير مصير حاضر الاقتصاد ومستقبله.

وعليه، فهي — فيما يبدو — مصدر « الحاكمية الاقتصادية والسياسية » الأول، وماعدا ذلك لا يعدو — وفقا لذلك — كونه ضربا من ضروب التفكير اللاعقلاني والتصور المجاني.

---

* _ بعدما ناهضت أشكال الديموقراطيات الأخرى.
** _ على اعتبار تنازل الدولة عن وظيفتها الإنتاجية والتوزيعية وارتكانها للدفاع عن الواقع السائد بما تبقى لها من مصادر قوة.

— الاعتبار السادس ومغزاه أن المواطنة لم تعد تستمد مصدرها من المؤسسات الديموقراطية القائمة ولا من طبيعة العقد الاجتماعي المتجدد بقدر ما انتقل ذلك لصالح مؤسسة السوق وديموقراطية السوق وحاكمية السوق.

فمن لا يملك لا مواطنة له، ومن لا يستهلك لا مواطنة له، ومن لا يخضع ويتكيف ومنطق السوق لا إمكانية له في التملك والاستهلاك ولا وسيلة لإنقاذه وخلاصه كما يقال.

يقول لاغاسي ولابريس : " ... إن الحكومات لا تعرف إلا الخضوع الأعمى والانحناء لإملاءات الأسواق المالية. هؤلاء المسمون بـ « المستثمرين » هم في حاجة « للطمأنة » إذا أردنا خلاصنا الجماعي. ومن أجل ذلك، فهؤلاء المستثمرون يلوّحون دائما بالتهديدات حول الشغل : إذا لم تفعلوا ما نقول لكم فإن معدل البطالة سيتأثر "[75] .

ومعنى ذلك أن لا سبيل لإدراك « المواطنة الجديدة » (*) إلا سبيل التملك والاستهلاك بالنسبة للأفراد والجماعات، وسبيل التنفيذ والانضباط بالنسبة للدول والحكومات.

ومعناه أيضا أن الديموقراطية والمواطنة ، كتعبير عن سلطة الأمم والشعوب (ومصالحهم) إنما هما في طريقهما — زمن العولمة - إلى المصادرة والارتهان لصالح رأس المال والمال والأسواق و « ثقافتهم ».

لم نقصد من سياق هذه الاعتبارات الستة التدليل على أن الدولة / الأمة قد انتهت وأن الديموقراطية قد ولت وصودرت زمن

---

75 - Lagacé. D, Laprès. D, " La démocratie malade du chantage économique ", Idées, n° 25, Janvier 1997

* - مواطنة العولمة.

العولمة والشمولية، فهما لا زالتا قائمتان ولا يراد لهما أن يزولا، وفضاؤهما لا زال (وإن تقلص) يُحسب له ويؤخذ مأخذ الجد.

إنما قصدنا إبراز التحول الذي طال شكليهما وحوّل وظيفتهما المركزية كمكمن للقيادة والسيادة والعقد الاجتماعي والتضامن الجماعي.

ولم نقصد أيضا تبيان تقدم منطق السوق المطلق وفرضه لأساليب الإنتاج المادي واللامادي والرمزي، فهو مهيمن إلى حد بعيد لكنه غير محدِّد لهذه الأساليب؛ إنما قصدنا إبراز أن لا مرجعية ـــ زمن العولمة الناشئة ـــ خارج مرجعية السوق وطقوس السوق وقانون السوق. فمن خلاله تحدد مستويات الإنتاج والاستهلاك، وعبره تُقيَّم درجات التقدم والتراجع، ووفق إملاءاته يعاد النظر في « قيم » الوطن والمواطنة ومادية التملك والاكتساب ورمزية المشاركة السياسية والفعل المجتمعي.

والواقع أن تحالف الديموقراطية والسوق ـــ زمن العولمة ـــ لا يعني أن العلاقة بينهما جديدة على اعتبار أن إشكالية السوق غالبا ما كانت تسائل ـــ ولفترات مختلفة - الديموقراطية (*) ولربما تعايشت معها وتفاعلت، لكن حوارهما لم « يتجدد » إلا بعد تعميم علاقات السوق التي حملت مشعل انتصار الديموقراطية الليبرالية وأصبحت شرط انتشارها وشيوعها.

لم تعد الديموقراطية والسوق وحدتان منفصلتان ـــ نهاية هذا القرن ـــ بقدرما ارتبطا أشد ما يكون الارتباط ولكأنما " السوق هو الذي ينتج الديموقراطية " بعدما انقرضت تمثلات « الديمقراطيات

---

* - راجع في ذلك تقرير : " Equinoxe, " La démocratie au risque du marché Rapport, n°2, 1994.

الشعبية » وتراجعت مصادر الديموقراطية المبنية على أسس الشرعية الوضعية لصالح « المؤسسات ذات المنبع الطبيعي » (*).

ولم تعد العلاقة بين الديموقراطية والسوق علاقة انصهار (انصهار الهدف في وسيلته) بقدر ما أصبحت نموذجا متجددا (لا يخلو من غرابة) لقوة البنية (الاقتصادية) التحتية في تحديد البنيات السياسية الفوقية.

7 ـ 2 ـ في العولمة والليبرالية وديموقراطية السوق

لم يُكتب لطروحات حرية الأسواق (« دعه يفعل ») والتبادل الحر (« دعه يمر ») أن تصبحا ملهمتين لليبرالية الجديدة ومصدر « تفوقها » على كل معطى أو اعتبار أو قيمة أخرى، كالذي كُتب لها زمن العولمة والشمولية والكونية المتشكلة.

فلم يكن لهذه الطروحات أن تحيا من جديد وتستقر في الخطاب والممارسة لولا تراجع فضاء الدولة / الأمة وتآكل مشروعيتها، ولولا انتصار السوق على الديموقراطية وتحويل الوسيلة إلى هدف.

والقصد أن منطق الليبرالية الجديدة واشتداد قبضة السوق والتقدم باتجاه العولمة الاقتصادية والشمولية المالية والتكنولوجية لم يكن لها أن تكرس قيما غير « قيم » السوق، وديموقراطية غير ديموقراطية السوق وثقافة غير ثقافته ولربما تصورا غير تصوره وتمثلا غير تمثله لا فيما

* ـ ليس غريبا أن يعترف أقطاب الليبرالية الجديدة بتركية السوق الطبيعية في مقابل « التكوين المصطنع » والوضعي للديموقراطية. فمارغريت تاتشر مثلا لا تمل من تكرار القول بأنها لا تعرف إلا الأفراد (بمعنى السوق) ولا فكرة لديها عما هو المجتمع (الديموقراطية).

يخص « الفضاء الواحد » (*) بل أيضا فيما يتعلق بالفضاء العالمي، فضاء السوق العالمي (الواحد).

يقول بيير بورديو، «إن البرنامج النيوليبرالي الذي يستمد قوته الاجتماعية من القوة السياسية والاقتصادية للذين يعبر عن مصالحهم (مساهمين، فاعلين ماليين، صناعيين، رجال سياسة محافظون وسوسيوديموقراطيين...موظفون في المال سامون متشبتون بفرض سياسات تتبنى انقراضهم...) يميل عموما الى تشجيع القطيعة بين الاقتصاد والوقائع الاجتماعية، مساهمين في واقع الامر في خلق نظام اقتصادي مطابق للتوصيف النظري اي ما يشبه آلة منطقية تظهر في شكل سلسلة من الضوائق تجرف الفاعلين الاقتصاديين...».

ويضيف" أن عولمة الاسواق المالية، بارتباط مع تطورات التقنيات الاعلامية، تضمن حركية غير مسبوقة لرأس المال وتعطي المستثمرين(المهووسين بالمردودية القصيرة المدى لاستثماراتهم) امكانية مقارنة مردوديات المقاولات الكبرى وتعاقب بالتالي الاخطاء المرتكبة.

والمقاولات نفسها مضطرة، بحكم هذا التهديد المستمر، الى التكيف السريع مع متطلبات السوق كي لا، كما يقال، تفقد ثقة الاسواق، وفي نفس الوقت تزكية المساهمين الذين (بحكم هوسهم بالمردودية القصيرة الامد) اصبحوا قادرين على فرض منطقهم على المسيرين، يحددون لهم المعايير من خلال المديريات المالية، وعلى توجيه سياساتهم فيما يخص التوظيفات والشغل والمرتبات" [76].

* ـ فضاء الجغرافيا القار الذي تتعامل وفقه الدول كدول لا الفضاء العبرجغرافي الذي يحدده رأس المال ويدفع باتجاه توسيعه إلى ما هو كوني.

76 - Bourdieu. P, "L'essence du néo- libéralisme", le Monde Diplomatique, Mars 1998.

والواقع أن علاقة العولمة بالليبرالية وديموقراطية السوق (الزاحفة) لا يمكن، في اعتقادنا، أن تختزل في أقل من أربع أطروحات نراها محددة للعلاقة المتشكلة، مقدمة لتطوراتها المستقبلية :

ـــ الأطروحة الأولى وترتبط أساسا بفكرة أن السوق هو صاحب القدرة ـــ زمن العولمة والشمولية ـــ على إنتاج الديموقراطية ونشر قيم الليبرالية وتصوراتها.

فالسوق، وفقا لذلك، ليس فضاء لتكوين الأسعار وتوزيع الثروات فحسب، بل أيضا مصدر التعبير عن التقاء « الحريات الفردية » في اختلافاتها وتبايناتها وكذا استقلاليتها.

ومعنى ذلك أن وضعية اللاتوازن التي قد تنشأ داخله لا تكمن أسبابها في السوق (بحكم « عدالته ونزاهته ») بقدر ما تكمن في تدخل فاعلين خارجيين يفسدون على السوق تجانسه وتناسقيته.

ومعناه أيضا أن السوق هو سبيل الخلاص الاقتصادي والاجتماعي ولا طريق لبلوغ الديموقراطية من غير انصهار هذين البعدين وصهرهما في « أخلاقيات السوق الجديدة »؛

ـــ الأطروحة الثانية وتكمن في القول بأن السوق وديموقراطية السوق إنما هما ظاهرتان طبيعيتان لا تكوينان ثقافيان محضان. وتستدل على ذلك بقوة هذه الطبيعة في اختراق فضاءات جغرافية كانت، إلى عهد قريب، خاضعة للاقتصاد المختلط، لمركزية الدولة و « للأنظمة التوتاليتارية »، و « تمكنها » من جل الأنظمة الاقتصادية والسياسية «غير الطبيعية »(*) " فوحّدت بذلك ـــ ولأول مرة في التاريخ ـــ

* ـ وديموقراطيتها غير ليبرالية حتى وان احتكمت شكلا الى الانتخابات وصناديق الاقتراع.

خطاب الفاعلين وممارساتهم المبنيان على مصداقية السوق ومصداقية الفاعلين فيه "؛

— الأطروحة الثالثة وتحيل إلى الاعتقاد بأن كل مراحل التاريخ التي عاشت فيها قيم " الحرية والديموقراطية والمساواة والملكية الخاصة والأسواق " ظروف عصيبة، إنما هي « مراحل نشاز » فرضت فيها قيم أخرى لم تستطع ، بحكم « لا طبيعيتها »، الصمود لزمن طويل.

يقول أنطوني لاك(*) في ذلك ما يلي : " طيلة مرحلة الحرب الباردة، كانت ديموقراطيات السوق مهددة في شموليتها، لكننا احتوينا هذا التهديد. أما الآن فيجب توسيع فضاء هذه الديموقراطيات "(77).

ويعتقد أن السياسة الخارجية الأمريكية « للعهد الجديد » " لا تعمد إلى القوة والقمع والتشنيع " في نشر ذلك، بقدر ما تحتكم " إلى الإقناع والإنصاف وبالوسائل السلمية ".

من هنا يمكن استشراف طبيعة العولمة التي يقدم لها الخطاب السائد ويحاول الاحتكام في تعميمها إلى قوة " الإقناع والإنصاف وبالوسائل السلمية ".

يقول صامويل هانتغتون : إنه لمن مصلحة العالم كله أن يكون للولايات المتحدة « التفوق العالمي » لأنها الأمة الوحيدة التي تحدد هويتها الوطنية مجموعة من القيم السياسية والاقتصادية العالمية، (قيم) الحرية والديموقراطية والمساواة والملكية الخاصة والأسواق...

* - مستشار الأمن القومي في ولاية كليتون الأولى.

77 - Lake. A, New- York Times, 23 Septembre 1994.

إن تشجيع الديموقراطية وحقوق الإنسان والأسواق هي مركز السياسة الأمريكية أكثر من أي بلد آخر "[78] .

— الأطروحة الرابعة ومحتواها أن تبني مبادئ الليبرالية الجديدة واعتماد ديموقراطية السوق إنما يمران عبر عملية اندماج الدول والأمم في مسلسل العولمة باعتباره ممر التمرس الأساسي للاستفادة من الدول والشعوب التي تجذرت فيها هذه القيم والمبادئ، أي «الديموقراطيات والأسواق الغربية ».

ومحتواها أيضا أن إعادة الاعتبار لمفاهيم العمل والحق والواجب والنجاح والتميز إنما تمر، هي الأخرى، عبر تبني هذه المبادئ والقيم وتوظيفها في الاقتصاد والسياسة.

هذه الأطروحات الأربع لا تعبر — في اعتقادنا — عن احتواء السوق ومنطق السوق لقيم الديموقراطية والسيادة واختراقه للدول والأمم والشعوب فحسب، بل أيضا وبالخصوص في قدرته (قدرة السوق) على إخضاع كل أشكال السلط السائدة لعقليته وعقلية الفاعلين فيه.

وتعبر أيضا عن طبيعة « العقلانية الجديدة المتصاعدة » التي لا ترى في المجتمع والديموقراطية، في الدولة والأمة، في الحكومات والبرلمانات، في المعاهد والجامعات، في الفضاءات المحلية والعالمية إلا فرعا من فروع « السوق الكوني » وإطارا لتجذير مرجعية التنافسية والمردودية والإنتاجية والأرباح التي يعمل على نشرها و « عولمتها ».

78- أورده :
Chomsky. N. "Démocratie et marchés dans le nouvel ordre mondial" 1997, (sans référence).

ولا ترى — فضلا عن ذلك — في « المؤسسات العالمية » إلا غطاء لتبرير ممارساتها وإقصاء ما من شأنه أن يتعارض معها أو يعارضها.

يقول فرنسوا شيزني : " إن منظمة التجارة العالمية قد مُنحت — منذ سنة 1995 — سلطات عبروطنية واسعة، ووُضعت خارج أي مراقبة تُذكر من لدن الديموقراطيات البرلمانية. ولمجرد الاحتكام لها، فبإمكانها اعتبار التشريعات الوطنية، فيما يتعلق بقانون الشغل أو البيئة أو الصحة العمومية، معارضة ومناقضـــة لحرية التجـــارة، « من الواجب » إلغـــاؤها "[79].

والواقع أن العولمة المتشكلة ومبادئ الليبرالية الجديدة لم يكن لها أن تنشأ وتتكرس لولا عجز الديموقراطية وعجز دول / أمم « أفرغت من محتواها » بحكم تضاؤل وسائل فعلها وتقلص دورها في الحركية الاقتصادية والاجتماعية، وتفرد البراديغم النيوليبرالي بقواها وبنخبها السياسية، وحرمان مواطنيها من أبسط حقوقهم، حقوق الشغل والدخل المنتظم والسكن والصحة والتكوين، وانحسار مفهوم المواطنة بانحسار إمكانيات الحصول عليها والتمتع بها (*).

قوة الأطروحات الاربع السابقة إذن إنما تستمد « مشروعيتها » من كل هذا ، وأيضا من موقف أفراد لا يتمثلون العالم إلا في انغلاقه و «ترفعه » واستحالة فهمه واختراقه ما دام فاعلوه الجدد لا يرون فيه (في العالم) إلا تجسيدا لمنطق تراكم رأس المال الأحادي الجانب والنظرة، وفضاء لتسريع دورته ودورة الربحية فيه.

---

79 - Chesnais. F. " La mondialisation du capital", Alternatives /Syros, Paris 1997 (Edition augmentée).

* - انظر في ذلك : Gorz. A "Misères du présent, richesse de l'avenir", Ed. Galilée, Paris 1997.

والمروع، فضلا عن ذلك، يقول ريكاردو بتريلا، " كوننا نهيم ونتعاطى — بكل تواطؤ — لمحبة اقتصاد السوق الرأسمالي المحرّر واللامقنن والمخوصص، لمحبة عظمة الشبكات العالمية الكبرى المتمثلة في الشركات المالية والصناعية، ولعبادة التنافسية الغازية وللاندهاش أمام كفاءة الهاضمين للثروة العالمية، هؤلاء المغامرون الجدد الذين انتشروا كالجراد في فضاء اقتصاد معولم، متروك لقوى السوق الحرة"[80].

ومعنى ذلك أن « انتصار » السوق وديموقراطية السوق ونموذج الليبرالية الجديد لم يكن لها أن تتعاظم وتبسط نفوذها وتمأسس للمرجعية المركزية الأولى لولا تراجع المؤسسات الرسمية و «ارتشاءها» (*)، وتوفر القابلية لدى النخب (والعامة أيضا) لتقبل خطاب الفاعلين الجدد وممارساتهم.

ومعناه أيضا أن طبيعة الديموقراطية الجديدة (ديموقراطية السوق) لم تُعتمد بحكم ارتكازها على قيم العدالة والمساواة والديموقراطية الحقة — كما سبق القول — بقدر ما اعتُمدت كترجمة واقعية للسلطة المتكونة الجديدة وتعبيرا عن مصالح وتطلعات « أصحاب القرار والسيادة الجدد ».

ومعناه، فضلا عن كل ذلك، أن الديموقراطية — زمن العولمة — لم تعد مبنية على « المشروعيات التاريخية المتآكلة » بقدر ما أصبحت تحتكم إلى تمثيلية من لهم قوة وإمكانية « فرض صوتهم لا إسماعه » لا على المستوى الوطني أو المحلي فحسب، بل أيضا على المستوى الكوني.

قد يكون من المنطق الخالص أن تأخذ الديموقراطيات البرلمانية بمطالب « السلط الجديدة » لما لها من قوة وجاه؛ وقد يكون من المنطق

---

80 - Petrella. R, "Un contrat pour le monde", Clio. It, 1996.

* - بمعنى انفصامها عن قضايا الاقتصاد والمجتمع والديمقراطية.

أن تساير تحوّل طبيعتها وآلياتها، بقدر ما هو منطقي أيضا أمر تجديد الديموقراطية وتحسين أدائها زمن العولمة.

إلا أن الإنصاف في اقتصاد السوق إنما هو جزء مركزي في العملية الديموقراطية ما دام (أي الإنصاف) " بإمكانه احتواء بيداغوجيته الخاصة في الانفتاح والحوار وتعبير الأغلبية والبحث عن المواجهة الإيجابية والتوافق ".

وهذا ما يجعل من التقارب البنيوي بين الديموقراطية والسوق — زمن العولمة والليبرالية الجديدة — تقارب ثقافة وتواصل لا تقارب طبيعة واعتدال؛ إذ كيف يمكن تصور السوق كظاهرة طبيعية لا كظاهرة ثقافية يهيأ لها المناخ وترصد لها التربة ويُعتمد فيها « الزمن الطويل » ؟ وكيف يمكن تصور سوق بدون ثقافة بمعنى بدون إطار للاشتغال، وبدون تنظيم للتبادلات وبدون تكوين للعقليات وترسيخ للممارسات ؟ لا نعتقد بذلك.

فإيديولوجية السوق المنتشرة والمشاعة لا توفر الأرضية الموضوعية لإبراز الخاصية الطبيعية للسوق واستخراج خاصيته الثقافية. ولا تُمكّن التمييز بينهما في اقتصاد تتعولم فيه كل المكونات المادية واللامادية وكذلك الرمزية.

مانعتقده أن « ديموقراطية السوق » لربما قد تكون طبيعية التشكل في مجتمعات تبنت الرأسمالية والليبرالية لعهود طويلة، وأغنتهما بجرعات من الثقافة كبيرة، إثراء لهما أو تجنبا لانزلاق لهما غير محمود العواقب والنتائج؛ وفي أحيان عديدة حدت من مسارهما(*) أو انصرفت (لمصلحتهما) عنهما (**)

---

* - طيلة المرحلة الكينزية حيث انحسرت الليبرالية وديموقراطيتها في « أبهت صورهما ».

** - مرحلة الثلاثين الخوالد.

وما نعتقده أيضا أنِ الدول التي اعتمدت الرأسمالية والليبرالية لظروف شتى، دون أن يكون ذلك نابعا من واقعها وحاجتها لذلك، إنما تكرست فيها الديموقراطية « كاختيار »، كثقافة، لا كمعطى طبيعي جاءت به تطورات المجتمع والاقتصاد والفكر.

ومعنى ذلك أن الديموقراطية الجديدة، ديموقراطية السوق وديموقراطية عصر العولمة، في شكلها الكوني السائد، لا تعبر عن طبيعة الظاهرة الديموقراطية المروّج لها باستمرار، ولا عن طبيعتها الثقافية، بقدر ما تعبر عن تصور « أصحاب السلطة الجدد » الموظّفين للثروة العالمية، المحتكرين لها والمكرّسين لعقيدة السوق وديموقراطية السوق والمحمَّلين بـ " إيديولوجية الإقصاء ومنطق التهميش وطبيعة اللامساواة، لا طبيعة العدل والإنصاف ".

7 ـ 3 ـ « منبوذو » الديموقراطية زمن العولمة

لليبرالية والديموقراطية — زمن العولمة — فاعلوها ومسيروها، لا يحتكمون — في خطابهم وممارستهم — إلا لمنطق السوق وعقيدة السوق وديموقراطية السوق، ولا يقيمون كبير اعتبار للدول والمؤسسات، للأفراد والجماعات ما داموا أصحاب « السلط الجديدة » ومكمن « المشروعية الصاعدة ».

ولليبرالية والديموقراطية — زمن العولمة — مهمشوها ومنبوذوها لا اعتبارا لجنسهم أو للونهم أو لثقافتهم أو ما إلى ذلك، ولكن بحكم تخلفهم عن « منحى التاريخ الجديد » و « عدم قدرتهم » على التكيف والاندماج، و « عجزهم » عن التأقلم مع منطق وعقيدة وديموقراطية السوق أو التأخر في اعتماد ذلك.

ومنبوذو عقيدة وديمقراطية السوق — زمن العولمة — كُثرٌ، لا يمكن جردهم في مبحث كهذا، لكننا نكتفي بحصر معظمهم في ست خانات مركزية نراها « ممثلة » لهم، معبرة « عن وحدتهم » :

— من منبوذي عقيدة وديموقراطية السوق الأولين، الدول / الأمم التي لم تستطع « التكيف » والاندماج في « مسار التاريخ الجديد ».

هذه الدول / الأمم تُقدم عموما في كونها لم تع بعد مصدر «السلطة والشرعنة » المتزايد، ولم تضع لذلك التصورات والسياسات، سياسات التحرير واللاتقنين والخوصصة وفتح رساميل قطاعاتها العمومية الكبرى؛ ولم تعتمد « قيم » التنافسية والمردودية والمرونة والإنتاجية؛ ولم « تتعامل إيجابيا » مع برامج صندوق النقد الدولي والبنك العالمي؛ وتحفظت على بنود منظمة التجارة العالمية؛ وتشبثت بـ « مركزية الدولة » في الملكية وتدبير الشأن العام وتوجيه الاقتصاد والسياسة والمجتمع.

والدول / الأمم منبوذة أيضا — وفق هذا الخطاب — كونها لم تفتح أسواقها ولم « تكيف » قوانينها ومتطلبات العولمة، ولم « تثق في نموذجية ديموقراطية السوق المنقذة ».

يقول گوي دي جانكييرز (*)، إن دول الكوميكون لا تحن— على الرغم من معاناة الانتقال إلى اقتصاد السوق — إلى التنظيم القديم؛ وإنه " حتى في أمريكا اللاتينية، أين الحنين إلى الأنظمة الحمائية والمنغلقة لفترة الستينات والسبعينات، حيث كانت معظم دول المنطقة محكومة من طرف ديكتاتوريات عسكرية ؟ إن هذه الدول — منذ أن حصلت على حق اختيار المسيرين— قد بدأت... تصوّت

* - مدير تحرير خلية « الاقتصاد والتجارة العالميان » بالفاينانشل تايمز.

لصالح حكومات قوية العزم في البحث عن التنمية الاقتصادية عبر إصلاحات ليبرالية " (81).

— الصنف الثاني من منبوذي السوق وديموقراطية السوق وعقيدة السوق ويتعلق بالدول والأمم التي لم تتمثل بعد « مصادر القوة الجديدة» المتمثلة في مالكي الاقتصاد والمال والمتحكمين في رأس المال والأعمال، المحتكمين إلى حركية الأسواق والبورصات والمتنافسين على زيادة حصص الأرباح والإنتا ج وحمى المقايضات.

ويتمثل أيضا في الدول والأمم التي لم تحقق « القطائع الشجاعة» مع ماضيها (*) إلا في الفترات الأخيرة أو المترددة في إدماج هويتها في « هوية السوق » وصهرها فيه لدرجة الذوبان.

ويتمثل — فضلا عن ذلك — في تشبث هذه الدول والأمم بديموقراطيات " أبانت مرارة الواقع عن خيبتها وإتعاسها لشعوبها وتفقيرها لقوى الإنتاج فيها ومركزتها للثروات في هرم السلطة وقمة الحكم ".

هذه الدول والأمم لم تهمش وتنبذ — وفق هذا الخطاب — إلا لكونها لم تعتمد « قيم » السوق وديموقراطيته، وتبنت، عكس ذلك، نماذج لم تمكّن اقتصاداتها من النهوض ومجتمعاتها من التقدم وسياساتها من الدمقرطة وثقافتها من التفتح (**)، وبالتالي فلا خلاص لديها إلا بالانصهار في الاقتصاد المعولم والفعل فيه والتفاعل معه؛

81 - De Jonquières. G; " Des réformes qui ne sont pas allées assez loin", Art. précité.

* ـ نموذج دول أوروبا الشرقية حتى حدود التسعينات.

** ـ غالبا ما تقدم « نماذج » الدول الصناعية الجديدة لجنوب شرق آسيا وأمريكا اللاتينية كدول لم تخرج من هامشيتها إلا باعتماد السوق.

ـــ الصنف الثالث من « منبوذي الزمن الحاضر » ويتعلق بالدول والشعوب التي لا تكوّن الفضاء المباشر للفاعلين الجدد، وهي أبعد ما تكون عن « مجالها الحيوي » لا بحكم «فقرها الطبيعي » (أو تفقيرها التاريخي) فحسب، ولكن أيضا بحكم ضعف قدرتها التسديدية وتضاؤل فرص الاستثمار بها على اعتبار تشدد الأنظمة الحاكمة بها (*) أو تمركز الثروة بين يدي نخب مرتبطة أصلا بالسوق المعولم، متشبعة بعقيدته (**).

ومعنى ذلك أن الغالبية العظمى من سكان البشرية لا تكوّن فضاء مباشرا للفاعلين الجدد ما دامت لم تخضع بعد « لعملية التكييف والإدماج والصهر في السوق وعقيدته وديموقراطيته ».

ومعناه كذلك أن لهذه الدول والشعوب وظائف أخرى ـــ زمن العولمة ـــ لا تقل أهمية عن وظيفتها الاستهلاكية المباشرة للسلع والخدمات : وظيفة استهلاك السلاح وتزويد الاقتصاد المعولم بالمواد النفيسة (***)، واستقبال النفايات وترويج التكنولوجيا المتجاوزة وتزويد الشبكات الإعلامية الكبرى بصور دول وقبائل يتمتع من خلالها « الإنسان المترف » برؤية كل أشكال الجوع والإعاقة والبؤس، ومناظر الإبادة الجماعية وقوافل المضطهدين والمحرومين بعيدا كل البعد عن قيم السوق وعقيدته وديموقراطيته.

ـــ الصنف الرابع من منبوذي السوق وديموقراطية السوق ويكمن بالأساس في « جيوش العمال » التي لا ترى فيها العقيدة السائدة إلا مثالا من أمثلة سياسات فترات ما « قبل السوق » الممركزة والمتصلبة

* ـ نموذجا كوبا وكوريا الشمالية هما المقدمان عموما.

** ـ نموذج دول النفط الخليجية.

*** ـ مادام لم يعد للمواد الأولية الأخرى من أهمية تذكر.

والخالية من إمكانات المرونة والشفافية التي توفر للسوق حركيته وديناميته؛ وعجز السياسات المعتمدة في إعادة تكوين من لا كفاءة له أو من لم تعد لكفاءته النجاعة الكافية زمن الدقة والسرعة والانتقال بين الوحدات (*)؛ ويكمن أيضا في الاعتقاد « بتصلب » النقابات وعدم مسايرتها لواقع العولمة المتصاعد ومنطق السوق الزاحف.

فليس من غريب الصدف أن تعمد مارغريت تاتشر ورونالد ريغان وغيرهما من المتشددين لليبرالية الجديدة، إلى تكسير النقابات وتهميشها لدرجة المنع.

وليس من غريب الصدف أيضا أن نجاح الدول الحديثة التصنيع غالبا ما تقدم النقابات فيها كونها « متعاونة » مع الرأسمال والاستثمار، « متفهمة لصعوبات المرحلة » (**) كما لا نعتبر أنه من قبيل الصدفة في شيء أن يغض الفاعلون الجدد الطرف عن طبيعة الأنظمة القائمة وعن « تشددها » ما دامت غير مرنة مع متطلبات عالم الشغل، غير عابئة باحتجاجاته (***).

— الصنف الخامس الذي لا يُعَر لوجوده كبير تقدير يتمثل في المؤسسات الدولية التي لا تفعل في السوق وفي العولمة الاقتصادية والمالية ولا تحدد لحاضر الاقتصاد العالمي ومستقبله.

فشتان بين أن « يحتكم » الفاعلون لمنظمة التجارة العالمية وأن يحضروا اجتماعات منظمة كمنظمة اليونسكو ؛ وشتان بين أن تلجأ

---

* - Polyvalence

** - تجربة النمور الصناعية بالخصوص.

*** - نادرا ما تحترم الدول والحكومات والشركات - زمن العولمة - مواثيق الشغل أو قوانين العمل.

الحكومات لصندوق النقد الدولي والبنك العالمي وأن تنظر في بيانات منظمة كمنظمة العمل الدولية؛ وشتان بين أن تشغّل الشركات الأطفال والقاصرين وبين أن تستمع لقرارات منظمة كمنظمة اليونسيف في استنكارها لذلك ومطالبتها الحكومات للحيلولة دون تكرار ذلك.

ومعنى ذلك أن من المؤسسات الدولية المتخصصة ما لم يعد لوجودها — زمن العولمة — كبير قيمة ولربما أصبحت مواثيقها تتعارض وحركية « الرأسمال الكوني » ما دامت تبحث في عمل الأطفال والتهرب من الضرائب وتبييض « المال الوسخ » وتفضح ممارسات « المناطق الحرة » وفي وسائل الإرشاء قصد الحصول على الصفقات وما إلى ذلك.

ومعناه أيضا أن لا « مؤسسات دولية حقيقية » — في نظر الفاعلين الجدد — إلا تلك التي تدافع عن المال ورأس المال، عن التجارة والأعمال أي الثلاثي صندوق النقد الدولي — البنك العالمي ومنظمة التجارة العالمية.

— الصنف السادس من منبوذي عصر العولمة والسوق وديموقراطية السوق ومهمشيها يكمن في الأمم والشعوب التي لا زالت تعتقد أن في هويتها وثقافتها وقيمها توجد سبل الخلاص من التخلف والاستبداد؛ وفي انتقاء ما يصلح من هويات وثقافات الآخر طريقة للتعامل مع العصر ومنطق العصر.

وللاستدلال على ذلك غالبا ما يتم التلميح إلى دول حافظت على هويتها وثقافتها واعتمدت عقيدة السوق لتنميتها وتطورها.

وهو استدلال لا يخلو من صواب ما دام هناك من التجارب ما يثبت ذلك ويزكيه.

إلا أن القاعدة ـــ زمن العولمة ـــ لا تحتكم لحالات تضافرت في نشوئها عوامل عدة ومتشعبة (*)، بقدر ما تحتكم إلى المسار العام الذي يُقدم في كونه المسار الواحد / الأوحد : مسار السوق الشمولي وديموقراطية السوق الشمولية وعقيدة السوق الشمولية.

يقول مارتان وولف : " إن العولمة والسوق إنما يؤرخان للشيوع العالمي لعمليات التحرير الاقتصادي... (التي) ستحمل لملايير البشر، إمكانات هائلة... ولا يجب الإنصات للذين يحذرون ويتخوفون من السوق والأجانب " [82] .

هذه « الشرائح » الست من منبوذي العولمة والسوق والديموقراطية ومهمشيها إنما قدمنا لها بعجالة شديدة لا لإبراز « عدم نفعيتها » في دورة المال ورأس المال المعولمين فحسب، بل أيضا بحكم انتقال جزء منها من « جبروت » الشموليات السياسية إلى أنظمة أكثر شمولية اجتمع في ظلها اضطهاد السوق وديموقراطية السوق.

يقول دنيس ديكلوس : " إن المجموعات المالية والصناعية ـــ بحكم قوة تأثيرها على المستهلكين والعمال والعاطلين ـــ لم تعد وحدات اقتصادية عادية ولكن مراكز قوى كبرى. فبتحولهم، في المجتمع، إلى وحدات مركزية... فقد أصبحوا في وضعية يهددون معها حاضر الديموقراطية ومستقبلها ".

ويتابع، " إن المسيرين ـــ بحكم انهماكهم في مجاملة من لهم السلطة الحقيقية ـــ يقدمون التشجيع لبعضهم البعض فيما يخص

---

* ـ لم يكن لدول ككوريا الجنوبية مثلا أو سنغفورة أو ماليزيا أو هونغ كونغ أن تنبعث لولا قوة الاستثمارات الخارجية بها واعتماد سياسات انفتاح واسعة النطاق نتيجة ذلك.

82 - Wolf. M, " Mais pourquoi cette haine des marchés ? ", Dossier "la Mondialisation est -elle inévitable ? ", Dossier. Précité.

ضرورة البطش، إذ حيثما توجد مراكز « القيادة » لا نتحدث إلا عن « التمرير بالقوة » أوفرض التغيير " [83] .

ومعنى هذا أنه ليس غريبا — زمن العولمة والليبرالية وديموقراطية السوق - أن تتزايد أرباح الشركات وتنتعش الأسواق والبورصات كلما تقلص عدد العمال أو اعتمدت برامج الهيكلة. ومعناه أيضا وبالخصوص أن احتكام « جيوش المنبوذين » للدولة / الأمة وقوانينها والتزاماتها لربما قد ولّى في ظل مكمن « السلط الجديدة » ومصدر « التشريع » المتشكل.

هل صودرت الديموقراطية لصالح الأسواق و « الأنظمة الشمولية الجديدة » لصالح هيمنة « رأي السوق » (والفاعلين فيه) وديموقراطية السوق ؟

ليس بإمكاننا الجزم وإن كان مسلسل المصادرة قائما خطابا وممارسة، لا بحكم قوة الفاعلين الجدد فحسب بل أيضا بفعل «المروّجين الجدد » المشيعين لذلك فكرا وتفكيرا.

---

83 - Duclos.D, " La cosmocratie, nouvelle classe planétaire ", le Monde Diplomatique, Août 1997.

الفصل الثامن

فكر العولمة أو في إشكالية «الفكر الواحد»

لم يسبق لظاهرة بسطت نفوذها على الدول والشعوب، على الاقتصاد والمجتمع، على الديموقراطية والفكر، على الثقافة والمثقفين، كما بسطته ظاهرة العولمة والليبرالية الجديدة وسلط السوق نهاية هذا القرن.

ولم يسبق لفاعلي الاقتصاد والمال والتجارة والأعمال أن فرضوا منطقهم وتصورهم الخاص لما « يجب » أن تكون عليه السياسات الاقتصادية والأسواق والسلطة السياسية والديموقراطية كالذي فرضوه زمن العولمة والشمولية « والاقتصاد الحر الشمولي ».

والواقع أن زمن العولمة والشمولية، المتشكلان لما ينيف عن عقد من الزمن أو ما يزيد، لم يكرسا « لقيم » السوق و « عقيدته » فحسب، بل أيضا لنمط الفكر والتفكير الذي « يجب » على الدول والاقتصادات اعتماده وتبنيه (8 - 1).

والواقع أيضا أنه بقدر ما يتكرس « هذا الزمن » ويتجذر ويمأسس له من طرف « المروجين الجدد » وحاملي « هم الفكر المتشكل» (8 - 2)، بقدر ما يصطدم بشتى أنواع الرفض والتعصب ومختلف أشكال التطرف والتشدد (8 - 3).

8 ـ 1 ـ في إشكالية « الفكر الواحد »

إشكالية « الفكر الواحد » من الإشكاليات التي يصدق معها الاعتقاد أن لا قيمة حقيقية لنظرية ما ولا أهمية كبرى لها، إن لم تأخذ من الواقع فرضياتها وملاحظاتها المركزية، ولم تبن « مخرجاتها » ومنطق تجانسها بالتصاق معه، بإنصات له وباحتكامها المستمر إليه.

في الديموقراطيات الغربية — زمن العولمة والشمولية والليبرالية الجديدة و « انتصار قيم السوق » — هناك ما يشبه إدماجا للأفراد والجماعات، للدول والأمم في تصور للاقتصاد والمجتمع واحد، وفي تمثل للديموقراطية والفكر موحد لدرجة الذوبان فيه والانصهار داخله.

والواقع أن هذا « الفكر » المتشكل لم يكن لسواه أن يشاع وينتشر ما دام هو المرخص به والمسموح بتداوله وما دام هو السائد وهو... الوحيد.

ما هو « الفكر الواحد » الذي لا يرخص لغيره ولا يسمح لسواه ولا سيادة إلا به ومن خلاله ؟

« الفكر الواحد »، في تحديد إيغناسيو راموني (*) — إنما هو " الترجمة الإيديولوجية — ذات التطلع الشمولي — لمصالح مجموعة من القوى الاقتصادية، مصالح الرأسمال الدولي بالخصوص " (84) . ولئن أرجع الكاتب مصدر تكونه وتحديده إلى بداية 1944، تاريخ اعتماد اتفاقية بروتن وودز، فإنه يعتبر أن مصادره الأولى والأساسية إنما تكمن " في المؤسسات الاقتصادية والنقدية

---

* - وهو الذي استعمله لأول مرة أواسط تسعينات هذا القرن.

84 - Ramonet. I, " La pensée unique ", le Monde Diplomatique, Janvier 1995.

— كالبنك العالمي وصندوق النقد الدولي ومنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية والاتفاقية العامة حول التعرفة الجمركية والتجارة واللجنة الأوروبية... — والتي، بتمويلاتها، أدمجت لخدمة أفكارها، وعبر الكرة الأرضية كاملة، العديد من مراكز البحوث والجامعات والمؤسسات التي لم تتوان بدورها في إشاعة القول — الحق " [85].

هذا هو الفكر الواحد — يقول الكاتب - الذي تتهافت عليه — في كل نقطة من نقط الأرض- " كليات العلوم الاقتصادية والصحفيين والروائيين والسياسيين، ويأخذون بالوصايا المركزية لجداول قانونه الجديد ويعيدونها إلى ما لا نهاية عبر كبرى وسائل الإعلام ".

يحدد صاحب أطروحة « الفكر الواحد » هذا الأخير في مجموعة استنتاجات ومبادئ لا نرى ضبابية فيها ولا غموضا :

— المبدأ الأول والمركزي ويكمن في تفوق الاقتصادي على السياسي وتحديده له تحديدا محوريا. ومعناه أنه باسم « الواقعية » و «البراغماتية »، فإنه من الطبيعي أن يعتمد الاقتصاد كمصدر للقرار والتسيير وكمركز للقيادة والتدبير؛

— أما المبادئ الأخرى فيظنها مؤسس أطروحة « الفكر الواحد » معروفة وبديهية ما دامت مبنية على المبدأ المركزي السابق، مكرسة له : " السوق باعتباره صاحب اليد الخفية التي تصحح خلل وتباينات الرأسمالية وبالخصوص الأسواق المالية التي تحدد إشاراتها الاتجاه العام للاقتصاد وتوجهه؛ المنافسة والتنافسية اللتان تنشطان وتحركان الشركات، دافعين بها إلى المزيد من العصرنة؛ التبادل الحر — بدون حدود — كعامل تنمية متتابع للتجارة وبالتالي للمجتمعات؛ العولمة

---

85 - Ramonet. I. " La pensée unique " Art. Précité.

في جانبها المتعلق بالإنتاج السلعي وبالتيارات المالية؛ التقسيم الدولي للعمل الذي يخفف من المطالبات النقابية ويخفض أسعار الأجور؛ العملة القوية كعامل استقرار؛ اللاتقنين؛ الخوصصة؛ التحرير...

دائما « قليل من الدولة » واحتكام دائم لصالح مداخيل رأس المال على حساب مداخيل العمل ولامبالاة إزاء التكلفة البيئية " [86].

هذه المبادئ — لكثرة ما تُعتمد في وسائل الإعلام ومنابر الخطابة ومقالات الصحفيين ولقاءات السياسيين — فقد أصبح لها من القوة « الترهيبية » " ما يجعلها تتصدى لأي محاولة تفكير حر وتجعل من الصعوبة بمكان مواجهة الظلامية الجديدة ".

ولكثرة ما يروّج لها أيضا، فقد أصبحت هذه المبادئ قاموس الفاعلين الجدد يرجعون لها، يدافعون عنها ويُقصوا من عارضها أو تعارض معها أوحال دون انتشارها واعتمادها.

« الفكر الواحد » إذن إنما يؤرخ لحركية في الفعل جديدة لا فيما يتعلق بالدول والمؤسسات الاقتصادية والمالية فحسب، بل أيضا لمراكز البحوث والجامعات والمؤسسات والمعاهد.

وهو في هذا إنما ينبني على ثلاث ركائز كبرى تحدد لمميزاته العميقة وميزاته المتشكلة :

— الركيزة الأولى ومفادها أن ما يجري ويُعتمد إنما هو من قبيل القدر المحتوم لا مرد لوقوعه ولفعله.

86 - Ramonet. I, " La pensée unique ", Art. Précité.

ومعنى ذلك، أن الظواهر المنتشرة لا تخضع للتأويل والنسبية واختلاف الرأي ما دامت محكومة بمحددات قدرية لا مجال لإقحام الذاتية في فهمها أو اعتماد القناعات والتصورات في فكها.

ومعناه أيضا أن الوقائع الملاحظة إنما هي استنساخ لهياكل ونماذج وقواعد ومعايير لا تستوجب المجادلة بقدر ما تتطلب تحديد نتائجها وأبعادها.

ومعناه بالخصوص أن « قدر العالم »، نهاية هذا القرن، لا يكمن في غير عولمة الاقتصاد وشمولية المال والتكنولوجيا ومنطق السوق والظرفية العالمية والمنافسة الدولية وما إلى ذلك فحسب، بل أيضا في ضرورة التكيف بالنسبة للمهمشين والمقصيين، في غياب قوتهم على الفعل والتفاعل.

— الركيزة الثانية وفحواها أن الحقيقة، كل الحقيقة، إنما مكمنها فيما يفكر فيه الرأي العام وتقدم له وسائل الإعلام على أنه « التفكير الصائب والمصيب ».

فالكل — وفق ذلك — خاضع لترتيب هيكلي محدد الأشكال والقوانين والنماذج والقواعد، والكل مرتكز على الامتثالية والنمطية؛ وأنه من « الشذوذ » التفكير خارج ما يُعتبر « الرأي المتقاسم » و « التصور اليقين » (*).

ومعنى ذلك أن لا فائدة من التفكير فيما لا يفكر فيه الرأي السائد وتروّج له وسائل الإعلام ضمن البديهيات، ويقدم له « الفردانيون » في

---

* - راجع في ذلك كتاب رتشارد ويفير ولو في تقادمه :
Weaver. R, " Ideas have corsequences", University of Chicago Press, Chicago, 1948.

كونه « حق الفرد في التفكير » وتطلعه إلى تمثل الحقيقة كما يتمثلها أبناء طينته.

ومعنى ذلك أيضا أن مطابقة رأي الفرد الخاص مع الرأي العام (رأي الساسة ووسائل الإعلام و... العامة كذلك) هو نموذج « التفكير الصحيح » الذي يعترف له أصحاب « الفكر الواحد » بـ « الرزانة والمصداقية والواقعية والبراغماتية » وأن أي تفكير غيره لا يعدو كونه تفكيرا نشازا، شاذا ولا عقلانيا. ومن هنا فهو الاستثناء الآني لا القاعدة الجوهرية القارة.

— الركيزة الثالثة ومضمونها أن لكل فاعل (في الاقتصاد أو في المجتمع، في الثقافة أو في الفكر) أن يفكر ويتمثل الأشياء كما يريد لا كما يريد لها سلم القيم المشتركة أن تكون. فليس مهما — تبعا لذلك — طبيعة وحجم النتائج على الجماعة أو تأثيرها على القيم بقدر ما هو مهم تقييم الأشياء وفق المصالح الخاصة لا وفق قيمة هذه الأشياء في حد ذاتها.

" فأن تعمد شركة متعددة الجنسيات إلى إغلاق مؤسسة، حيث تعيش جهة من الجهات، لا يؤخذ في الحسبان... وأن نجاح مشروع أو مضاربة يحمل في حد ذاته مشروعيته الخاصة ويُعتمد كقاعدة تفكير للجماعة " [87].

ومعنى ذلك أن القياس في التفكير إنما هو بالأساس مطابقته لمصلحة الفرد الخاصة وتطلعاته الذاتية وتصوره للأمور كما يراها لا كما يحددها سلم القيم الجماعية واعتبارات المصلحة العامة. ومعناه

87 - Nifle. R, " Pensée unique, pensée inique, qu'en penser ? ", Pag, 9 Février 1996.

أيضا أن لا تباينا في التصور يذكر إن هو اعتمد تمثلا للأمور، فردانيا، ذاتيا وخاصا و « طبيعيا ».

هذه الركائز الثلاث هي التي تبني « للفكر الواحد »، تحدد له وتمأسس « لصلابته » : فلا جدال ما دامت الأمور قدرا محتوما، ولا مجادلة ما دامت مطابقة للمرجعية العادية التي تفسرها، ولا خلاف ما دامت (أي الأمور) متناسقة تناسق تصور الأفراد الخاصين بها.

هذا الإطار « الفلسفي »، البراغماتي والعملي هو الذي بدأ وفقه إخضاع العالم (الواحد) للقيم « التطبيقية » المتمحورة حول الإنتاج والكفاءة والنجاعة والمردودية والمثالية والمرونة والمراقبة والقدرة على التكيف والتسيير وما إلى ذلك.

وهو الذي أسس للاعتقاد أن « لكل مشكل حل واحد ووحيد »، وأنه تحت ضغط المعاناة والتضحيات، فإن الأفراد سينتهون إلى التأقلم[88].

ومعنى هذا أن « الفكر الواحد » هو الذي من شأنه (من حقه يقول البعض) أن يوجّه صانعي السياسات الاقتصادية (في وحدة روافدها) و « ينير طريق الأسواق » (في كونيتها) ويحدد «اختيارات» الدول والأمم (في تجاذبها) ويكوّن الإطار العام لتمثل الأفراد والجماعات.

وهو — في هذا — إنما يمأسس لنشوء إيديولوجية جديدة، إيديولوجية « الفكر الواحد »، سيكتمل تكوّنها، لا محالة، باكتمال الأفكار التي تعتمدها، تتبناها وتروّج لها.

88- عبارة للاقتصادي الفرنسي المخضرم رايمون بار، أورده :
Halimi. S, " Les médias et les gueux "; le Monde Diplomatique. Janvier 1996.

8 ـ 2 ـ في إيديولوجية « الفكر الواحد »

على قاعدة الواقعية والبراغماتية والفردانية والتطبيقية والفعلية انبنى « الفكر الواحد » وانتشر. ووفق منطق التنافسية والمرونة والمردودية والإنتاجية والتحرير واللاتقنين والخوصصة تعممت « قيمه » وشاعت لتصبح — في مرحلة وجيزة — مرجعية الساسة والاقتصاديين، قاموس النخب والمفكرين.

والواقع أن « الفكر السائد »، نهاية هذا القرن، لم ينعت، فيما نظن، بالواحد كونه تمكن، في ظرف وجيز، من إقصاء أشكال الفكر الأخرى و « تخريبها » شكلا ومضمونا فحسب، بل في كونه مأسس لإيديولوجية (إيديولوجية الفكر الواحد) لم يعد لغيرها (ولم يرخص له) قوة التمثل والفهم والتفسير.

وإيديولوجية « الفكر الواحد » التي نعنيها إنما هي " مجموعة من الأفكار متجانسة المظهر؛ تمكنت — بحكم رفضها الرجوع إلى ذاتها وتناسيها لعلاقتها بتساؤلها الأولي وضبطها للمفاهيم، وتغاضيها عن البحث في الحقيقة والمساءلة النقدية — و تجمّدت في كتلة مغلقة من المعتقدات تعتبرها بديهيات وتمكنها من مركزة هيمنتها " (89) .

ليس من صلاحيتنا أن نغوص في تاريخ نشوء هذا « الفكر » أو الغوص في الفلسفات الأولى التي انبنى عليها؛ فقد يطول الحديث فيما لا يتعلق بجوهر إشكاليتنا.

حسبنا اختصار ذلك في القول إنه ما دام العمران الذي ارتكزت عليه الحداثة الغربية، لعهود طويلة، قد اعتمد في ذلك براديگمين إثنين، التقدم والعمل؛ فإن الانزلاق إلى ما بعد الحداثة قد تم من خلال

---

89 - Lesgards . R, "L'élite et son "pragmatisme" ", le Monde Diplomatique, Avril 1994

تجاوزهما وتعويضهما بإثنين آخرين (براديگم السوق والاتصال) يمأسسان لليبرالية الجديدة والفكر الجديد كما مأسست الليبرالية في عهودها الأولى للفكر الذي زامنها وصاحب تطورها منذ ما يزيد على قرنين من الزمن .

هناك — فيما نظن — خمس حقائق مركزية تبين أن « الفكر الواحد» المتشكل إنما هو (يراد له) إيديولوجية نهاية القرن، « حقيقته الأولى» :

— الحقيقة الأولى ومفادها أنه لم يكن لفكر غير « الفكر الواحد » السائد أن يتكون وينتشر ما دام (أي « الفكر الواحد ») قد رُصد له من الأدلجة ما لم يُرصد لغيره.

يقول فرانسيس فوكوياما : " طيلة القرن العشرين، تحوّل العالم الغربي إلى تتابع غامض لموجات من العنف الإيديولوجي. فالليبرالية قد انتصرت على النظام المطلق، ثم انتصرت على البولشفية والفاشية، لتنتصر أخيرا على الماركسية في شكلها المعصرن والمتوفر على السلاح النووي. وهكذا فإن الليبرالية الاقتصادية والسياسية قد أغلقت مسلسلا بكامله دون أن تنصهر في الاشتراكية أو تأخذ مكانها في متاحف الإيديولوجيا "[90] .

ومعنى هذا القول — في نظر فوكوياما — إن كل الأنظمة المعوضة لليبرالية قد انتهت. ولئن قدر لها أن تعيش كإيديولوجية بعض الوقت، فإن تلاشيها دليل على بلوغ الإنسانية النقطة النهائية من صراعها الإيديولوجي وشمولية الديموقراطية الليبرالية " كشكل نهائي للحكومة الإنسانية ".

---

90 - Fukuyama, " La fin de l'histoire", Ouv. Précité.

ومعناه أيضا — في اعتقاد فوكوياما — " أن المرحلة النهائية من انتصار الليبرالية لا تعود إلا لعالم الأفكار والضمائر... وهو ما لا يجعل من نهاية التاريخ نهاية للأحداث التاريخية " (*). هذا التصور لدور الأفكار في « نهاية التاريخ » إنما هو نموذج « الفكر الواحد » الذي يُعتبر فوكوياما منَظِّره وبانيه؛

— الحقيقة الثانية وفحواها أنه لم يكن لمحددات « الفكر الواحد » أن تتجسد وتتقوى لولا تقوي منطق السوق وتعاظم « قوانينه ».

يقول السو — كمندار ماركوس (**) : " إن السياسة، كمحرك للدولة / الأمة، لم يعُد لها وجود في خضم الحرب الجديدة. لم تعد تصلح إلا لتسيير الاقتصاد، ورجال السياسة لم يعودوا إلا مسيرين للشركات على اعتبار أن أسياد العالم الجدد لم يعودوا في حاجة إلى الحكم مباشرة.

فالحكومات الوطنية تتكفل بإدارة الأعمال لحسابهم؛ النظام الجديد هو توحيد العالم في سوق واحد؛ والدول لا تعدو كونها شركات مع اعتماد مسيرين في شكل حكومات؛ والتحالفات الجهوية الجديدة هي أقرب إلى اندماج تجاري منه إلى فيدرالية سياسية؛ فالتوحيد الذي تنتجه الليبرالية إنما هو اقتصادي، والفضاء التجاري الكوني إنما هو للتنقل الحر للسلع لا للأفراد" [91].

---

* - على اعتبار أن المصلحة الاقتصادية هي التي ستبقى عندما تلبى كل الحاجيات وتُحل كل التناقضات.

** - زعيم " جيش زباطا للتحرير الوطني " بالمكسيك.

91 - Marcos (Sous commandant), " La quatrième guerre mondiale a commencé ", Le Monde Diplomatique, Août 1997.

هذا الوصف لزعيم « حرب عصابات » (*) لا يعبر — في حد ذاته — عن « وحدانية السوق »، وشموليته فحسب، بل أيضا وبالخصوص على اختراقه لمكمن « العنف الشرعي » ورهنه لممارسة الحكومات والنخب بعد أن اخترق خطابهم ورهنه؛

— الحقيقة الثالثة ومضمونها أن « الفكر الواحد » لم يكن له أيضا أن يتجذر ويتكرس لولا ما اعتُمد له (ويُعتمد) من كل أشكال الدعم الحكومي منها والرسمي، غير الحكومي منها والخفي.

فالليبراليون الجدد مؤمنون ولربما أكثر من غيرهم " بأن تكسير مبادئ الدولة المنتجة والموزعة إنما يمر — قبل ذلك — بتحويل الفضاء الثقافي، على اعتبار أن الأفكار، قبل أن تكون لها نتائج في حياة الأفراد والجماعات، يجب أن تُنشر وتُذاع. من هنا، وجب توفير الظروف الجيدة للذين ينتجونها (ينتجوا الأفكار)،ينشرونها، يدرّسونها، ويوزّعونها "(92). وتأسيسا على ذلك، لم تتوان المؤسسات الكبرى — منذ بداية القرن — في استقطاب المفكرين والباحثين وتمويل المعاهد والجامعات ومراكز البحوث المهتمة (المكلّفة) بإنتاج وتوزيع ونشر وتدريس الفكر الليبرالي الجديد وقيم السوق وديموقراطية السوق ومبادئ البراغماتية والفردانية والعقلانية الاقتصادية والسياسية (**).

يقول سوزان جورج : " لم يَخلُ أحد، اليوم، لم يسمع بفرانسيس فوكوياما و « نهاية التاريخ » قمة المبيعات في العديد من اللغات. إنه

---

* - يناضل من أجل قضية عادلة.

92 - Georges S., " Comment la pensée devient unique ?" , le Monde Diplomatique, Août 1996.

** - راجع في ذلك : El Yahyaoui.Y, " La Mondialisation...", Ouv.Précité.

استطاع، باحتكاره صفحات النقاش للجرائد الكبرى وللأثير والتلفزة، أن يغلق العقد الإيديولوجي ".

هذا الانتصار الذي حصل عليه دون كبير عناء، إنما هو الدليل على أنه بقــدر ما تؤمــن بأن للأفــكار نتــائج، بقــدر ما تنتهي بالخضوع لها[93].

— الحقيقة الرابعة ومغزاها أن تكريس هذا « الفكر » لم يأت فقط من اعتماده وسائل النشر والتوزيع والتمرير المعتمدة، بل تعداها إلى توظيف ما استجد من تكنولوجيا دقيقة، وما اعتمد من تطبيقات لها لا على مستوى التجارة والاقتصاد فحسب، ولكن أيضا على مستوى الثقافة والأفكار. وعلى هذا الأساس، فإن شبكة الأنترنيت (وهي ما استجد من وسائل الاتصال) لا تعبر — على الرغم من شموليتها وكونيتها — عن حق التباين والاختلاف، بقدر ما تعبر عن واقع « الفكر الواحد » المكرٌس في توزيع المواقع ووحدة اللغة المروجة لمعلوماته.

يقول برنار كاسين، " إن الذي يصل إلى « النيط » يجب عليه أن ينصهر في « ثقافة » موجودة لا هي بالكونية ولا بالأنجلوساكسونية ولكن أمريكية... " [94] ما دامت جل الخدومات المتواجدة بالشبكة، أنجلوفونية.

ومعنى هذا أن « الفكر الواحد » لا يتوانى في توظيف التكنولوجيا ولربما في ابتكارها لتمرير أفكاره وتصوراته وتمثلاته للاقتصاد والمجتمع، للثقافة والسياسة والفكر.

---

93 - George.S, " Comment la pensée...", Art.Précité.

94 - Cassen. B, " Le tout - anglais n'est pas une fatalité ", le Monde Diplomatique, Mai 1996.

* - من خلال خلق ما تعقد من خدومات.

— الحقيقة الخامسة لتبيان المكنون الإيديولوجي « للفكر الواحد» السائد، نهاية هذا القرن، ومضمونها أنه ليس من قبيل الصدف التاريخية أن يُمنح للمؤسسات المالية والاقتصادية الدولية مركز الصدارة ضمن المؤسسات الدولية الموجودة إن لم تكن في خدمة الرأي « المهيمن عالميا »، فهي على الأقل خادمة له.

وليس من قبيل الصدفة أيضا أن تزداد حصص الدول الكبرى (عند كل طلب رفع رأسمالها) في مؤسستي صندوق النقد الدولي والبنك العالمي (*) في الوقت الذي تتزايد ديونها إزاء المؤسسات والمنظمات الأخرى (**).

كما أننا لا نعتقد أنه لمحض الصدفة أن تفرض العقوبات على الدول والشعوب في جانبها الاقتصادي (الحظر على العراق وكوبا وليبيا) والمالي (تجميد أرصدتها) والتجاري (قانون داماتو إزاء إيران مثلا)، في حين لا تأبه بتحركاتها السياسية والدبلوماسية أو بتبني المؤسسات الدولية « ذات الطابع الإنساني » لمعاناتها ومطالبتها بالنظر فيها.

ولا نعتقد أيضا بكون قرار إنقاذ اقتصاد كوريا الجنوبية من الإفلاس — بإقراضها ما يناهز 60 مليار دولار — قد طرح « إشكالا فكريا مستعصيا » كما طرحته إشكالية تخفيض مستويات التلوث المنعقدة بكيوطو بداية دجنبر 1997.

هذه الحقائق الخمس لم نسقها للتدليل على هيمنة « الفكر الواحد» على الاقتصاد والمجتمع، على السياسة والدول، بقدر ما

---

* - لا يمثل التجاوب مع المطالبة برفع رأسمال صندوق النقد الدولي إلى 186 مليار دولار، عقب أزمة جنوب شرق آسيا، إلا نموذجا على ذلك.

** - نموذج ديون الولايات المتحدة الأمريكية على منظمة الأمم المتحدة.

سقناها باعتبارها نموذج الإيديولوجيا الجديدة التي تخترق الأفكار والتمثلات لتتمكن من الأسواق والاقتصادات.

إلا أنه بقدر ما يُكتب لهذا الفكر مما قد يبدو تقدما وانتصارا بقدر ما يجر في تبعاته أعنف أشكال الرفض والتزمت والتطرف.

8 ـ 3 ـ منتفضو « الفكر الواحد »

لم يتمأسس « الفكر الواحد » ويعتمد كنموذج للتفكير وحيد في قضايا الاقتصاد والمجتمع ومظاهر الثقافة والفكر على أساس قدرته المتزايدة على تشكيل التصورات وتوظيف ما استجد من الوسائل لصنع التمثلات فحسب، بل كونه استمد قوته أيضا من القابلية المسبقة للأفراد والجماعات في تقبل ذلك واستساغته، في تمثلهم السريع لذلك واندماجهم فيه. والواقع أن « التطرف » (*) الذي كانت إيديولوجية « الفكر الواحد » وراءه لم يأت من محدوديتها (محدودية هذه الإيديولوجيا) فحسب، بل أيضا من الرفض المتصاعد للمعتقدات التي انبنت عليها (هذه الإيديولوجيا) و « تشوملت »، معتقدات القدرية والانضباطية والأنانية (**) وغيرها من المعتقدات.

هناك، فيما نعتقد، ستة إشكالات مركزية تمحورت حولها ضروب الرفض المتزايدة ومظاهر « الانتفاضة » المتصاعدة :

ـــ الإشكال الأول ويكمن في أحادية « الفكر الواحد » وإقصائه لأشكال الفكر الأخرى في تبايناتهاواختلافاتها، في تمظهراتها وتمثلاتها.

* ـ بمعنى الانتفاضة ضده والتشنيع بمرتكزاته.

** ـ Fatalisme, conformisme et égoisme.

هذه الأحادية « الجديدة » المبنية على براديگمي الاتصال والسوق، لم تخترق الدول والأفراد والجماعات في محددات طرق إنتاجها وتوزيعها واستهلاكها للسلع المادية واللا مادية والرمزية فحسب، بل اخترقت كيفيات تصورهم لظواهر الاقتصاد والمجتمع والفكر وتمثلهم لها. ومعنى هذا أن « ميكانيكية » السوق وأنظمة الاتصال لم ترهن فقط الهياكل السوسيو - ثقافية بقوانين السوق الكوني، ولكنها رهنت أيضا السلطة السياسية، وطبيعة الديموقراطية السائدة خالقة بذلك ما يمكن الإصطلاح عليه بـ « أزمة التمثلات ».

ومعناه أيضا أن الممارسة الاجتماعية التي تمأسست — في ظل براديگمي التقدم والعمل — قد انفصمت زمن براديگمي السوق والاتصال ممهدة الطريق بذلك لانبعاث مظاهر التذمر العشوائي وأشكال التسيب الإجتماعي (*).

- الإشكال الثاني ويرتبط أساسا بفكرة « الحقيقة الواحدة » التي ما فتئ مروجو « الفكر الواحد » يقدمونها، يتبنونها وينشرونها.

فبغض النظر عن « انتصار الحقيقة الواحدة » التي قدّم لها أصحاب « نهاية التاريخ »، فإن حقائق البراغماتية والفردانية والعقلانية، إلى جانب القدرية والأنانية والانضباطية، قد أصبحت روافد « الحقيقة النيوليبرالية الجديدة » نهاية هذا القرن وإيديولوجيتها.

يقول هنري كيسنجر.." ما كان يطلق عليه سابقا بالنمور الآسيوية التي وجدت الفرصة متاحة للنمو المضطرد في خليط من اقتصاديات السوق والتحكم الفاشستي في اخضاع الفرد لمصلحة الدولة، وجد تحديا امريكيا بعد ان تسلم الرسالة التي اوضحت لهم ان

---

* - التلميح هنا لظواهر «الانغلاق الاجتماعي» الذي نشأ في الديمقراطيات الغربية منذ الثمانينات.

ما يصيب اقتصادياتهم في الوقت الحاضر من علل لا يمكن علاجها الا اذا ساروا على نهجنا وتبنوا خطانا في عولمة نماذجنا وتعدد ديموقراطيتنا" (95) .

ما يزيد « واقع الحقيقة الواحدة » تطرفا انبناؤها على البراغماتية ومأسستها على أساس قاعدة علمية مفادها " ... أنه ما دام لكل فكر أن يتجسد في اللغة، فإن الطريقة الجديدة إنما تهدف إلى تحديد قواعد جديدة لإقامة معنى جديدا للكلمات "(96) الهدف منه " بلوغ رأي مشترك وقاعدة عامة مستقرة تمكّن تطور الممارسة إلى عادة ".

تمثل الكون هذا وفق تصور واحد وإيديولوجية واحدة لم يفجر غضب المفكرين، المتبنين لتعدد التمثلات بتعدد التصورات الموجودة فحسب، بل أيضا غضب الذين هم « مادة » القدرية والانضباطية وضحايا البراغماتية والتطبيقية التي شاعت بشيوع إيديولوجية السوق الكوني والاتصال العالمي و « نهاية التاريخ » (*).

— الإشكال الثالث ويتمثل بالأساس في رفض « الفكر الواحد » لكل إمكانات التشكيك وإعادات النظر والمجادلة والنقاش.

يقول روجيه ليسگارد : " إن صاحب القرار البراغماتي لا يتردد في القول بأنه لا يمكن أن تنتابه، في عمله، أدنى ضروب الشك التي يعتبرها محسومة ومنتهية؛ إن مساعديه المباشرين المتشبعين بنفس المنبع الثقافي لا يترددون في السير على شاكلته وتقليده ". ومعنى هذا أن كل الليبراليين، المتبنين لمنطق السوق والمؤمنين بديموقراطية السوق نهاية

95- هنري كيسنجر، « صندوق النقد الدولي لا يمثل بمفرده بلسما شافيا لعلاج الاقتصاديات الآسيوية»، جريدة الشرق الاوسط، 9 فبراير 1998.

96 - Lesgards. R, " L'élite et son" pragmatisme", Art. Précité.

* - والتلميح هنا لمنبوذي السوق وديموقراطية السوق الذين تحدثنا عنهم من قبل.

هذا القرن، إنما يرفضون، أشد ما يكون الرفض، كل أنواع المجادلة والتشكيك فيما يعتبرونه مقدرا وعاديا و « طبيعيا » ولا محط جدال.

هذا التطرف في الاعتقاد و « الإيمان » لم يكن له إلا أن يُنتج تطـرفا آخرا لا يقل عنه « راديـكـاليـة وتـــزمتا » ولا يـقل عنه عنفا وتجردا (*).

— الإشكال الرابع ويتمحور حول تصاعد « مصداقية » المحلي فيما يعتبره « الفكر الواحد » عالميا وشموليا وكونيا.

فليس من غريب الصدف أن يتكرس « المنطق المحلي » ويتعاظم بتكرس المنطق العالمي والشمولي والكوني.

وليس من غريب الصدف أيضا أن يتزايد « نفوذ التصور الوطني المتطرف » في وقت يُراد فيه للاقتصادات أن تندمج وللأسواق أن تتوحد (في واحد) وللمجتمعات أن تنصهر وللفكر أن « يتوحدن ».

وليس من الصدف — فضلا عن ذلك — أن « يتكيف الفكر الواحد » وواقع انبعاث الهويات الثقافية والتوجهات الذاتية ومطالب الأقليات الإثنية والطائفية والقومية والدينية (**).

— الإشكال الخامس ويرتبط بانصهار النخب الثقافية والجامعية والفكرية في طرح و «تصورات » النخب التقنو — مالية وتمثلاتها للعالمية والتنافسية الكونية.

ومعنى ذلك أنه، إلى جانب « موظفي الفكر الواحد » المهتمين بالبحث فيه والتبشير بـ « قيمه » و « سبل الخلاص التي يتبناها »، فقد

---

* ـ التلميح ل « ثورات الخبز» التي انفجرت في الكثير من دول العالم الثالث نتيجة تطبيق برامج صندوق النقد الدولي المجحفة.

** ـ لاحظ ماجرى ـ باسم كل هذا ـ بالاتحاد السوفياتي ويوغسلافيا وما يجري في أكثر من بلد من بلدان العالم الثالث.

انضاف لذلك « مرتزقة الفكر الواحد » الباحثين عن فضاء للتميز والتفرد وسبل للكسب والتملق.

فليس غريبا أن نلاحظ احتكار « أصحاب الفكر الواحد » ومرتزقته لمناصب الاستشارات والخبرات والدراسات.

وليس غريبا أيضا أن نرى تزايد عدد هؤلاء في مهام غامضة غموض صفة « المستشار » و « المكلف بمهمة » و « المسؤول عن ملف » وإبهام طبيعة « الخبير » و « الباحث » و « المدير المركزي » وغيرها.

هذه النخب الجديدة، ذات المناصب الجديدة، لم يكن لها أن «تتشرعن » ويُعترف لها بالتمرس والخبرة لولا « انتصار الفكر الواحد » وتزايد « مصداقيته » بتزايد مصداقية القيم التي انبنى عليها.

إلا أنه بقدر ارتهان هذه النخب لمنطق الاقتصاد والفكر المتصاعد، نهاية هذا القرن، بقدر تزايد المناهضين لمرتكزاته، المتذمرين من تبعاته وأوهامه لدرجة يخال لنا معها تبني « الفكر الواحد» للإيديولوجية التي يحاربها ويعتبر نفسه النقيض المركزي لها.

أو لم يقل فرانسيس فوكوياما، إن الإيديولوجيا قد انتهت بانتهاء « المعتقدات الشمولية » وإن ما بقي إنما هو صراع ذو طبيعة اقتصادية ووفق مصالح اقتصادية الكنه ؟ (*).

— الإشكال السادس ويتمركز حول ما يسميه إدغار موران بـ «أزمة الحضارة » وضرورة " إصلاح السياسة والفكر للخروج من الأزمة المتشعبة والشمولية التي نجتازها ".

---

* ـ لاحظ «التقارب» الفكري بين مايعتقده فوكوياما «الحقيقة والإيديولوجيا الواحدة» وما نظّر له ماركس نهاية القرن الماضي.

يقول موران : " كل ما كوّن الوجه المضيء للحضارة الغربية يتزامن اليوم تدريجيا ومظاهر الانشطار والوحدانية والتمركز حول الذات وتقهقر التضامن... والتقنية التي خلّصت الإنسان من المتاعب العضلية الضخمة (بنقلها إلى الآلات) قد استعبدته — في نفس الوقت – ورهنت المجتمع بمنطق الآلات الكمي... هذا التحول إنما هو نموذج أزمة الحضارة التي نعيشها على اعتبار احتكام العالم إلى المنطق التقني والاقتصادي والعلمي... "[97] .

هذه الإشكالات الستة لا تعبر — في حد ذاتها — عن واقع « التطرف » الاقتصادي والاجتماعي والسياسي وحتى الفكري والعقائدي وغيرها التي فجرها أصحاب « الفكر الواحد » فحسب، بل أيضا عن محدودية تصور هؤلاء، المبني على كون كل المشاكل العالمية الكبرى إنما هي مشاكل فردية وخاصة لا تخضع، نهاية المطاف، لمبادئ السياسة والفكر.

97 - Morin. M, "Entretien avec Edgar Morin "réalisé par Anne Rapin; Ministère des Affaires Etrangères; Label France; n° 28, Juillet 1997.

خاتمة الجزء الرابع

لم يكن غرضنا، فيما سبق من سطور، أن نؤسس لعلاقة العولمة بالديموقراطية وبالفكر، أن نمأسس لمرتكزاتها وننظّر لمحدداتها الأساسية، فذاك أمر لم نهدف له أصلا ولم نُقدِّم له في تصورنا المركزي لهذا الجزء من البحث.

إنما كان قصدنا طرح معادلة السوق والديموقراطية (والفكر الذي صاحبهما وبنى لعمرانهما) زمن العولمة والشمولية والكونية؛ فاعتبرنا :

— أن السوق، زمن العولمة، لم يعد فضاء تقليديا لطلب السلع وعرضها وتحديد آليات قيمتها التجارية والاقتصادية فحسب، بل أصبح مكمن الديموقراطية الليبرالية الجديدة ،ديموقراطية السوق بعد أن تجووزت مؤسسات الدولة / الأمة والهيئات المنتخبة وأصبحت رهينة ممارسات رأس المال، خادمة له، مسيرة لمصالحه؛

— وأنه بقدر ما بدأت توتاليتاريات الأنظمة السياسية الشمولية تتراجع وتتآكل، بقدر ما بدأت توتاليتاريات السوق الشمولية تتقدم وتتعاظم و« تتشومل » في ديموقراطية كونية واحدة وسوق كوني واحد؛

— وأن خطاب السوق وديموقراطية السوق وممارساتهما لم ينجحا فقط في إنشاء وتكريس « فكر واحد » مرتكز على المنافسة

والتنافسية والمرونة والتحرير والخوصصة واللاتقنين، مبني على « قيم » الفعلية والبراغماتية والتطبيقية، بل أيضا وبالخصوص في خلق وتجذير « قيم » الانضباطية والقدرية والأنانية كمرجعية للأفراد والجماعات في تصور العالم وتمثله؛

— وأنه بقدر ما خلق السوق وديموقراطيته من منبوذين ومن مهمشين، بحكم عدم قدرتهم على التكيف والتأقلم والاندماج والفعل، بقدر ما خلق مروجو « الفكر الواحد » من متطرفين جدد (تطرف الفكر نفسه) تجسد فعلهم (اي المتطرفون) في رَفض هذا الفكر وفضحه، في التشنيع « بموظفيه » والتنديد « بمرتزقته ».

خاتمة عامة : أية عولمة إذن ؟

لم يكثر الحديث ويتشعب حول ظاهرة محددة كما كثر وتشعب حول ظاهرة العولمة : في محدداتها وطبيعتها، في تمظهراتها وتبعاتها ونتائجها، في شموليتها و « كونيتها »؛ في قوة تجنـــيدها وسر تعميمها، فـــي علاقــاتها بواقع ومســتقبل الدول / الأمم وارتباطاتـــها بحـــركية المال ورأس المال، في « تفاعلاتها » مع السوق والديـــموقراطية والثقافة والفكر.

والواقع أن الظاهرة، موضوع بحثنا، لم يؤسس لها بعد ويُنظَّر، ولم تستقر أطراف معادلاتها وتتمأسس حتى نتمكن من تقييمها ومساءلة تركيبتها مساءلة الباحث في آلياتها الداخلية، المتأمل لمكوناتها المركزية.

وهو تحفظ يجعل من هذا البحث طرحا للإشكالية لا سبرا عميقا لأغوارها وتلمسا لخباياها المختلفة.

إلا أننا نعتقد أنه، على الرغم من ذلك، فهناك من المعطيات الأولية والملاحظات العامة ما يجعلنا نستشف إطار فعلها (فعل العولمة) العام وتفاعلها وباقي معطيات نهاية هذا القرن.

هل بإمكاننا نكران ما يجري حاليا من مد نحو العولمة ، عولمة الاقتصاد والمال والتكنولوجيا والمجتمعات والثقافات ؟

من الصعب الجزم بعدم وجود هذا المد الجارف :

. فهناك منطق للامور «طبيعي» وملاحظ ولا يمكن تجاهله. ويتمثل بالاساس في الطفرة التكنولوجية الضخمة التي يعيشها قطاع الاعلام والاتصالات والمعلوماتية والنقل وما يستتبع ذلك من تطورات كبرى؛

. وهناك التكريس المؤسساتي لهذا المد عبر القرارات والتدابير التي تنتهجها المؤسسات الدولية نيابة عن الدول الكبرى وشركاتها المتعددة الجنسيات وبنوكها ومراكزها للبحث والتطوير العلمي والاستراتيجي؛

. وهناك انبهار النخب الوطنية بخطابات العولمة والشمولية ونهجها لسياسات تساير هذا «التصور الجديد» وتواكب مساره ... إلخ.

وعلى هذا الاساس فالظاهرة المتشكلة هي اقرب الى التكريس (بحكم عدد المتبنين لها من نخب سلطوية واعلامية وثقافية) منها الى الرفض او الى اخذ العصا من الوسط كما يقال(*) .

وهو ما يجعل من هذه الظاهرة حقيقة واقعة [98] وان كان لوسائل الاعلام مسؤولية النفخ فيها الى اقصى حد.

والحقيقة أننا لا « نعيب » على الظاهرة محاولتها التعبير عن واقع الحال، واقع تعاظم قوة رأس المال (المالي منه والصناعي، المنتج منه والمضارباتي)، والنزوع إلى فرض « منطق » الأسواق (منطق التنافسية والمردودية والمرونة والإنتاجية وغيرها) والتوجه باعتماد « قيم »

* ـ العولمة ، وفقا لذلك ، أمرحتمي، وبالتالي وجب الأخذ بمزاياها والحيلولة دون انتصار مساوئها .

98 ـ جلال امين ، حوار مع قناة دبي، برنامج رؤيا ، الأحد 10 ماي 1998.

الليبرالية الجديدة (« قيم » التحرير واللاتقنين والخوصصة) والانزلاق باتجاه تعميم « مبادئ » ديموقراطية السوق المتشكلة (تراجع دور الدولة / الأمة وتجاوز صلاحيات المؤسسات المنتخبة) والتقدم باتجاه « ثقافة الفكر الواحد » المُقصي لباقي أشكال التفكير والتصور والتمثل...؛ لا « نعيب » عليها ذلك بقدر ما « نؤاخذ » التوظيف الذي تخضع له (أي العولمة) لتبرير خطاب وممارسات أصحاب السلط الجديدة، المقدِّس لحرية رأس المال والأسواق وتفوق « إيديولوجية المصلحة الاقتصادية » والليبرالية والديموقراطية الجديدة و « قيم الفكر الواحد » الممأسس « لنهاية التاريخ ».

العولمة لم تكرِّس واقع « تفوق الأقوى » والمطالبة بضرورة تكيف وتأقلم « الآخرين » فحسب، بل وسَّعت « فضاء » منبوذي ومتطرفي الغالبية العظمى من سكان البشرية الذين تعدوا، في تعدادهم، الأفراد والجماعات ليشملوا الدول والأمم، المدن والحواضر، الساسة والمثقفين، ضحايا التقشف والهيكلة وضرورات التنافسية العالمية.

هل يمكن أنسنة العولمة ؟

لا نعتقد بذلك، بقدر ما لا نعتقد بتصور أن مجابهة الحرب الاقتصادية يمر عبر تبني « قيم السلم الاقتصادي ».

ولا نعتقد بذلك أيضا ما دام « الخطاب المهيمن » لا يرى في الأنسنة هاته إلا وجها من وجوه قوة الأقوى : " يجب أن تكون قويا (يقول ريكاردو بتريلا)، أكثر قوة إذا أردت اعتماد وفرض حلول أكثر عدالة على المستوى الاجتماعي والإنساني "[99].

99 - Petrella. R, " Au - delà de l'impératif de compétitivité ", Préface à l'ouvrage de El Yahyaoui. Y, " La Mondialisation, Communication - monde... ", Ouv. Précité.

ما البديل ما دامت الأنسنة مشروطة التجسد، رهينته ؟

يجب تنظيم الانتفاضة (*).

تنظيم الانتفاضة لا يعني، فيما قد يعنيه، تنظيم العصيان بكل أشكاله ضد « أصحاب السلط الجديدة » بقدر ما يعني مواجهة خطاب العولمة الحالية وممارساتها و « فكرها الواحد ».

يقول إدغار بيزاني : " إذا كانت العولمة هي اندثار القدرة التنظيمية، فإننا لا نملك خيارا آخر غير النضال ضدها : و (السر) أننا مختلفون ونريد أن نبقى مختلفين لأننا وُلدنا في أماكن مختلفة، بامتيازات ونقط ضعف لا نرى حرجا في التحاور حولها، لأن الاختلاف هو مدخل البحث عن الوحدة الحقيقية التي تؤسس لمثالنا الأعلى والعميق في مأمن عن كل أشكال الوحدانية " [100].

وتنظيم الانتفاضة ضد العولمة يتمثل أيضا في « نزع سلاح » الأسواق والاقتصاد والمال وفي التشنيع بمحدودية طرح « ضرورة التنافسية » وفي اعتماد تنظيم عالمي جديد يأخذ بعين الاعتبار « حق » الدول والجهات والمدن في تنميتها، و « حق » الدول / الأمم في ممارسة صلاحياتها، و « حق » الديموقراطية في التخلص من « قيم » السوق وضغط اللوبيات الفاعلة فيه، و « حق » الفكر في إعطاء مفهوم التنمية معناه الاجتماعي والإنساني لا ما يريده له " المحطمون المتنافسون، المتصارعون على موارد الكوكب ليقصوا الآخرين، يزيحوهم ويبقوا في الأخير لوحدهم مسيطرين " [101].

---

* - La révolte.

100 - Pisani. E, " " Tous ensemble " contre la mondialisation ", le Monde Diplomatique, Janvier 1996.

101 - Petrella. R, " Au - delà de l'impératif... ", Préface. Précitée.

قائـمة بمراجع البحث

I ـ المراجع باللغة العربية :

- أمين، سمير، " بعض قضايا المستقبل : تأملات حول تحديات العالم المعاصر "، دار الفارابي، بيروت، 1990.
- أمين، سمير، " أمبراطورية الفوضى "، ترجمة سناء أبو شقرا، دار الفارابي، بيروت، 1991.
- أسامة، عبد الرحمان، " تنمية التخلف وإدارة التنمية : إدارة التنمية في الوطن العربي والنظام العالمي الجديد "، مركز دراسات الوحدة العربية، سلسلة الثقافة القومية (42)، بيروت، يونيو 1997.
- الأنكتاد، مؤتمر الأمم المتحدة حول التجارة والتنمية، تقرير 1997.
- الكفائي، عبد الحميد، " انكتاد تحذر من مساوئ العولمة على العالم النامي "، جريدة الحياة، 5 نونبر 1997.
- اليحياوي، يحيى، " الوطن العربي وتحديات تكنولوجيا الإعلام والاتصال "، دار البوكيلي للطباعة والنشر، القنيطرة، 1997.
- اليحياوي، يحيى، " الاعلام ورهانات العولمة "، سلسلة شراع، دار النشر المغربية، يونيه 1998.
- اليحياوي ، يحيى ، "تكنولوجيا العولمة" ، قيد النشر .
- ريس، فيليب، " جورج سورروس يسعى لتهدئة معركته مع مهاتير محمد "، جريدة الحياة، 23 شتنبر 1997.
- زكي، رمزي، " الليبرالية الجديدة تقول : وداعا... للطبقة الوسطى "، مجلة عالم الفكر، المجلد الخامس والعشرون، العدد الثاني، أكتوبر / دجنبر 1996.
- سعد، فيصل جميل، " العولمة الجديدة، آلية في تفكيك النظام العالمي الجديد : قراءة دياليكتيكية لمفهوم العولمة الجديدة عند سمير أمين "، مجلة الطريق، العدد 2، مارس / أبريل 1996.

- كيسنجر، هنري، "صندوق النقد الدولي لا يمثل بمفرده بلسما شافيا لعلاج الاقتصاديات الآسيوية"، الشرق الاوسط، 9 فبراير 1998.
- عبد الله، إسماعيل صبري، " الكوكبة : الرأسمالية العالمية في مرحلة ما بعد الأمبريالية "؛ المستقبل العربي، العدد 222، غشت 1997.
- مرزوق، نبيل، " حول العولمة والنظام الاقتصادي العالمي الجديد "، مجلة الطريق، العدد 4، يوليوز - غشت 1997.

II - المراجع باللغات الأجنبية :

- Affaires étrangères (Ministère), " Réussir la mondialisation au bénéfice de tous ", Communiqué Economique du G 7, Lyon, 28 Juin 1996.
- Andreff. W, " Les multinationales ", Ed. La Découverte, Paris, 1987.
- Bangemann. M et Alii, " L'Europe et la société de l'information planétaire, recommandations au conseil européen ", Rapport, Bruxelles, 26 Mai 1994.
- Barre. R et Alii, " Les enjeux du G 7: Regards croisés sur la mondialisation ", Ed. Economica, 1997.
- Bergouigan. B. M. C et Alii, " Hiérarchie et multinationalisation : une application à l'industrie automobile ", Revue d'Economie Politique, Vol 104, 1994.
- Boyer. R, " La globalisation: mythes et réalités ", Actes du GERPISA, Université d'Evry, 1997.
- Bronson. D et Alii, " La mondialisation et les droits des travailleurs dans la zône Asie - Pacifique ", Centre International des Droits de la personne et du développement Démocratique, Kyoto, Japon 26 Octobre 1995.
- Bourdieu, P, "L'essence du néo- libéralisme", Le Monde Diplomatique, Mars 1998.
- Cavanagh. J et Alii, " Le pouvoir des multinationales ", Baltimore/ Sun, Etats - Unis, Février 1997.
- Cassen. B, " Le tout - Anglais n'est pas une fatalité ", le Monde Diplomatique, Mai 1996.

- Cassen. B, " Le commerce contre la société ", le Monde Diplomatique, Décembre 1996.

- Chesnais. F et Alii, " La mondialisation financière ", Syros/ Alternatives Economiques, Octobre 1996.

- Chesnais. F, " L'émergence d'un régime d'accumulation mondiale à domination financière ", La Pensée, n° 309, Janvier/ Février 1997.

- Chesnais. F, " La mondialisation du capital ", Alternatives/Syros, Paris, 1997 (Edition augmentée).

- Chomsky. N, " Démocraties et marchés dans le nouvel ordre mondial ", 1997 (sans référence).

- De Jonquières. G, " Des réformes qui ne sont pas allées assez loin ", Dossier " La Mondialisation est - elle inévitable ? ", le Monde Diplomatique, 7 Mai 1997.

- De Rosnay. J, " L'homme symbiotique, regards sur le troisième millénaire ", Ed. Seuil, 1996.

- Di Castri. F, " Maintenir le cap entre mondialisation et diversités ", Ecodec, 21 Février 1997.

- De Granrut. C, " La mondialisation de l'économie : élements de synthèse" FAST/ MONITOR, Commission des Communautés Européennes (Doc interne), Février 1990.

- Duclos. D, " La cosmocratie, nouvelle classe planétaire ", le Monde Diplomatique, Août 1997.

- El Yahyaoui. Y, " Les télécommunications à l'épreuve des mutations: Etat, monopole, déréglementation et concurrence ", Ed. Okad, Rabat, 1995.

- El Yahyaoui. Y, " Mouvance libérale et logique de privatisation: les télécommunications, un service public ? ", Ed. Okad, Rabat, 1996.

- El Yahyaoui. Y, " La mondialisation: communication - monde, ultra - libéralisme planétaire et pensée unique ", Ed. Boukili, Kénitra, Janvier 1998.

- Equinoxe, " La démocratie au risque du marché ", Rapport n° 2, 1994.

- For Data, " Patterns of interfirm agreements: geographical distribution ", Italy, 1986.

- Freyssinet. M et Alii, " Entre mondialisation et régionalisation : quelles voies possibles pour l'internationalisation de l'industrie automobile ? ", Actes du GERPISA, n° 18, 1997.

- Fukuyama. F, " The end of history " La fin de l'histoire", traduction française, Commentaire, n° 47, 1989.

- George.S, " Comment la pensée devint unique ? ", le Monde Diplomatique, Août 1996.

- Goldfinger. C, " Grande enquête: nouvelle finance planétaire, les vertus du chaos ", Temps Stratégique, n° 69, 1996.

- Gore. A, " Principes d'élaboration d'une société de l'information ", Revues Electroniques de l'USIA, Vol 1, n °12, Septembre 1996.

- Gorz. A, " Misères du présent, richesse de l'avenir ", Ed. Galilée, Paris, 1997.

- Guéhenno. J. M, " La fin de la démocratie", Collection Champs, n° 322, Flammarion, 1993 - 1995.

- Guillebaud. J. C, " Scénarios de la mondialisation ", le Monde Diplomatique, Décembre, 1996.

- Hafner. K et Alii, " Where wizards stay up late. The origins of the internet ", Simon & Schuster, New - Yord, 1996.

- Halimi. S, " Les médias et les gueux ", le Monde Diplomatique, Janvier 1996.

- Hirst. P et Alii, "Globalization in question", Policy Press Blakwell; Cambridge MA, 1996.

- Kebabdjian. G, " L'économie mondiale: enjeux nouveaux, nouvelles théories ", Ed. Seuil, Paris, 1994.

- Lagacé. D et Alï, " La démocratie, malade du chantage économique", Idées, n° 25, Janvier 1997.

- Lake. A, New - York Times, 23 Septembre 1994.

- Lesgards. R, " L'élite et son "pragmatisme", le Monde Diplomatique, Avril 1994.

- Marcos (sous - Commandant), " la quatrième guerre mondiale a commencé ", le Monde Diplomatique, Août 1997.

- Martin. P, " une obligation morale", Dossier " la Mondialisation est - elle inévitable ? ", le Monde Diplomatique, 7 Mai 1997.

- Mc. Luhan. M, " Guerre et paix dans le village global ", Robert Laffont, Paris, 1970.

- Millon. C et Alii, " Les enjeux du G 7: Regards croisés sur la mondialisation ", Ed. Economica, 1997.

- Morin. E, " Entretien avec Edgar Morin ", réalisé par Anne Rapin, Ministère des affaires étrangères, Label France, n° 28, Juillet 1997.

- Nifle. R, " Pensée unique, pensée inique, qu'en penser ? ", Page, 9 Février 1996.

- OST " Science et technologie : indicateurs", Rapport de l'Observatoire des Sciences et des Techniques, Economica, Paris, 1996

- Papon. P," Mondialisation accélerée de la science ", le Monde-Diplomatique, Février 1997.

- Petrella. R, " La mondialisation de la technologie et de l'économie: une (hypo) thèse prospective ", Futuribles, Septembre 1989.

- Petrella. R, " La mondialisation de l'économie par la compétitivité ", Politique Internationale, n°46, Hiver 1989/ 1990.

- Petrella. R, " Technologie et compétitivité, implications pour les politiques publiques: l'Etat acteur ou arbitre de la concurrence internationale ? ", Conférence, Fast, CCE, Paris, 25 - 27 Juin 1990.

- Petrella. R, " Litanies de la sainte Compétitivité", le Monde Diplomatique, Février 1994.

- Petrella. R, " Les nouvelles Tables de la loi ", le Monde Diplomatique, Octobre 1995.

- Petrella. R, " Mondialisation et stratégies des entreprises ", Institut du Management de EDF et de GDF, Paris, 1996.

- Petrella. R, " un contrat pour le monde ", Clio. It, 1996.

- Petrella. R, " Au - delà de l'impératif de compétitivité ", Préface à l'Ouvrage de: El Yahyaoui. Y, " La Mondialisation: Communication - monde... " .

- Pisani. E, " Tous ensemble contre" la mondialisation ", le Monde Diplomatique, Janvier 1996.

- Ramonet. I, " La pensée unique ", le Monde Diplomatique, Janvier 1995.

- Ramonet. I, " Régimes globalitaires ", le Monde Diplomatique, Janvier 1997.

- Ramonet. I, " Désarmer les marchés ", le Monde

Diplomatique, Décembre 1997.

- Ramonet. I, " Firmes géantes, Etats nantis", le Monde Diplomatique, Juin 1998.

- Ruggiero. R, " Rapport sur la mondialisation", Débat de la Commission des Affaires Economiques, Sénat (France) Paris, 4 - 5 Février 1997.

- Toffler. A, " The third wave ", Bantam Books, New - York, 1981.

- UNCTAD, " World Investment Reports ", 1996.

- Valette. R, " Mondialisation ", Publication de l'Institut d'Etudes Politiques de Lyon, Service de Documentation, Université de Lyon 2, 1996.

-Virilio. P, " un monde surexposé ", le Monde Diplomatique, Août 1997.

- Wallerstein. I, "Unthinking social science: the limits of nineteenth century paradigm ", Cambridge, 1991.

- Weaver. R, " Ideas have consequences ", University of Chicago press, Chicago, 1948.

- Wolf, M, " Mais pourquoi cette haine des marchés ? ", Dossier " La Mondialisation est - elle inévitable ? ", le Monde Diplomatique, 7 Mai 1997.

- W.T.O, " The results of the Uruguay Round of Multilateral Trade Negotiations, the legal text ", Geneva, 1994.

لائحة بقائمة الجداول الواردة

مـــواد البـــحــث

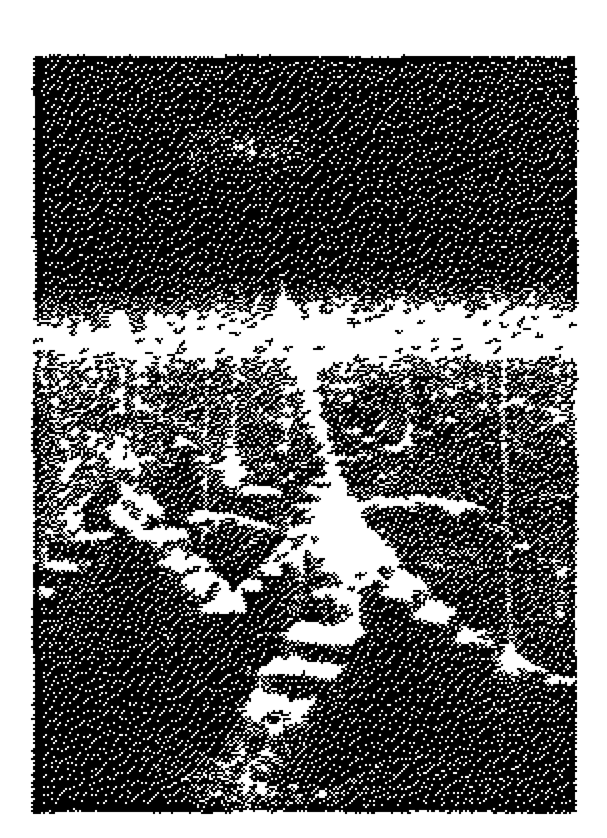
المؤلف

- باحث من المغرب
- خريج جامعة محمد الخامس بالرباط والمدرسة الوطنية العليا للبريد والاتصالات باريس
- حاصل على جائزة المغرب للكتاب في العلوم الاجتماعية والإنسانية لسنة 1996

العولمة : أية عولمة؟

"هذا الكتاب إذن يندرج ضمن سلسلة من المؤلفات التي خص لها الأستاذ اليحياوي ظاهرة العولمة. بل لعله يتوج هذه الكتابات كلها من حيث أنه يهدف إلى الكشف عن الدينامية الداخلية للظاهرة في مختلف أبعادها وذلك من منطلق الباحث المتخصص. المؤهل بحكم نوع ثقافته الاقتصادية والتقنية. لتشريح الظاهرة من الداخل. بعيدا عن أية مقاربة تعميمية أو إنشائية وربما كانت هذه السمة هي إحدى أهم المميزات التي تطبع هذا الكتاب الذي ينقل المعالجة من إطار الخطاب الهاوي إلى الخطاب المتخصص"

د. محمد سبيلا



لوحة الغلاف للفنان
Hakobian Edik
"Collapse of Politics"1993

ISBN 9981-25-140-2
9 789981 251403